دراسات في الإقتصاد

اسلوب الانتاج الراسمالي

أسلوب
الإنتاج الرأسمالي

•

دراسات
في الاقتصاد

•

دار العلوم الحديثة
بيروت - لبنان

الرأسمالية قبل عهد الاحتكار

الفصل الأول

انتاج البضاعة ـ البضاعة والنقد

(انتاج البضاعة هو نقطة انطلاق الرأسمالية وميزتها العامة)

ان أسلوب الانتاج الرأسمالي ، الذي تلا أسلوب الانتاج الاقطاعي ، قائم على استثمار طبقة الرأسماليين لطبقة العمال الاجراء . ولكي نفهم ما هو ، في الحقيقة ، اسلوب الانتاج الرأسمالي ، ينبغي قبل كل شيء ، ان لا يغيب عنا ان النظام الرأسمالي مؤسس على الانتاج البضاعي : كل شيء فيه يتخذ شكل بضاعة ، وفي كل مكان يسود مبدأ البيع والشراء

والانتاج البضاعي هو أقدم عهداً من الانتاج الرأسمالي . فقد وجد الانتاج البضاعي في نظام الرق وفي النظام الأقطاعي . وفي مرحلة انحلال الاقطاعية ، أصبح الانتاج البضاعي البسيط اساساً لنشوء الإنتاج الرأسمالي

يتطلب الانتاج البضاعي البسيط أولاً ، وجود التقسيم الاجتماعي للعمل حيث يتخصص منتجون منفردون بصنع منتجات معينة ، ويتطلب ثانيا ، وجود الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ولمنتجات العمل .

ان الانتاج البضاعي البسيط الذي يقوم به الحرفيون والفلاحون يتميز عن الانتاج الرأسمالي بكونه قائماً على العمل الفردي الذي يبذله منتج البضائع ومع ذلك، هو ، من حيث أساسه ، والانتاج الرأسمالي من نوع واحد ، لأنه يرتكز على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج. والملكية الخاصة تبعث ، حتما المزاحمة بين منتجي البضائع ، والمزاحمة تؤدي إلى اغتناء أقلية من الناس وخراب الأكثرية . فالانتاج البضاعي الصغير إذن هو أساس نشوء العلاقات الرأسمالية وتطورها .

ويتسم الانتاج البضاعي ، في النظام الرأسمالي بكونه هو الغالب الشامل . يقول لينين ان تبادل البضائع يؤلف

« في المجتمع البورجوازي (البضاعي) علاقة هي ابسط العلاقات واكثرها اعتيادا ، وابعدها اهمية اساسية ، واكثرها تكرارا ، واشدها رواجا ، ويصادفها المرء مليارات من المرات » . (لينين « في الديالكتيك » ، الدفاتر الفلسفية ، ص ٢٨٠ ، المنشورات الاجتماعية ، عام ١٩٥٥)

البضاعة وخصائصها - الصفة المزدوجة للعمل المجسد في البضاعة

البضاعة شيء يسد ، أولا ، حاجة من حاجات الإنسان ، وينتج ، ثانياً ، لا للاستهلاك الشخصي للمنتج ، بل للتبادل . ان منفعة الشيء ، أي خصائصه التي تتيح له أن يسد هذه الحاجة أو تلك من حاجات الإنسان تجعل منه قيمة استعمال. فقيمة الاستعمال يمكن أن تسد مباشرة حاجة الإنسان الشخصية أو أن تستخدم كوسيلة لانتاج خيرات مادية .وهكذا ،فالخبز يسد الحاجة إلى الغذاء ، والنسيج يسد الحاجة إلى اللباس . فقيمة استعمال نول النسيج قوامها انه يستخدم لانتاج الأقمشة وخلال التطور التاريخي ، يكتشف الانسان في الأشياء خصائص نافعة جديدة دائماً ، كما يكتشف طرقاً جديدة للانتفاع بها

وهنالك أشياء كثيرة ذات قيمة استعمال رغم انها لم تخلق بفضل عمل الانسان : كماء النبع مثلاً ، والثمار البرية الخ .. ولكن ليس كل ما له قيمة استعمال هو بضاعة فلكي يصبح شيء بضاعة ينبغي أن يكون نتاج عمل معداً للبيع

تؤلف قيم الاستعمال المحتوى المادي للثروة مهما يكن الشكل الاجتماعي لهذه الثروة . وقيمة الاستعمال ، في الاقتصاد البضاعي ، تحمل في ذاتها قيمة التبادل للبضاعة . وتبدو **قيمة التبادل** ، أول الأمر ، **كعلاقة كمية** يجري فيها تبادل قيم الاستعمال المختلفة الأنواع ، بعضها لقاء بعض . فمثلا: يجري تبادل فأس لقاء ٢٠ كلغ من الحبوب ففي هذه العلاقة الكمية بين الشيئين المتبادلين نجد التعبير عن قيمتها التبادلية هناك بضائع بكيات معينة يساوي بعضها بعضاً ، فهي تشتمل اذن على شيء مشترك بينها . وهذا الشيء لا يمكن أن يكوّن أية خاصة من الخواص الطبيعية للبضائع: كوزنها ، مثلاً ، أو حجمها أو شكلها الخ.. فالخواص

الطبيعية للبضائع تعيّـن وجوه منفعتها ، تعين قيمتها الاستعمالية ، وتنوع القيم الاستعمالية للبضائع شرط ضروري للتبادل فما من أحد يبادل بضائع ببضائع من نوع واحد ، كقمح لقاء قمح أو سكر لقـــاء سكر فالقيم الاستعمالية لشتى البضائع المختلفة من حيث الكيفية لا تقاس كمياً بقياس مشترك .

ان البضائع المختلفة لاتشتمل إلا على خاصة واحدة مشتركة تجعل المقارنة بينها ممكنة ، عند التبادل ذلك ان هذه البضائع هي جميعـاً من **منتجات العمل** . فأساس التساوي بين بضاعتين متبادلتين هو في العمل الاجتماعي المبذول لانتاجها. وعندما يحمل المنتج إلى السوق فأساً لمبادلتها ، يرى انهم يعطونه لقاءها ٢٠ كلغ من الحبوب وهذا يعني ان الفأس تساوي مقداراً من العمل الاجتماعي مماثلاً لماتساويه ٢٠ كلغ من الحبوب . **فالقيمة** هي عمل المنتجين الاجتماعي المتجسد في البضاعة.

ان قيمة البضائع تجسد العمل الاجتماعي المبذول لانتاج هذه البضائع وهذا ما تؤيده وقائع يعرفها الجميـع . فالخيرات المادية التي لا تتطلب بذل عمل لانتاجها ، لا قيمة لها ، وان تكن نافعة بذاتها ، كالهواء مثلاً . امـــا الخيرات المادية التي تتطلب مقداراً كبيراً من العمل فهي ذات قيمة كبيرة كالذهب والمـاس مثلاً . وهنالك كثير من البضائع التي كانت تكلف غالياً، من قبل ، قد هبطت أسعارها هبوطاً كبيراً بعدمـــا أدى التقدم التكنيكي إلى أنقاص كمية العمل الضروري لانتاجها . ان تغير كميات العمل المبذولة في انتاج البضائع ينعكس عادة أيضاً في العلاقة الكمية بين البضائع المتبادلة ، أي في قيمتها التبادلية . وينجم عن ذلك ان القيمة التبادلية لبضاعة ما هي الشكل الذي تظهر فيه قيمتها .

ان تبادل البضائع يستلزم التقسيم الاجتماعي للعمل بين مالكي هذه البضائع . ان المنتجين ، اذ يساوون البضائع المختلفة بعضها مع بعض ، انما يساوون بذلك بين أنواع عملهم المختلفة فيقيمون علاقات معينة فيما بينهم وتبرز هـــذه العلاقات في تبادل البضائع .

وترتدي البضاعة صفة مزدوجة : فهي ، من جهـة ، **قيمة استعمال** ، وهي **قيمة** ، من جهة اخرى . وازدواج صفة البضاعة انما يعيّنه **ازدواج صفة العمل**

المتجسد في البضاعة وأنواع العمل المتعدد كتعدد قيم الاستعمال المنتجة . فعمل النجار يختلف من حيث الكيفية عن عمل الخياط والحذّاء.. وتتمايز أنواع العمل المختلفة بعضها عن بعض بأهدافها ، وبأساليب الصنع ، وبالأدوات ، وأخيراً بالنتائج فالنجار يعمل بالفأس والمنشار والمصقل، وينتج سلعاً خشبية، كالموائد، والكراسي ، والخزائن ، وينتج الخياط الألبسة مستعيناً بآلة الخياطة، والمقص، والابرة. وهكذا نرى ان كل قيمة استعمالية تجسد نوعاً معيناً من العمل : المائدة تجسد عمل النجار ، والبزة تجسد عمل الخياط ، والحذاء يجسد عمل الحذّاء ، الخ ... فالعمل المبذول بشكل معين هو **العمل الملموس** . والعمل الملموس يخلق القيمة الاستعمالية للبضاعة .

عند التبادل، تقارن البضائع الناتجة عن مختلف أشكال العمل الملموس ويساوى بعضها ببعض. وبالتالي : ان مختلف أنواع العمل الملموسة تنطوي على شيء مشترك ملازم لكل عمل . فعمل النجار شأنه شأن عمل الخياط ، رغم ما بينهما من اختلاف في الكيفية ، ينطوي على إنفاق منتج من الدماغ الانساني والأعصاب والعضلات .. الخ ... وبهذا المعنى يبدو كأنه عمل إنساني واحد ، أي يبدو عملاً بصورة عامة . فعمل منتجي البضائع ، بوصفه بذلاً لقوة عمل الانسان على العموم، بصورة مستقلة عن شكله الملموس، هو عمل مجرد. والعمل المجرد يشكل قيمة البضاعة .

إن العمل المجرد والعمل الملموس هما وجها العمل المتجسد في البضاعة يقول ماركس :

« ان كل عمل هو ، من جهة، بذل لقوة عمل إنسانية ، بالمعنى الفيزيولوجي، وهو بهذه الصفة ، بصفته عملاً إنسانياً واحداً أو عملاً إنسانياً مجرداً ، يشكل قيمة البضائع وكل عمل هو ، من جهة أخرى ، بذل لقوة عمل إنسانية يعينها هدف خاص، وهو بهذه الصفة، بصفته عملاً ملموساً نافعاً . ينتج قيماً استعمالية. » (الرأسمال ، الكتاب الاول ، الجزء الأول ، ص ٦١)

في مجتمع تسوده الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، تعكس الصفة المزدوجة

للعمل المتجسد في البضاعة التناقض بين عمل المنتجين الخاص وعملهم الاجتماعي. فالملكية الخاصة لوسائل الانتاج تفصل بين الناس وتجعل من عمل كل منتج شأناً خاصاً به . كل منتج للبضائع يعمل على انفراد . وليس هناك تنسيق أو توفيق بين عمل مختلف العمال ، على صعيد المجتمع كله . إلا أن التقسيم الاجتماعي للعمل يعبر ، من جهة أخرى ، عن وجود روابط متعددة متنوعة بين المنتجين الذين يعملون بعضهم لبعض. وكلما اشتد تقسيم العمل في المجتمع وازداد التنوع في منتجات المنتجين ، أصبح الترابط فيما بينهم أعظم وأكبر. وبالتالي ان عمل المنتج المنفرد هو ، في الجوهر، عمل اجتماعي، أي انه يؤلف جزءاً من عمل المجتمع بمجموعه . والبضائع ، التي هي نتاج أشكال متنوعة من العمل الخاص الملموس ، هي في الوقت نفسه أيضاً ، نتاج عمل بشري بصورة عامة ، نتاج عمل مجرد .

وإذن ، فالتناقض الذي يتميز به الانتاج البضاعي قوامه أن عمل منتجي البضائع ، رغم انه شأن من شؤونهم الخاصة المباشرة ، يرتدي في الوقت نفسه صفة اجتماعية . وبنتيجة انعزال منتجي البضائع بعضهم عن بعض ، تظل صفة عملهم الاجتماعية مغطاة في سياق عملية الانتاج . ولا تبرز هذه الصفة الاجتماعية إلا في سياق عملية التبادل ، عندما تظهر البضاعة في السوق لتجري مبادلتها ببضاعة أخرى. ففي سياق التبادل فقط، يصبح في الامكان تقرير ما اذا كان عمل هذا المنتج أو ذاك ضرورياً للمجتمع ، وما اذا كان سينال القبول لدى المجتمع.

إن العمل المجرد ، الذي يشكل قيمة البضاعة ، هو مفهوم تاريخي ؛ هو الشكل النوعي للعمل الاجتماعي الذي يتميز به الاقتصاد البضاعي . ففي الاقتصاد الطبيعي لا ينتج الناس للتبادل ، بل ينتجون لاستهلاكهم الخاص ، ولهذا تبدو صفة عملهم الاجتماعي مباشرة للعيان بشكلها الملموس . وهكذا فحين كان السيد الاقطاعي يأخذ من الأقنان إنتاجهم الفائض بشكل ريع عمل ، أو ريع عيني، كان يتملك عملهم بصورة مباشرة ، على شكل فريضة يؤدونها من عملهم أو من بعض المنتجات . فالعمل الاجتماعي في هذه الظروف لم يكن يتخذ شكل عمل مجرد أما في الانتاج البضاعي فان المنتجات لا تصنع لاستهلاك المنتجين

الشخصي ، بل للبيع . لذلك لا تبرز صفة العمل الاجتماعية إلا في السوق، بمقارنة بضاعة ببضاعة أخرى ، بتحويل أشكال العمل الملموسة الى العمل المجرد الذي يؤلف قيمة البضاعة. وهذه العملية تتم عفواً دون أي منهج عام ، ودون علم المنتج.

وقت العمل الضروري اجتماعياً – العمل البسيط والعمل المركب

إن مقدار قيمة البضاعة يحدده وقت العمل فكلما تطلب انتاج بضاعة ما زمناً أطول أصبحت قيمتها أكبر . ومن المعلوم أن المنتجين يعملون في ظروف مختلفة وينفقون قدراً متفاوتاً من الوقت لانتاج بضائع متماثلة . فهل يعني هذا أن الشغيل كلما كان كسولاً ، وكلما كانت ظروف العمل أقل ملاءمة ، ارتفعت قيمة البضاعة التي ينتجها ؟ كلا ، طبعاً فمقدار قيمة البضاعة لا يعين أبداً على أساس وقت العمل الفردي الذي ينفقه هذا المنتج أو ذاك لانتاج البضاعـة ، بل يعين على أساس وقت العمل الضروري اجتماعياً

إن وقت العمل الضروري اجتماعياً هو الوقت الذي يتطلبه صنع هذه البضاعة أو تلك في ظروف انتاج وسطية اجتماعية ، أي على أساس مستوى فني وسطي ، ومهارة وسطية ، وشدة عمل وسطية وهو يطابق ظروف الانتاج التي تصنع فيها معظم البضائع من نموذج معين . ويختلف وقت العمل الضروري اجتماعياً تبعاً لدرجة انتاجية العمل

ان **انتاجية العمل** يعبر عنها بكمية المنتجات التي تصنع خلال وحدة من وقت العمل وتزداد انتاجية العمل بفضل تحسن أدوات الانتاج ، أو بفضل استعمالها استعمالاً أتم ، وبفضل تقدم العلم ، وازدياد مهارة الشغيل ، وأحكام تنظيم العمل ، وادخال تحسينات أخرى على سير عملية الانتاج . وكلما ارتفعت انتاجية العمل ، قل الزمن الضروري لانتاج وحدة من بضاعة معينة ، وهبطت قيمة تلك البضاعة.

وينبغي التمييز بين شدة العمل وانتاجية العمل . **فشدة العمل** يعينها العمل المبذول خلال وحـدة زمنية . وازدياد شدة العمل يعني المزيد من بذل العمل خلال فترة زمنية معينة والعمل الذي يكون أعظم شدة يتجسد في كمية أكبر من المنتجات ويخلق في وحدة زمنية قيمة أكبر مما يخلقه عمل أقل شدة .

يشترك في انتاج البضائع شغيلة من جميع أنواع الاختصاص . وعمل الانسان الذي ليس عنده أي تكوين خاص هو عمل بسيط أما العمل الذي يتطلب تكويناً خاصاً فهو عمل مركب أو عمل موصوف .

ان العمل المركب يخلق في وحدة زمنية قيمة أكبر مما يخلقه العمل البسيط في الوحدة الزمنية ذاتها . وقيمة البضاعة التي يخلقها العمل المركب تحتوي أيضاً على القسم المخصص من العمل لتدريب الشغيل وزيادة اختصاصه والعمل المركب يتخذ معنى عمل بسيط مضروب مراراً بأمثاله فساعة العمل المركب تعادل عدة ساعات من العمل البسيط . ان جميع أنواع العمل المركب ، في الانتاج البضاعي القائم على الملكية الفردية ، تحول ، بصورة عفوية ، إلى العمل البسيط. فمقدار قيمة بضاعة من البضائع تعينه كمية العمل البسيط الضرورية اجتماعياً

تطور أشكال القيمة – صفة النقد

ان قيمة البضاعة يخلقها العمل في سياق عملية الأنتاج بيد ان هذه القيمة لا تتمكن من البروز إلا عند مقارنة بضاعة بأخرى في سياق عملية التبادل ، أي في القيمة التبادلية .

ان أبسط شكل للقيمة هو التعبير عن قيمة بضاعة ببضاعة أخرى فالفأس مثلاً تساوي ٢٠ كلغ من الحبوب فلنفحص هذا الشكل :

ان قيمة الفأس هنا معبر عنها بالحبوب . فالحبوب هي بمثابة وسيلة مادية للتعبير عن قيمة الفأس . ولا يستطاع التعبير عن قيمة الفأس بالقيمة الاستعمالية للحبوب الا لأن انتاج الحبوب قد تطلب عملاً ، مثلما تطلب انتاج الفأس فوراء تساوي البضائع يكمن تساوي العمل المبذول لانتاج هذه البضائع . فالبضاعة (وهي الفأس هنا) ، التي تعبر عن قيمتها ببضاعة أخرى ، تبدو بشكل القيمة النسبي . أما البضاعة (وهي الحبوب في مثلنا) التي تتخذ قيمتها الاستعمالية وسيلة للتعبير عن قيمة بضاعة أخرى ، فتبدو بشكل معادل . فالحبوب هي المعادل لبضاعة أخرى : الفأس . وهكذا تصبح القيمة الإستعمالية لبضاعة ما ، وهي الحبوب ، شكل التعبير عن قيمة بضاعة أخرى ، وهي الفأس .

في الأصل، كان التبادل الذي ظهر في المجتمع البدائي يتسم بطابع عارض، وكان يجري بشكل مبادلة منتوج بآخر، بصورة مباشرة. وهذه المرحلة من تطور المبادلات انما يطابقها شكل القيمة **البسيط أو العرضي**، على الوجه التالي

فأس تساوي ٢٠ كيلو غراماً من الحبوب

ففي شكل القيمة البسيط، لا يمكن التعبير عن قيمة الفأس إلا في القيمة الإستعمالية لسلعة ما، هي الحبوب في مثلنا

ومع ظهور أول تقسيم اجتماعي كبير للعمل، وانفصال قبائل الرعاة عن مجموع القبائل الأخرى، أصبح التبادل أكثر انتظاماً. فبدأت بعض القبائل، ولنقل انها قبائل الرعاة مثلاً، تنتج فائضاً من منتجات المواشي، تبادل به ما ينقصها من المنتجات الزراعية أو الحرفية وهذه الدرجة من تطور المبادلات يطابقها شكل كلي للقيمة، أو شكل متطور من أشكالها وفي هذه الحال لا تتدخل في عملية التبادل بضاعتان وحسب، بل سلسلة كاملة من البضائع

خروف واحد يساوي	٤٠ كيلوغراماً من الحبوب او ٢٠ متراً من القماش أو فأسين أو ٣ غرامات من الذهب، الخ..

فقيمة السلعة هنا تجد تعبيراً عنها لا في القيمة الاستعمالية لبضاعة واحدة، وإنما في القيمة الاستعمالية لكثير من البضائع التي تقوم بدور المعادل. وفي الوقت ذاته، تتخذ النسب الكمية التي يحصل فيها التبادل طابعاً أكثر ثباتاً. وعلى كل حال: في هذه الدرجة، يبقى التبادل المباشر بين بضاعة وأخرى قائماً.

ومع تطور التقسيم الاجتماعي للعمل، وتطور الانتاج البضاعي، يصبح شكل التبادل المباشر بين بضاعة وأخرى غير كاف وتظهر صعوبات في سياق التبادل، ناجمة عن نمو تناقضات الانتاج البضاعي، كالتناقضات بين العمل الخاص والعمل الاجتماعي، بين القيمة الاستعمالية للبضاعة وقيمة هذه البضاعة ثم يكثر باستمرار واطراد، حدوث وضع يكون فية مالك لزوج من الأحذية، مثلاً، بحاجة إلى فأس، إلا أن القيمة الاستعمالية لزوج الأحذية تقف حائلاً دون التبادل، لأن

مالك الفأس بحاجة الى حبوب لا إلى زوج من الأحذية . وهنـا لا يمكن أن تحدث الصفقة بين هذين المالكين لهذين النوعين من البضاعة. حينئذ يبادل صاحب الحذاء بضاعته بالبضاعة التي يكثر الطلب غالباً على التبادل بها ، ويقبلها الجميع، بطيبة خاطر ، وهي الخروف مثلاً ، ثم يبادل الخروف بالفأس التي يحتاج اليها . أما صاحب الفأس ، فانه ، بعـد أن يبادل فأسه بالخروف ، يبادل الخروف بالحبوب . وعلى هذه الصورة تحل تناقضات التبادل المباشر وشيئاً فشيئاً يزول التبادل المباشر بين بضاعة وأخرى. ومن بين مجموع البضائع تبرز بضاعة واحدة، هي الماشية مثلاً ، ويأخذ الناس يبادلون بها جميع البضائع الأخرى وهـذه الدرجة من تطور التبادل يطابقها الشكل العام للقيمة ، كما يبدو في الجدول الآتي

٤٠ كيلو غراما من الحبوب أو ٢٠ متراً من القماش أو فأسـان أو ٣ غرامات من الذهب	تساوي خروفاً واحداً

ويتميز الشكل العام للقيمة بسمة مؤداها ان جميع البضائع يبدأ تبادلهـا ببضاعة تقوم بدور معادل عام. ولكن دور المعادل العام في هذه المرحلة لاينحصر ببضاعة واحدة . بل تقوم بهذا الدور بضائع مختلفة تبعاً للامكنة . فهنا الماشية، وهناك الفراء ، وهنالك الملح ، الخ ...

ان نمو القوى المنتجة ، وظهور الأدوات المعدنية ، وحدوث التقسيم الثاني الاجتماعي الكبير للعمل ، أي الانفصال بين الصناعة الحرفية والزراعـة ، كل ذلك يؤدي إلى تطور الانتاج البضاعي وإلى توسيع السوق . ويصبح تكاثر البضائع المتنوعة القائمة بدور المعادل العام ، في تناقض مع ازدياد حاجة السوق إلى اقرار معادل وحيد .

وعندما أصبح دور المعادل العام منحصراً ببضاعـة واحدة ، ظهر الشكل النقدي للقيمة. وقد لعبت معادن مختلفة دور النقد، إلا ان هذا الدور قدخصص أخيراً للمعدنين الثمينين: الذهب والفضة . فالفضة والذهب ينطويان ، إلى أقصى

حد ، على جميع المزايا الصالحة لجعل المعادن أهلاً للقيام بدور النقد فكل منهما متجانس ، وقابل للتجزئة ، وغير قابل للتلف ، كما انهما يمثلان قيمة كبيرة في حجم صغير ووزن خفيف . لذلك أوكلت وظيفة النقد إلى المعادن الثمينة ، وانحصرت أخيراً بالذهب

ويمكن ابراز الشكل النقدي للقيمة على الوجه التالي

٤٠ كيلوغراماً من الحبوب أو ٢٠ متراً من القماش أو خروف واحد أو فأسان	تساوي ٣ غرامات من الذهب

مع ظهور الشكل النقدي ، أصبحت قيمة جميع البضائع يعبر عنها بالقيمة الاستعمالية لبضاعة واحدة ، وهذه البضاعة غدت معادلاً عاماً .

هكذا ظهر النقد بعد عملية طويلة من تطور التبادل وأشكال القيمة . ومع ظهور النقد ، انقسم عالم البضائع حول قطبين اثنين في أحدهما تتجمع البضائع الرائجة ، وفي الآخر تبقى البضاعة التي تقوم بدور النقد. ومنذ ذاك أخذت جميع البضائع تعبر عن قيمتها ببضاعة النقد . وبالتالي : أصبح النقد ، على عكس جميع البضائع الأخرى ، يقوم بالتجسيد العام للقيمة ، أي بدور المعادل العام. وميزة النقد هي انه تمكن مبادلته مباشرة بجميع البضائع ، وبهذه الصورة ، يمكن استخدامه وسيلة لسد جميع حاجات مالكي البضائع ، بينما لا تستطيع البضائع الأخرى أن تسد سوى نوع واحد من الحاجات الخاصة ، كالحاجة ، مثلاً ، إلى الخبز أو الثياب ، الخ ...

واذن ، فان النقد بضاعة تستخدم كمعادل عام لجميع البضائع فالنقد يجسد العمل الاجتماعي ، ويعبر عن العلاقات الانتاجية بين منتجي البضائع

وظائف النقد

كلما نما الانتاج البضاعي تتسع الوظائف التي يقوم بها النقد ففي انتاج بضاعي متطور ، يقوم النقد بالوظائف التالية : ١ — مقياس للقيمة ، ٢ — وسيلة للتداول ، ٣ — وسيلة للتراكم ، ٤ — وسيلة للدفع ، ٥ — نقد عالمي .

أما وظيفة النقد الأساسية فهي أن يكون مقياس قيمة البضائع فـالعمل الفردي الذي يقوم بـه منتجو البضائع يعبّـر تعبيراً اجتماعياً عن نفسه بواسطة النقد، وبواسطة النقد توجد الرقابة العفوية على البضائع كافة، كما يوجد قياس لقيمة جميع البضائع ولا يمكن التعبير مباشرة عن قيمة بضاعة ما بوقت العمل، لأنه يستحيل، في ظروف انعزال المنتجين الفرديين وتبعثرهم، تحديد كمية العمل التي يبذلها لا منتج منفرد بل المجتمع بكامله لانتاج هذه البضاعة أو تلك ولهذا لا يمكن التعبير عن قيمة البضاعة الا بصورة غير مباشرة، وذلك بمقارنة البضاعة بالنقد في سياق التبادل

[ولكي يقوم النقد بوظيفة قياس القيمة، ينبغي ان يكون هو نفسه بضاعة، وان تكون له قيمة]. فكما انه لا يمكن قياس ثقل جسم من الأجسام الا بواسطة جسم ذي ثقل، كذلك لا يستطاع قياس قيمة البضاعة الا بواسطة بضاعة ذات قيمة

ان قياس قيمة البضائع بالذهب يجري قبـل أن تحصل مبادلة بضاعة معينة لقاء شيء من النقد. فلاجل التعبـير عن قيمة البضاعة بالنقد، ليس من الضروري أن يكون في اليد عملة نقدية فعندما يحدد صاحب البضاعة سعراً معيناً لبضاعته، يعبر ذهنياً عن قيمتها بالذهب، أو فكرياً كما يقول ماركس. وهذا أمر ممكن، نظراً لوجود نسبة محددة، في الواقع العملي، بين قيمة الذهب وقيمة بضاعة معينة [. وأساس النسبة بين الذهب وهذه البضاعة قوامه العمـل الضروري اجتماعياً المبذول لانتاجها]

ان قيمة البضاعة، التي يعبر عنها بالنقد، تدعى سعر البضاعة. والسعر هو التعبير النقدي عن قيمة البضاعة.

وتعبر البضائع عن قيمتها بكميات معينة من الفضة أو الذهب. وهذه الكميات من البضائع النقدية ينبغي أن تقاس هي أيضاً ومن هنا اقتضت الضرورة وجود وحدة لقياس النقد. وهذه الوحدة تتكون من وزن معين من المعدن الذي أصبح نقداً. ففي انكلترا، مثلاً، تدعى الوحدة النقدية جنيهاً استرلينياً، وقد كانت

تعادل ، في الماضي ، ليبرة[1] من الفضة . على أن الوحدات النقدية تمايزت فيمابعد عن وحدات الوزن. وهو أمر ناجم عن اقتراض النقود الأجنبية، وعن الانتقال من الفضة إلى الذهب ، كما هو ناجم بصورة رئيسيةعن تخفيض قيمة القطع النقدية من قبل الحكومات التي انقصت وزنها شيئاً فشيئاً . وتسهيلاً للقياس ، تقسم الوحدات النقدية إلى أجزاء صغيرة فيقسم الروبل إلى مائة كوبك ، والدولار إلى مائة سنت ، والفرنك إلى مائة سنتيم

وتستخدم الوحدات النقدية مع اجزائها معياراً للسعر . وبهذا المعنى ،يلعب النقد دوراً آخر غير الذي يلعبه بوصفه مقياس القيمة فالنقد ، بوصفه مقياس القيمة ، يقيس قيمة البضائع الأخرى ، وبوصفه معياراً للاسعار ، يقيس كمية المعدن النقدي . ان قيمة البضاعة – النقد تختلف باختلاف كمية العمل الضرورية اجتماعياً لانتاجها . ولا يؤثر تبدل قيمة الذهب على وظيفته معياراً للاسعار . فمها تبدلت قيمة الذهب يبقى الدولار دائماً أكبر من السنت بمائة مرة .

تستطيع الدولة تعديل كمية الذهب في الوحدة النقدية ، ولكنها لا تستطيع تبديل نسبةالقيمة بين الذهب والبضائع الأخرى .فاذا انقصت الدولة كميةالذهب التي تحتويها الوحدة النقدية ، أي إذا انقصت مضمونها من الذهب ، فان السوق سترد علىذلك بارتفاع الاسعار ، وسيعبر عنقيمة البضاعة كما كان الأمر فيالماضي بكمية من الذهب تطابق العمل المبذول لصنع هذه البضاعة ، وكل ما في الأمر الآن ان التعبير عن الكمية ذاتها من الذهب أصبح ينبغي له عدد من الوحدات النقدية أكبر من السابق

ان اسعار البضائع يمكن ان ترتفع او تهبط بتاثير التبدلات التي تطرا على قيمة البضائع ، وكذلك على قيمة الذهب . فقيمة الذهب ، شانها شان جميع البضائع الاخرى ، متوقفة على انتاجية العمل . فان اكتشاف اميركا ، بما فيها من مناجم ذهب غنية ، قد ادى مثلا ، الى « ثورة » في الاسعار . لان استخراج الذهب في اميركا كان يتطلب عملا اقل مما يتطلبه في اوروبا . فلما انهمر الذهب الاميركي على اوروبا ، بسعره الرخيص ، اثار ارتفاعا عاما في الاسعار .

---

(١) الليبرة : عيار يزن ٤٥٣ غراماً .

ويقوم النقد بوظيفة وسيلة تداول ان تبادل البضائع الذي يجري بواسطة النقـــد يسمى تداول البضائع وتداول البضائع وثيق الارتباط بتداول النقد فعندما تنتقل البضاعة من يد البائع إلى يد المشتري، ينتقل النقد من يد المشتري إلى يد البائع .فوظيفة النقد ، بوصفه وسيلة للتداول ، هي على وجه الدقة ، أن يقوم بدور الوسيط في سياق تداول البضائع. وللقيام بهذه الوظيفة لا بد من وجود النقد.

في الأصل ، كان النقد ، عند تبادل البضائع ، يبدو مباشرة بشكل سبائك من الذهب أو الفضة . وكان ذلك يخلق بعض الصعوبات ، كضرورة وزن المعدن – النقد ، وتجزئته إلى قطع صغيرة ، وتعيين عياره وشيئاً فشيئاً حلت القطع النقدية محل سبائك المعدن – النقد والقطعة النقدية هي سبيكة من المعدن محددة الشكل والوزن والقيمة ، وتستعمل وسيلة للتداول . وقد حصر سك النقود بيد الدولة..

خلال عملية التداول، يبلى النقد ويفقد قسماً من قيمته. وتدل ممارسة التداول النقدي على أن القطع البالية يمكنها القيام بوظيفتها كوسيلة تداول شأنها في ذلك شأن القطع التي ما تزال سليمة . وهذا يعود إلى ان النقد في قيامـــه بوظيفته ، كوسيلة تداول ، يلعب دوراً عابراً . فبائع البضاعة انما يبادلها بالنقد ، وبصورة عامة ، ليشتري به بضاعة أخرى . وعلى ذلك ، فالنقد من حيث هـــو وسيلة تداول ، لا ينبغي ان تكون له ، بالضرورة ، قيمة خاصة

ولما لاحظت الحكومات تداول القطع النقدية البالية ، أخذت تلجأ قصداً إلى تخفيض قيمة القطع النقدية ، وانقاص وزنها، وتنزيل عيار المعدن ، دون أن تغير القيمة الأسمية للقطعة النقدية ، أي دون أن تبدل كمية الوحدات النقديـة المسجلة على القطع . فأصبحت القطع النقدية شيئاً فشيئاً رموزاً للقيمـة ، أي علامات نقدية . في حين أن قيمتها الحقيقية هي أدنى بكثير من قيمتها الأسمية.

ان انقسام البضاعة الى بضاعة ونقد يشير الى نمو تناقضات الانتاج البضاعي ، فعندما يحدث التبادل المباشر بين بضاعة وبضاعة اخرى ، ترتدي كل صفقة صفة منعزلة ، فالبيع لا ينفصل عن الشراء . اما التبادل الـذي يجري بواسطة النقد ، اي تداول البضائع ، فامره يختلف تماما . فالتبادل

هنا يفترض وجود العديد من الروابط بين المنتجين ، كما يفترض تشابكا مستمرا في صفقاتهم ، ويجعل من الممكن فصل البيع عن الشراء . فالمنتج يستطيع ان يبيع بضاعته ، وان يحتفظ ، الى حين ، بالنقد الذي حصل عليه من هذا البيع وعندما يبيع منتجون كثيرون دون ان يشتروا ، فان ذلك يمكن ان يحدث توقفا في تصريف البضائع . وهكذا نرى ان تداول البضائع البسيط ينطوي على امكانية حدوث الازمات . ولكن لكي تصبح الازمات امرا لا مفر منه ، ينبغي توفر عدد من الشروط التي لا تبرز الى الوجود الا عند الانتقال الى اسلوب الانتاج الرأسمالي .

يقوم النقد بوظيفة وسيلة تراكم أو وسيلة اكتناز : فالنقد يصبح كنزاً حينما يسحب من التداول ونظراً إلى ان في الأمكان دائماً ابدال النقد بأية بضاعة كانت ، فالنقد هو الممثل العام للثروة . ويمكن الاحتفاظ بأية كمية من النقد . ويكدس المنتجون النقد مثلاً لشراء وسائل الانتاج ، أو على سبيل الادخار . وتتعاظم سلطة النقد مع تطور الانتاج البضاعي وهذا ما يولد شهوة ادخار النقد ، شهوة اكتناز المال ولا يقوم بوظيفة الاكتناز الا النقد المحتفظ بقيمته أي قطع النقد الذهبية والفضية ، أو سبائك الذهب والفضة وكذلك الأشياء المصنوعة من الذهب والفضة .

حين تكون القطع الذهبية أو الفضية هي التي تستخدم كنقد ، تتكيف كمية هذه القطع ، بصورة عفوية ، وفقاً لحاجات تداول البضائع . فاذا نقص انتاج البضائع وتقلصت التجارة ، فان قسما من القطع الذهبية يسحب من التداول ، ويخزن . أما حين يتسع الانتاج وتنمو التجارة ، فان هذه القطع النقدية تعود من جديد الى التداول .

ثم ان النقد يقوم بوظيفة وسيلة للدفع . وبوصفه وسيلة للدفع ، يتدخل في الحالات التي يجري فيها شراء البضائع وبيعها بالدين ، أي في الحالات التي يكون فيها الدفع مؤجلا . ففي حالة الشراء بالدين ، يجري نقل البضائع من يد البائع إلى يد الشاري دون أن يدفع ، على الفور ، ثمن البضائع المشتراة . وعند حلول موعد الدفع ، يقوم الشاري بتسليم النقد إلى البائع ثمناً للبضاعة التي جرى تسليمها من قبل . ويتخذ النقد أيضاً وسيلة للدفع عندما يستخدم لوفاء الضرائب ، والريع العقاري الخ ..

ان وظيفة النقد كوسيلة للدفع تعكس تطور تناقضات الانتاج البضاعي . فتتسع الصلات بين مختلف المنتجين ، وتتشابك بينهم العلاقات . ويصبح الشاري مدينا ويحول البائع الى دائن . وحين يشتري كثير من اصحاب البضائع دينا ، ويتاخر احد المدينين او كثيرون منهم عن دفع السندات عند استحقاقها ، فان ذلك قد يؤثر على سلسلة التزامات الدفع كلها ، ويتسبب بافلاس عدد من اصحاب البضائع المرتبطين فيما بينهم بعلاقات الديون . وهكذا يزداد امكان نشوب الازمات الذي تنطوي عليه وظيفة النقد كوسيلة للتداول .

ان تحليل الوظائف التي يمارسها النقد ، بوصفه وسيلة للتداول ووسيلة للدفع، يتيح تقرير القانون الذي يعين كمية النقد الضرورية لتداول البضائع .

ان البضائع تباع وتشرى في كثير من الأماكن في وقت واحد فكمية النقد الضرورية للتداول ، في فترة معينة ، تتوقف قبل كل شيء ، على مجموع أثمان البضائع المتداولة . ويتوقف هذا المجموع بدوره على كمية البضائع وعلى سعر كل بضاعة بمفردها . وفوق ذلك ينبغي أن تؤخذ سرعة تداول النقد بعين الاعتبار. وكلما كان تداول النقد أسرع تقل كمية النقد اللازمة للتداول ، وبالعكس. فاذا بيعت كمية من البضائع بمبلغ مليار دولار خلال فترة زمنية معينة ، تعادل سنة مثلاً ، وإذا كان كل دولار يقوم وسطياً بخمس دورات ، ففي هذا الحال، ينبغي أن يكون هناك مبلغ ٢٠٠ مليون دولار لتداول كل كمية البضائع ،

وبفضل الاعتمادات التي يفتحها المنتجون بعضهم لبعض ، تقل الحاجة إلى النقد بمقدار مجموع أثمان البضائع التي تباع ديناً ، وبمقدار الديون المتقابلة التي تلغى يوم الاستحقاق ولا تبقى العملة النقدية ضرورية إلا لوفاء الديون التي استحق دفعها.

وهكذا فقانون التداول النقدي هو كما يلي : **(ان كمية النقد الضرورية لتداول البضائع ينبغي أن تعادل مجموع أثمان كل البضائع مقسوماً على متوسط دورات الوحدات النقدية ذات الاسم الواحد)**. ومن مجموع أثمان كل البضائع ، ينبغي أن يحذف مجموع أثمان البضائع المباعة ديناً ، والمبالغ التي يسدد بعضها بعضاً ، كما ينبغي أن نضيف اليه المبالغ المستحقة الدفع

ان هذا القانون له فعل عام يشمل مختلف التشكيلات الاجتماعية التي فيها انتاج وتداول بضاعيان .

ويقوم النقد ، أخيراً بدور عملة عالمية في التجارة بين البلدان ولكن دور العملة العالمية لا يمكن القيام بـه بواسطة العملة ذات القيمة المنخفضة ولا بواسطة العملة الورقية ففي السوق العالمية ، يفقد النقـــد شكل القطع النقدية ليبدو بشكله البدائي ، شكل سبائك من المعادن الثمينة ان الذهب هو وسيلة الشراء الشاملة في الصفقات التي تجري بين البلدان في السوق العالمية ، وكذلك في تسديد أثمان البضائع المستوردة من بلد إلى بلد آخر وهو وسيلة الدفع العالمية في الغاء الديون الدولية ، وفي دفع فوائد القروض الخارجية وسائر الالتزامات. والذهب هو تجسيد للثروة الاجتماعية في انتقال الثروة من بلد إلى آخر ، بشكل نقدي ، كما يحدث ، مثلاً ، في حالات تصدير رؤوس الأموال النقدية المعدة للايداع في المصارف الأجنبية ، أو لمنح القروض ، وكذلك في حالة فرض تعويضات يدفعها البلد المغلوب للبلد الغالب الخ . .

ان تطور الوظائف التي يمارسها النقد يعبر عـــن تقدم الانتاج البضاعي وتناقضاته وللنقد طبيعة طبقية في التنظيمات الاجتماعية ، القائمـة على استثمار الانسان للانسان انـــه وسيلة للاستئثار بعمل الغير لقد قام بهذا الدور في مجتمع الرق والمجتمع الاقطاعي وسنرى فيما بعد ان النقد ، سيبلغ أعلى درجات تطوره ، كأداة لاستثمار الشغيلة ، في المجتمع الرأسمالي

الذهب والورق النقدي

في ظل الانتاج البضاعي المتطور ، يغلب استخدام الورق النقدي في المشتريات والمدفوعات بدلاً من القطع الذهبية ان اصدار الورق النقدي قد نتج من ممارسة تداول القطع المعدنية البالية ، الناقصة التي غدت رموزاً ذهبية ، وعلامات نقدية.

ان الورق النقدي هو عبارة عن علاقات نقدية تصدرها الدولة ، وتجعل لها سعراً اجبارياً ، ويقوم الورق النقدي مقام الذهب في وظيفته كوسيلة للتداول

ووسيلة للدفع وليس للورق النقدي قيمة حقيقة ولذلك لا يصلح للقيام بوظيفة مقياس لقيمة البضائع ومهما كانت كمية الاصدار من الورق النقدي فهي لا تمثل سوى قيمة الكمية الذهبية الضرورية لتأمين المبادلات والورق النقدي ليس قابلاً للمبادلة بالذهب

وإذا كان اصدار الورق النقدي متناسباً مع كمية الذهب الضرورية للتداول، فان قوته الشرائية ، أي كمية البضائع التي يمكن شراؤها به ، تكون منطبقة على القوة الشرائية للنقد الذهبي . غير ان الدولة تصدر الورق النقدي ، عادة لتغطية نفقاتها ، ولا سيما في زمن الحرب والأزمات وما إلى ذلك من هزات ، دون أن تأخذ بعين الاعتبار حاجات تداول البضائع . وعندما يتقلص انتاج البضائع ، وتداولها ، أو عند اصدار كمية هائـلة من الورق النقدي ، تزيد هذه الكمية عن كمية الذهب الضرورية للتبادل فلنفترض انه أصدر من الورق النقدي كمية تزيد مرتين عما هو ضروري ففي هذه الحال ، ستمثل كل وحدة من الورق النقدي (دولار ، مارك ، فرنك ، الخ) كمية من الذهب أقل بمرتين ، ومعنى ذلك ان قيمة الورق النقدي ستهبط الى النصف .

حدثت اولى تجارب الورق النقدي في الصين منذ القرن الثاني عشر . واصدر ورق نقدي في اميركا عام ١٦٩٠ ، وفي فرنسا عام ١٧١٦ . وعمدت انكلترا الى اصدار الورق النقدي خلال حروبها مع نابوليون . واصدر الورق النقدي اول مرة في روسيا في عهد كاترين الثانية في القرن الثامن عشر .

« اما الافراط في اصدار الورق النقدي ، هذا الإفراط الذي يؤدي إلى هبوط قيمة هذا النقد ، وتلجأ اليه الطبقات الحاكمة لكي تلقي اعباء نفقات الدولة على كاهل جماهير الشغيلة ، وتشدد استثمار هذه الجماهير ، فيدعى التضخم » وبما أن التضخم يسبب ارتفاع أسعار المنتجات ، فانه يصيب الشغيلة بأذاه بصورة خاصة لأن أجور العمال والمستخدمين تتخلف عن ارتفاع الأسعار ويستفيد من التضخم الرأسماليون والملاكون العقاريون ، ولا سيما من هبوط الأجور الحقيقة لعمال الصناعة والزراعة . وكذلك يعود التضخم بالنفع على الرأسماليين وملاكي الأراضي الذين يصدرون بضائعهم إلى الخارج . فنتيجة هبوط الأجرة الفعلية وما يجره ذلك

من انخفاض نفقات الانتاج ، يصبح بامكانهم أن يزاحموا الرأسماليين والملاكين العقاريين الأجانب بنجاح ، وأن يزيدوا من تصريف بضائعهم .

قانون القيمة هو القانون الاقتصادي للانتاج البضاعي

في الاقتصاد البضاعي القائم على الملكية الخاصة ، هناك منتجون خاصون متفرقون يصنعون البضائع وتسود المزاحمة والنضال بين منتجي البضائع فكل منهم يسعى جاهداً لازاحة الآخر ، ويعمل للمحافظة على مواقعه في السوق ، ولتوسيع هذه المواقع ويجري الانتاج دون أي مخطط عام . وكل واحد ينتج لحسابه ، مستقلاً عن الآخرين ، وليس هناك من يعرف أية حاجة ينبغي أن تسدها البضاعة التي ينتجها ، ولا عدد المنتجين الاخرين الذين يعملون في انتاج البضاعة نفسها ، كما لا يدري اذا كان في استطاعته ان يبيع بضاعته في السوق ، واذا كانت نفقات عمله ستعوض عليه . وكلما تطور الانتاج البضاعي ازداد تحكم السوق في المنتج أكثر فأكثر

وهذا يعني انه ، في الانتاج البضاعي القائم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، يفعل القانون الاقتصادي للمزاحمة وفوضى الانتاج فهذا القانون يعبر عن صفة الانتاج والتبادل العفوية ، وعن الصراع القائم بين المنتجين الخاصين في سبيل شروط افضل لانتاج البضائع وبيعها .

في ظروف فوضى الانتاج التي تسود الاقتصاد البضاعي القائم على الملكية الخاصة ، يؤدي قانون القيمة ، الذي يمارس مفعوله عن طريق المزاحمات في السوق ، دور الضابط العفوي للانتاج .

ان قانون القيمة هو القانون الاقتصادي لانتاج البضائع ، الذي يجري بموجبه تبادل البضائع طبقاً لكمية العمل الضرورية اجتماعياً لانتاجها

ان قانون القيمة ينظم بصورة عفوية ، توزيع العمل الاجتماعي ووسائل الانتاج بين مختلف فروع الاقتصاد البضاعي ، وذلك عن طريق حركة الاسعار. فبتأثير التقلبات التي تحدث في نسبة العرض والطلب ، تبتعد اسعار البضائع

بصورة دائمة عن قيمتها إلى (أعلى من القيمة أو إلى أدنى من منها) وهـذا الابتعاد لا ينجم عن خلل ما في قانون القيمة ، بل على العكس ، فهو الوسيلة الوحيدة لتحقيق هذا القانون ففي مجتمع يقبض على زمام الانتاج فيه الملاكون الخاصون الذين يعملون على العمياء ، ليست هناك وسيلة سوى تقلبات الاسعار العفوية في السوق ، لتعريف المنتجين بالمنتجات التي تزيـد أو تنقص عن طلب السكان المليء فتقلبات الاسعار العفوية حـول القيمة هي العامل الوحيد الذي يضطر المنتجين إلى زيادة أو تخفيض انتاج هذه البضاعة أو تلك وبتأثير تغير الاسعار ، يتجه المنتجون إلى فروع اجزل فائدة ، حيث تكون اسعار البضائع أعلى من قيمتها ، وينسحبون من الفروع التي تكون أسعار البضائع فيها أدنى من قيمتها.(ان فعل قانون القيمة يكيف تطور القوى المنتجة في الاقتصاد البضاعي.) فمقدار قيمة بضاعة ما يعينه كما هو معروف ، العمل الضروري اجتماعيـاً والمنتجون الذين يكونون البادئين بتطبيق تكنيك أكثر تقدماً ، ينتجون بضائعهم بنفقات أدنى من النفقات الضرورية اجتماعياً ولكنهم ، يبيعون هذه البضائع ، مع ذلك بأسعار مطابقة للعمل الضروري اجتماعياً . وهكذا يتلقون مزيداً من المال ويثرون وهـذا يحفز المنتجين الاخرين إلى تجديد مؤسساتهم من الوجهـة التكنيكية . وعلى هذه الصورة يتقدم التكنيك وتتطور القوى المنتجة في المجتمع ، بنتيجة أفعال مبعثرة يقوم بها منتجون متفرقون لا يفكر إلا بربحهم الشخصي .

وبسبب المزاحمة وفوضى الانتاج ، يتحقق توزيـع العمل ووسائل الانتاج بين مختلف الفروع ، وتطور القوى المنتجة في الاقتصاد البضاعي ، بخسائر ضخمة من العمل الاجتماعي ويؤديان إلى تفاقم مستمر في تناقضات هذا الاقتصاد .

في نطاق الانتاج البضاعي القائم على الملكية الخاصة ، يؤدي فعل قانون القيمة إلى نشوء العلاقات الرأسمالية وتطورها . فالتغيرات العفوية في أسعار السوق حول القيمة ، والفروق بين نفقات العمل الفردية والعمـل الضروري اجتماعياً ، الذي يحدد مقدار قيمة البضاعة ، تزيد من شدة التفاوت الاقتصادي ومن شدة النضال بين المنتجين . وتؤدي المزاحمة إلى خراب قسم مـن المنتجين

واقصائهم عن حلبـــة الأنتاج ، فيصبحون بروليتاريين ، كما تؤدي إلى إثراء قسم آخر منهم ، فيصبحون رأسماليين وهكذا يؤدي فعل قانون القيمة إلى تمايز المنتجين . يقول لينين

« ان الانتاج الصغير يولد الرأسمالية والبرجوازية باستمرار كل يوم ، وكل ساعة ، بصورة عفوية ، وبنسب واسعة » .

طابع البضاعة الصنمي

ان الرابطة الاجتماعية القائمة بين الناس في سياق الانتاج ، لا تظهر ، في نطاق الانتاج البضاعي القائم على أساس الملكيـــة الفردية لوسائل الانتاج ، الا بتبادل الأشياء — البضائع ان مصير المنتجين مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمصير الأشياء — البضائع التي أوجدوها وتتغير أسعار السلع باستمرار ، وبصورة مستقلة عن ارادة الناس ووعيهم ، مع ان مستوى الأسعار يكون ، في الغالب ، قضية موت أو حياة بالنسبة للمنتجين

ان العلاقات بين الأشياء تحجب العلاقات الاجتماعية القائمة بين الناس . وهكذا فقيمة البضاعة تعبر عن العلاقـــة الاجتماعية بين المنتجين ، وان كانت تبدو كأنها خاصة من الخصائص الطبيعية للبضاعة ، كلونها أو وزنها مثلاً يقول ماركس :

وليس ذلك سوى علاقة اجتماعية معينة بين الناس ، ترتدي هنـــا في نظرهم ، الشكل الوهمي لعلاقة بين الاشياء . (ماركس ، الرأسمال ، الكتاب الاول ، الجزء الاول ، ص ٨٥) .

وهكذا في الاقتصاد البضاعي القائم على الملكية الخاصة ، تبدو العلاقـــات الانتاجية بين النـــاس ، بصورة حتمية ، على انها علاقات بين أشياء — بضائع . وفي هذا التجسيد المادي للعلاقات الانتاجية يكن ، على وجه الدقة ، الطابع الصنمي[1] الذي يتميز به انتاج البضائع .

(١) — التجسيد المادي للعلاقات الانتاجية ، هذا التجسيد الملازم لانتاج البضائع يدعى « الفيتيش البضاعي » على سبيل التشبيه بالفيتيش الديني ، اي الصنميـــة الدينية ، عندما كان الناس البدائيون يؤلهون الاشياء التي اوجدوها هم انفسهم .

ان صنمية البضاعة تتجلى بصورة ساطعة في النقد على وجه الخصوص .فالنقد في الاقتصاد البضاعي هو قوة هائلة تعطي صاحبها سلطاناً على الناس . ان كل شيء يشترى بالنقد . ويشعر الناس بأن تلك القدرة على شراء كل شيء انما هي خاصة طبيعية من خصائص الذهب ، على حين انها في الواقع ، ناجمة عن علاقات اجتماعية معينة

ان وثنية البضاعة هي ذات جذور عميقة في الانتاج البضاعي ، حيث يبدو عمل المنتج مباشرة كأنه عمل خاص ، ولا تتجلى صفته الاجتماعية إلا في تبادل البضائع . ولن تزول الصفة الصنمية للبضائع إلا عند الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج

الفصل الثاني

التعاون الرأسمالي البسيط والمنيفاتورة

التعـــاون الرأسمالي البسيط

تصبح الرأسمالية ، أول الأمر ، سيدة الانتاج بالحالة التي كان موجوداً فيها ، أي بتكنيكه المتأخر في عهـــد الاقتصاد الحرفي والفلاحي الصغير ، ولا تعمد الرأسمالية إلى تحويل الانتاج على أسس اقتصادية وتكنيكية جديدة ، إلا فيما بعد، عند بلوغها مرحلة عليا من تطورها .

ان الانتاج الرأسمالي يبدأ حيث تكون وسائل الانتاج ملكاً لأفراد ، وحيث يكون العمال المحرومون من تلك الوسائل ، مضطرين لبيع قوة عملهم كبضاعة. وقد أخذت تنشأ ، في الانتاج الحرفي وفي صناعات الفلاحين الصغيرة ، ورشات هامة نسبياً ، يملكها الرأسماليون . وأخذ هؤلاء يوسعون الانتاج دون أن يغيروا في البدء ، لا أدوات عمل المنتجين الصغار ولا أساليب عملهم . وهـــذه المرحلة الأولية في تطور الانتاج الرأسمالي تدعى مرحلة التعاون الرأسمالي البسيط .

ان التعاون الرأسمالي البسيط هو شكل لتحويل العمل إلى عمل اجتماعي ، حيث يستثمر الرأسمالي عدداً يقل أو يكثر ، من العمال الاجراء الذين يقومون بعمل من نوع واحد ، في وقت واحد . وهذا التعاون الرأسمالي البسيط يبرز إلى الوجود عند تفكك الانتاج البضاعي الصغير ان أولى المؤسسات الرأسمالية قد

أنشأها تجار محتكرون ، ومرابون ، ومعلمون في المهنة ، وحرفيون أغنيــاء . وكان يعمل فيهذه المؤسسات حرفيون اصيبوا بالخراب ومتدربون لم يبق بامكانهم أن يصبحوا معلمين في مهنتهم ، وكان يعمل فيها أيضاً فلاحون فقراء .

ويمتاز التعاون الرأسمالي البسيط ببعض ميزات على الانتاج البضاعي الصغير. فجمع العديد من الشغيلة في مؤسسة واحدة يفسح المجال للتوفير في وسائل الانتاج فبناء مشغل يتسع لعشرين شخصاً وانارتـه وتدفئته هو عمل أقل كلفة من بناءعشرة مشاغل يتسع كل منها لعاملينوالعناية الدائمة بهذه المشاغل. وهناك أيضاً توفــير في النفقات التي تتطلبها الأدوات ، والمستودعات ، ونقل المواد الأولية ، والمنتجات ، التي ينتهي صنعها .

ان ثمرة عمل الحرفي منفرداً ، تتوقف إلى حد كبير ، على صفاته الشخصية ، من قوة ، ومهارة ، وفن ، الخ . وهذه الفروق بين الشغيلة ، في نطاق التكنيك البدائي ، فروق كبيرة جداً . وهذا وحده كافٍ لجعل وضع المنتج الصغير واهياً جداً . فالمنتجون الذين يبذلون في صنع بضاعة واحدة ، ومن نوع واحد ، كمية من العمل تزيد عما يلزم في ظروف الانتاج الوسطية ، ينتهون إلى الخراب لا محالة. وحين يكون عدد العمال كبيراً في ورشة ما ، تزول الفروق الشخصية بينهم .ان عمل كل عامل يبتعد ، في هذه الناحية أو تلك ، عن العمل الاجتماعي المتوسط . ولكن عمل مجموع العمال الكثيرين الذين يشتغلون في وقت واحد ، يطابق تقريباً متوسط العمل الضروري اجتماعياً . ونظراً لذلك ، يصبح انتاج البضائع وبيعها، في ورشة رأسمالية ، أكثر انتظاماً واستقراراً

ان التعاون الرأسمالي البسيط يتيح التوفير في العمل ونمو انتاجيةالعمل

لنأخذ مثلاً نقل القرميد من يد إلى يد بواسطة العمال المشتغلين بطريق السلسلة فكل شغيل هنا يقوم بالحركات ذاتها ، ولكن حركاته هي جزء من عملية واحدة مشتركة أما النتيجة فهي أن العمل يجري بسرعة أعظم بكثير مما لو جرىنقل القرميد من قبل كل عامل على حدة ان عشرةأشخاص يعملون معاً ، ينتجون في يوم واحد ، أكثر مما ينتجه هؤلاء العشرة إذا اشتغلوا فرادى أو مما ينتجه شخص واحد خلال عشرة أيام ، بمدة يوم العمل ذاتها .

ثم ان التعاون يسمح أيضاً بادارة الأشغال ، في وقت واحد ، على مساحة واسعة ،مثلاً تجفيف المستنقعات ، وبناء السدود ، وشق الأقنية ، ومد الخطوط الحديدية ، كما يتيح أيضاً بذل كمية كبيرة من العمل فوق مساحة ضئيلة ، مثلاً تشييد الأبنية ، أو القيام بالأشغال الزراعية التي تتطلب عملاً كثيراً

وللتعاون أيضاً أهمية عظيمة في فروع الانتاج التي تتطلب التنفيذ السريع للأعمال مثال ذلك جمع المحاصيل ، وجز الغنم الخ . فاستخدام عدد كبير من العمال في وقت واحد يمكن من تنفيذ هذا النوع من الأعمال سريعاً ، واجتناب خسائر كبرى ، بهذه الوسيلة

وهكذا ، أوجد التعاون **قوة منتجة اجتماعية جديدة للعمل** . لقد أدى الجمع البسيط لجهود عدد من الشغيلة إلى زيادة انتاجية العمل ،وهذا اتاح لأصحاب الورشات الرأسمالية الأولى ، ان يصنعوا البضائع بكلفة أقل ، وان يزاحموا المنتجين الصغار مزاحمة ناجحة .لقد استأثر الرأسماليون مجاناً بنتائج القوة المنتجة الاجتماعية الجديدة للعمل ، وأدى ذلك إلى اثرائهم

مرحلة المشاغل (المنيفاتورة) في تطور الرأسمالية

أدى تطور التعاون الرأسمالي البسيط إلى ولادة المشاغل . ان **المشغل** هو التعاون الرأسمالي القائم على تقسيم العمل وعلى التكنيك الحرفي . فالمشغل ، من حيث هو شكل لسير عملية الانتاج الرأسمالي ،قد ساد في أوزوبا الغربية تقريباً، منذ منتصف القرن السادس عشر حتى الثلث الأخير من القرن الثامن عشر .

وقد حدث الانتقال إلى المشغل بطريقين مختلفين : **الطريق الأول** هو أن يعمد الرأسماليون إلى جمع حرفيين ذوي **اختصاصات** مختلفة ، في ورشة واحدة. هكذا ، مثلاً ، نشأ مشغل العربات ، الذي جمع في محل واحد حرفيين كانوا ،من قبل ، مستقلين : صانع العربات ، والسراج ، والمنجد ، والحداد ، والنحاس ، والخراط ، والحبال ، والزجّاج ، والدهان ، والمبرنق ، الخ . فصنع العربات يشتمل على عدد كبير من العمليات التي يكمل بعضها بعضاً ، ويقوم بكل منها

عامل واحد لهذا تبدلت الصفة السابقة التي كانت تميز العمل الحرفي فعامل الحدادة ، مثلاً ، لم يعد يهتم ، خـــلال وقت طويل ، إلا بعملية معينة في صنع العربات ، وكفّ ، شيئاً فشيئاً عن أن يكون الحداد الذي كان يصنع ، وحده قبلاً ، بضاعة جاهزة

والطريق الثاني هو أن يعمد الرأسماليون إلى جمع حرفيين ذوي اختصاص واحد في ورشة واحـــدة ففي السابق ، كان كل حرفي ، ينجز بنفسه جميع العمليات الضرورية لصنع بضاعة معينة أما الآن فان الرأسمالي يعمد إلى تجزئة عملية الانتاج في الورشة إلى سلسلة من العمليات ، ويعهد بكل منها إلى عامل مختص . هكذا ، مثلا ، برز إلى الوجود مشغل الابر فكان سلك الحديد يمر بين أيدي ٧٢ عاملا بل أكثر كان أحدهم يمدد السلك ، والآخر يقومه ، والثالث يجزئه ، والرابع يدقق رأسه ، الخ

ان تقسيم العمل في المشغل هو تقسيم للعمل في داخل المؤسسة عند صنع بضاعة واحدة بذاتها ، خلافاً لتقسيم العمل في المجتمع بين مختلف المؤسسات عند صنع بضائع مختلفة

ان تقسيم العمل في داخـــل المشغل يفترض تمركز وسائل الانتاج في قبضة الرأسمالي الذي هو في الوقت ذاته ،مالك البضائع المصنوعة أما العامل الأجير فهو ، على عكس المنتج الصغير ، لا يصنع البضاعة بنفسه ، لأن النتاج المشترك الذي يحصل عن عمل عدد من العمال ، هو وحده الذي يتحول إلى بضاعة أما تقسيم العمل في داخل المجتمع ، فيفترض توزع وسائل الانتاج بـــين منتجين منعزلين ، مستقلين بعضهم عن بعض وأمـــا منتجات عملهم ، ولنقل مثلاً ، منتجات عمل النجار ، والدباغ ، والحذاء ، والزارع ، فتعرض بوصفها بضائع ، وهكذا ، "بواسطة السوق تتم الرابطة بين المنتجين المستقلين ."

ان العامل الذي يقوم في المشغل بعملية خاصة من عمليات صنع البضاعة ، يصبح صانع جزء من البضاعة . وهذا العامل الذي يكرر العمليـــة البسيطة

نفسها باستمرار ، انما يبذل وقتاً وجهداً أقل مما يبذله الحرفي الذي يقوم طوراً وتارة بسلسلة من العمليات المختلفة ولكن مع التخصص ، يصبح العمل ، من جهة أخرى ، أكثر شدة ففي السابق ، كان العامل ينفق شيئاً من الوقت في الانتقال من عملية إلى أخرى ، وفي تبديل الاداة التي بيده . ولكن في ظل نظام المشغل ، بات هذا الضياع في الوقت أقل من السابق وشيئاً فشيئاً ، اتسع التخصص ، ولم يبق مقتصراً على العامل فقط ، بل امتد أيضاً إلى أدوات الانتاج التي تكاملت وأصبحت اكثر ملاءمة للعملية التي أعدت لها

كل ذلك أدى إلى زيادة جديدة في انتاجية العمل

ان صنع الابر هو مثال ساطع على ذلك . ففي القرن الثامن عشر كان بوسع مشغل صغير يضم عشرة عمال ، ان ينتج ، بفضل تقسيم العمل ، ٤٨ الف ابرة في اليوم ، او ما يعادل ٤٨٠٠ ابرة بالنسبة للعامل الواحد . ولولا تقسيم العمل ، لما كان بوسع عامل واحد ان ينتج حتى عشرين ابرة في اليوم .

إن التخصص بالعمل في المشغل ، بما يستلزمه من تكرير مستمر للحركات القليلة التعقيد نفسها ، كان من شأنه تشويه العامل من الناحية الجسدية والمعنوية فمن العمال من اصيبت أعمدتهم الفقرية بالاعوجاج ، وآخرون أصيبت عظام صدورهم بالانخفاض .

وهكذا كانت تزداد انتاجية العمل في المشغل على حساب تشويه العامل

« كان (المشغل) يشوه الشغيل ، ويمسخه ، وذلك بالتعجيل في تطوير براعته المصطنعة في صنع الجزئيات ، على حساب عالم كامل من قابلياته وملكاته المنتجة » . (ماركس الراسمال ، الكتاب الاول ، الجزء الثاني ، ص ٤٩ . « المنشورات الاجتماعية » ، باريس ، ١٩٥١) .

كان عمال المشاغل موضع استثمار وحشي فكان يوم العمل يبلغ ثماني عشرة ساعة واكثر وكانت الأجور في أدنى درجة من الانخفاض وكان معظم عمال المشاغل مصابين بنقص في التغذية أما نظام الطاعة الجديد ، الرأسمالي في العمل فكان يفرض بتدابير وحشية من الاكراه والعنف .

لقد كتب ماركس عن تقسيم العمل في المشغل فقال انه :

« يخلق ظروفا جديدة تضمن سيطرة الراسمال على العمل . فهو يبدو اذن ، بمثابة تقدم تاريخي ، ومرحلة ضرورية في التكوين الاقتصادي ، للمجتمع . كما يبدو ايضا بمثابة وسيلة استثمار رفيعة التمدن » (ماركس : الراسمال ، الكتاب الاول ، الجزء الثاني ص ٥٣ . المنشورات الاجتماعية ») .

في مجتمع الرق والمجتمع الاقطاعي ، وجد نوعان من الرأسمال الرأسمال التجاري والرأسمال الربوي. ويسجل نشوء الانتاج الرأسمالي بداية عهد الرأسمال الصناعي . ان **الرأسمال الصناعي** هو الرأسمال الموظف في انتاج البضائع . ومن السمات المميزة للرأسمالية في عهد المشاغل ، الرابطة الوثيقة المتينة بين الرأسمال التجاري والرأسمال الصناعي. فان صاحب المشغل كان دائماً تقريباً من المحتكرين أيضاً فكان يعيد بيع المواد الأولية لصغار المنتجين ، ويوزع مواد على البيوت لتحويلها ، أو يبتاع من المنتجين الصغار اجزاء البضائع المصنوعة لبيعها من جديد وكان بيع المواد الأولية ، وشراء المنتجات يمزجان بالاستثمار الربوي . وكانت نتيجة ذلك كله تفاقم وضع المنتج الصغير إلى درجة قصوى وتطويل يوم العمل وانخفاض الأجور.

الاسلوب الرأسمالي للعمل في البيوت

انتشر توزيع العمل على البيوت انتشاراً واسعاً في مرحلة الرأسمالية المنيفاتورية .

ان العمل البيتي لحساب الرأسمالي قوامه تحويل المواد التي يقدمها الملتزم لقاء اجر على القطعة . وقد كان هذا الشكل من الاستثمار يصادف أحياناً حتى في عهد التعاون الرأسمالي البسيط . وقد وجد أيضاً في عهد الصناعة الآلية الكبرى ولكنه يبقى ، على وجه الدقة ، صفة خاصة تميز عهد المنيفاتورة . والعمل البيتي ، في نظر الرأسمالي ، يبدو هنا على أنه **ملحق** بالمنيفاتورة

كان التقسيم المنيفاتوري للعمل يجزىء انتاج كل بضاعة إلى عدد من العمليات المنفصل بعضها عن بعض وكان المحتكر صاحب المشغل كثيراً ما يجد من المفيد

له ان يؤسس ورشة صغيرة لا يجري فيها سوى تجميع البضاعة أو انهاء صنعها أما العمليات التحضيرية كلها فكان يقوم بها الحرفيون في بيوتهم ، إلا أن ذلك لم يكن يقلل من تبعيتهم المطلقة للرأسماليين وكان الحرفيون المبعثرون في القرى لا يتعاملون ، في الغالب ، مع صاحب الورشة مباشرة ، بل مع الوسطاء من المعلمين في المهنة الذين كانوا يستثمرونهم بدورهم

كان الحرفيون الذين يعملون في البيوت يتناولون من الرأسمالي أجراً أدنى من أجر العامل الذي يشتغل في ورشة الرأسمالي. وكانت الصناعة تجتذب جماهير الفلاحين الذين تدفعهم حاجتهم للمال إلى البحث عن مورد رزق اضافي ففي سبيل الحصول على مبلغ ضئيل من المال ، كان الفلاح ينهك نفسه ويشغل جميع أفراد عائلته يوم عمل طويل إلى أقصى حد ، وظروف عمل مضنية ، واستثمار أقسى من كل ما عرف، تلك كانت أبرز السمات التي تميز العمل الرأسمالي في البيوت.

كانت هذه السمات تميز عدداً كبيرا من المهن الحرفية في روسيا القيصرية . فالمحتكرون ، الذين اصبحوا عمليا اسياد الصناعة الحرفية في القرية او الناحية كانوا يطبقون تقسيم العمل بين الحرفيين تطبيقا واسعا . فمثلا ، في مؤسسة زافيالوف في بافلوفو (التي كانت تضم ورشة التجميع فيها ، في اعوام ١٨٦٠ــ ١٨٧٠ اكثر من مائة عامل) كانت السكين البسيطة تنتقل بين ايدي ثمانية الى تسعة حرفيين . فيساهم في صنعها الحداد ، والشفار ، وصانع القبضات ، وساقي الحديد ، والصاقل ، وجامع الاجزاء ، والشاحذ ، والدامغ . وكان عدد كبير من شغيلة القطعة لا يعملون في ورشة الراسمالي ، بل في البيوت . وعلى هذه الصورة نظمت ايضا صناعة العربات ، واللباد ، والصناعات الخشبية ، وصناعة الاحذية والازرار الخ .

وقد اورد لينين في كتابه تطور الرأسمالية في روسيا عددا كبيرا من الامثلة على الاستثمار الوحشي الذي كان يلقاه الحرفيون . ففي مقاطعة موسكو ، في حوالي سنة ١٨٨٠ ، كان هناك ٣٧٥٠٠ عاملة يشتغلن في كب خيوط القطن ، والحياكة وغيرها من الحرف النسائية ، وكان الاطفال يبداون العمل في عامهم الخامس او السادس . اما متوسط الاجر فكان يبلغ ١٣ كوبيكا في اليوم ، وكان يوم العمل يصل الى ١٨ ساعة .

دور المنيفاتورة التاريخي

كانت المنيفاتورة مرحلة انتقال بين الانتاج الحرفي الصغير والصناعة الآلية

الكبرى فالمنيفاتورة تشبه نظام الحرف لقيامها على أساس التكنيك اليدوي ، وتشبه المعمل الرأسمالي لأنها شكل من أشكال الانتاج الكبير القائم على استثمار العمال الأجراء

كان تقسيم العمل بالطريقة المنيفاتورية بمثابة خطوة كبرى إلى الأمـام في تطور قوى المجتمع المنتجة . ولكن المنيفاتورة القائمة على أساس العمل اليدوي ما كان بوسعها أن تزيل الانتاج الصغير لتحل محله وهناك واقع يميز المنيفاتورة الرأسمالية ، هو العدد القليل من المؤسسات الهامة نسبياً ، والعدد الكبير من المؤسسات الصغيرة . فقد كانت المنيفاتورة تصنع قسما من البضائع ، إلا أن القسم الأعظـم من البضائع كان يقدمه الحرفيون ، كما في السابق ، هؤلاء الحرفيون الذين كانوا ، بدرجات مختلفة ، تابعين للمحتكرين الرأسماليين ، والموزعين وأصحاب المنيفاتورات ، فلم يكن بوسع المنيفاتورة إذن أن تحيط بالانتاج الاجتماعي بكل مداه لقد كانت المنيفاتورة نوعـاً من البناء الفوقي وبقي الانتاج الصغير بتكنيكه الأولي البدائي ، هو الأساس كما كان الأمر في السابق .

كان دور المنيفاتورة التاريخي تهيئة شروط الانتقال إلى الانتاج الآلي . وتبدو في هذا المجال ، ثلاثة ظروف هامة بوجه خاص . أولها ان المنيفاتورة برفعها تقسيم العمل إلى درجة عالية ، قد سهلت وبسطت كثيراً من العمليات التي آلت إلى حركات غايـة في البساطة ، بحيث أصبح في الامكان ابدال العمال بالآلة . والثاني ان تطور المنيفاتورة أدى إلى التخصص في ادوات العمل ، وإلى اتقانها اتقاناً كبيراً فأتاح الانتقال من الأدوات اليدوية إلى الآلات . والثالث ان المنيفاتورة قد أوجدت للصناعة الآلية الكبيرة ملاكات ماهرة من العمال ، وذلك بفضل تخصصهم الطويل في تنفيذ العمليات المختلفة

ان الانتاج البضاعي الصغير ، والتعاون الراسمالي البسيط ، والمنيفاتورة مع ملحقها ، ونعني به العمل في البيوت لحساب الراسمالي ، لا تزال منتشرة الى الآن انتشارا كبيراً في البلدان المتاخرة والقليلة التطور اقتصاديا ، كالهند وتركيا ، وايران ، الخ .

تمايز طبقة الفلاحين الانتقال من الاقتصاد القائم على السخرة الى الاقتصاد الرأسمالي

في المرحلة المنيفاتورية من تطور الرأسمالية ،ازداد باضطراد انفصال الصناعة عن الزراعة ان اتساع تقسيم العمل اتساعاً متواصلاً كان من نتائجه لا تحويل المنتجات الصناعية وحسب ، بل المنتجات الزراعية أيضاً إلى بضائع وأخذ يجري تخصيص المناطق في الزراعة حسب أنواع المزروعات والفروع الزراعية فنشأت مناطق متخصصة بالزراعة التجارية تنتج الكتان ، والشمندر السكري والقطن ، والتبغ ، والألبان والأجبان الخ .. ، وعلى هذا الأساس أخذ التبادل بالنمو ، لا بين الصناعة والزراعة وحسب ، بل بين مختلف فروع الانتاج الزراعي أيضاً

ومع ازدياد تغلغل الانتاج البضاعي في الزراعة ، كانت المزاحمة تشتد وتقوى بين الزراع وأخذت تبعية الفلاح للسوق تزداد باطراد ، وكانت التقلبات العفوية في أسعار السوق تقوي التفاوت المادي بين الفلاحين وتزيده تفاقماً وكانت مبالغ فائضة من النقد تتكدس في أيدي الفئات الميسورة في الريف ، وتستخدم لاستعباد الفلاحين المعدمين واستثمارهم ، وتتحول إلى رأسمال . وكان شراء نتاج العمل الفلاحي بأبخس الأسعار احدى وسائل ذلك الاستعباد وشيئاً فشيئاً ، كان خراب الفلاحين يبلغ حداً يرغم الكثيرين منهم على هجر استثماراتهم هجراً تاماً ، وعلى بيع قوة عملهم

وهكذا ، مع تطور التقسيم الاجتماعي للعمل ، ونمو الانتاج البضاعي ، كانت تجري عملية تمايز بين جماهير الفلاحين ، وأخذت تنشأ علاقات رأسمالية في الريف حيث برزت إلى الوجود نماذج اجتماعية جديدة من السكان الريفيين ، هي التي الفت طبقات المجتمع الرأسمالي أي البورجوازية الريفية والبروليتاريا الزراعية.

ان البورجوازية الريفية (الكولاك) تمارس اقتصاداً بضاعياً باستخدام العمل بالاجرة ، وباستثمار العمال الزراعيين الدائمين ، وبالاستثمار الأشد أيضاً للعمال

المياومين وسائر العمال المؤقتين الذين يقومون بالأعمال الزراعية الموسمية . ويمتلك الكولاك قسماً هاماً من الأرض (بما فيها الأراضي المؤجرة) ، ومن حيوانات الجر ، ومن المنتجات الزراعية ، كما يملكون مؤسسات لتحويل المواد الأولية ، ومطاحن ودرّاسات ، وحيوانات أصيلة للتوليد الخ . ويقومون ، في القرية ، عادة بدور المرابين وأصحاب الحوانيت كل ذلك يستخدم لاستثمار الفلاحين الفقراء ، وقسم كبير من الفلاحين المتوسطين

أما البروليتاريا الزراعية ، فهي مؤلفة من جمهور العمال الأجراء الذين لا يملكون وسائل انتاج ، والذين يستثمرهم الملاكون العقاريون ، والبورجوازية الريفية ان البروليتاري الزراعي يحصل على وسائل معيشته خصوصاً من بيع قوة عمله والممثل النموذجي للبروليتاريا الريفية هو **العامل الاجير الذي يملك قطعة صغيرة من الأرض** ان هذا الفلاح الذي يستثمر قطعة صغيرة جداً من الأرض ، ولا يملك لا حيوانات جر ، ولا معدات زراعية ، مرغم ، لا محالة ، على بيع قوة عمله

ان الفلاح الفقير وثيق القربى بالبروليتاريا الزراعية فهو يملك قليلاً من الأرض وقليلاً من الماشية وما ينتجه من القمح لا يكفي لغذائه اما ما يحتاج اليه من النقد الضروري لتأمين الطعام واللباس والقيـــام بأود عائلته ودفع الضرائب ، فهو مجبر على تداركه خصوصاً بتأجير نفسه ولذلك ، كف أو يكاد يكف عن أن يكون سيد نفسه ، ليصبح نصف بروليتاري ريفي . ان مستوى معيشة الفلاح الفقير منخفض جداً ، كمستوى البروليتاريا الريفي ، وهو أدنى من مستوى العامل الصناعي ان تطور الرأسمالية الزراعية يؤدي أكثر فأكثر إلى تضخيم صفوف البروليتاريا الريفية ، وصفوف الفلاحين الفقراء .

وتحتل فئة الفلاحين المتوسطين مركزاً وسطاً بـــين البورجوازية الريفية والفلاحين الفقراء

ان الفلاح المتوسط يستثمر أرضه معتمداً وسائله الانتاجية الخاصة وعمله الشخصي.والعمل الذي يقوم به لا يكفي لسد أود عائلته إلا إذا كانت الظروف ملائمة . ولذلك فحالته قلقة وغير مستقرة يقول لينين :

« ان هذه الفئة ، تتذبذب بعلاقاتها الاجتماعية ، بين الفئة العليا التي تتجه نحوها ولكن لا تنجح في الاندماج بها سوى اقلية صغيرة من الفلاحين المحظوظين وبين الفئة الدنيا التي يدفعها اليها كل مجرى التطور الاجتماعي » . (لينين « تطور الرأسمالية في روسيا ، المؤلفات ، الجزء الثالث ، ص ١٤٨ ، الطبعة الروسية)

وهكذا يحدث خراب الفلاحين المتوسطين وتصفيتهم

ان العلاقات الرأسمالية في الزراعة في البلدان البورجوازية ، تتشابك مع بقايا القنانة فالبورجوازية حين استولت على السلطة ، لم تقض على الملكية الاقطاعية الكبيرة في معظم البلدان . فكانت استثمارات الملاكين العقاريين تتكيف تدريجاً مع الرأسمالية أما جماهير الفلاحين الذين تحرروا من القنانة ، ولكنهم سلبوا قسماً هاماً من الأرض ، فكانت تخنقهم الحاجة إلى الأرض . لذلك كانوا مضطرين لاستئجارها من الملاكين العقاريين بشروط استعبادية

ففي روسيا ، مثلا بعد اصلاح ١٨٦١ ، كان الشكل الاشد انتشارا لاستثمار الفلاحين من قبل الملاكين العقاريين ، هو تأدية فريضة العمل : **كان الفلاح ، على سبيل تأدية اجار الارض ، او وفاء قرض استبعادي ، ملزما بان يعمل في اراضي الملاك العقاري ، وان يستخدم وسائله الانتاجية الخاصة ، وحيواناته وعدته البدائية .**

ان تمايز جماهير الفلاحين قوّض أسس الاقتصاد الاقطاعي الذي كان قائماً على فرائض العمل وعلى استثمار الفلاح التابع اقتصادياً ، وعلى تكنيك متأخر . لقد كان بوسع الفلاح الميسور أن يستأجر أرضاً بالمال ، ولذلك لم يكن بحاجة الى عقد اجار استعبادي لمواجهة الفرائض أما الفلاح الفقير فلم يكن بوسعه أن يكيف نفسه وفاقاً لتلك الفرائض ، ولكن لسبب آخر هذه المرة فهو لا يملك وسائل انتاج ، ولذلك كان يصبح عاملاً بالاجرة وكان بوسع الملاك العقاري أن يستخدم الفلاحين المتوسطين ، بصورة رئيسية ، لقاء فرائض العمل إلا أن تطور الاقتصاد البضاعي ، والزراعة التجارية الذي أدى إلى خراب الفلاحين المتوسطين ، قد قوّض أسلوب الاستثمار القائم على الفرائض أو تأدية الخدمة . فكان الملاكون العقاريون يكثرون من استخدام العمل المأجور ، الذي كان أكثر انتاجاً من عمل الفلاح التابع ، وهكذا ازدادت أهمية نظام الاستثمار الرأسمالي ،

في حين تضاءلت أهمية نظام الفرائض ، من حيث هي بقايا مباشرة من السخرة، تظل قائمة زمناً طويلاً إلى جانب نظام الاستثمار الرأسمالي

نشوء السوق الداخلية للصناعة الرأسمالية

مع تطور الرأسمالية في الصناعة والزراعة ، تكونت **سوق داخلية** . منذ المرحلة المنيفاتورية ، ظهرت إلى الوجود جملةمن فروع الانتاج الصناعي الجديدة. فالاشكال المختلفة لمعالجة المواد الأولية الزراعية صناعياً قد انفصلت عن الزراعة واحداً بعد آخر وإلى جانب تقدم الصناعة ، كان الطلب يزداد على المنتجات الزراعية وهكذا كانت السوق آخذة في الاتساع فالمناطق التي تخصصت مثلاً في انتاج القطن ، والكتان ، والشمندر السكري ، وتربية الماشية التجارية ، كانت تطلب القمح . وازداد طلب الزراعة على السلع الصناعية المتنوعة

ان السوق الداخلية اللازمة للصناعة الرأسمالية تنشأ بفضل تطور الرأسمالية ذاتها ، وبسبب تمايز المنتجين الصغار يقول لينين

« ان فصل المنتج المباشر عن وسائل الانتاج ، أي نـزع ملكيته ، الـذي يسجل انتقال الانتاج البضاعي البسيط الى الانتاج الراسمالي (والذي يشكل الشرط الضروري لهذا الانتقال) ، انما يخلق السوق الداخلية » . (لينين تطور الراسمالية في روسيا ، المؤلفات ، الجـزء الثالث ، ص ٤٥ ــ ٤٦ ، الطبعة الروسية .)

اتصف نشوء السوق الداخلية بصفة مزدوجة . فمن جهة ، كانت بورجوازية المدن والأرياف تتقدم بطلب وسائل الانتاج : من أدوات عمل متقنة ، وآلات، ومواد اولية الخ ، وهي أشياء ضرورية لتوسيع المؤسسات الرأسمالية القائمة ، ولانشاء مؤسسات جديد . كذلك كانت تطلب المزيد من سلع الاستهلاك ومن جهةأخرى ، كان ازدياد عدد البروليتاريا الصناعية والزراعية، المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتمايز الفلاحين ، يرافقه طلب متزايد على البضائع التي تؤلف وسائل العيش الضرورية للعامل

كانت المنيفاتورة القائمة على التكنيك البدائي والعمل اليدوي ، عاجزة عن سد الطلب المتزايد على البضائع الصناعية من قبل السوق الآخذة بالاتساع . فكان الانتقال إلى الانتاج الآلي الكبير ضرورة اقتصادية .

الفصل الثالث

مرحلة استخدام الآلة في عهــد الرأسمالية

الانتقال من المنيفاتورة إلى الصناعة الآلية

لم يكن في استطاعة الرأسمالية أن تقوم بثورة جذرية في حيـــاة المجتمع الاقتصادية كلها ، ما دام الإنتاج قائما على أساس العمل اليدوي ، كما كانت الحال في المرحلة المنيفاتورية . وقد حدثت هذه الثورة عند الانتقال من المنيفاتورة إلى الصناعة الآلية التي ولدت في الثلث الآخر من القرن الثامن عشر ، وتطورت ، خلال القرن التاسع عشر ، في أهم البلدان الأوروبية الرأسمالية ، وفي الولايات المتحدة

كانت **الآلة** هي الأساس التكنيكي والمادي لهذه الثورة

تشتمل كل مجموعة متقنة من الآلات على ثلاثة أجزاء

١ – المحرك ، ٢ – جهاز نقل الحركة ، ٣ – آلة تقوم بعملية عمل معينة أو الآلة – الأداة .

ان المحرك يعطي قوة الدفع لكل الجهاز الالي ، وهو اما أن يولد القـوة المحركة بنفسه (آلة البخار مثلا) ، او يتلقاها من الخارج ، من قوة طبيعية جاهزة (كالدولاب الذي تحركه قوة شلال مائي) .

وجهاز نقل الحركة يشتمل على جميع انواع الاجهزة (ناقلات ، مسننات ، سيور ، اسلاك كهربائية) التي تنظم الحركة ، وتغير شكلها عند الضـرورة (من مستقيمة الى دائرية مثلا) ، وتوزعها ، وتنقلها الى الاله — الاداة . فالمحرك وجهاز نقل الحركة كلاهما يحركان الاله — الاداة .

اما الالة — الاداة فتفعل مباشرة في موضوع العمل وتحدث فيه التغييرات الضرورية حسب الهدف المرسوم . واذا تفحصنا الالة — الاداة عن قرب ، وجدنا فيها ، بصورة عامة الادوات ذاتها التي تستخدم في العمل اليدوي ، وان تكن قد بدلت في الغالب تبديلا محسوسا . ولكنها ، في كـل حـال ، لم تبق ادوات عمل يدوية ، بل هي اجهزة آلية ، هي ادوات آلية . لقد كانت الالة — الاداة نقطة الانطلاق لثورة ادت الى تبديل المنيفاتورة بالانتاج الالي . وقـد حدثت تبدلات جذرية في بناء المحركات واجهزة نقل الحركـة ، بعد اختـراع الادوات الالية

وباستخدام الآلة ، أصبحت لرأس المال في سباقه الى الربح وسيلة جبارة لزيادة انتاجية العمل فاستخدام الآلات التي تحرك عدداً وافراً من الأدوات في وقت واحد ، قد حرر عملية الانتاج من النطاق الضيق الذي كانت تفرضه طبيعة أعضاء الانسان المحدودة المجال ، هذا أولاً وثانياً ، ان استعمال الآلات أتاح ، لأول مرة ، استخدام مصادر هائلة جديدة للطاقـــة في عملية الانتاج : كالقوة المحركة البخارية ، وقوة الغاز ، والقوة الكهربائية . وثالثاً ، اناستعمال الآلات قد أتاح للرأسمال أن يضع ، في خدمة الانتاج ، العلم الذي يبسط سلطان الانسان على الطبيعة ، ويفتح دائماً آفاقاً جديدة لزيادة انتاجية العمل . فعلى أساس الصناعة الآلية الكبيرة ، استتبت السيطرة لأسلوب الانتاج الرأسمالي . وبقيام الصناعة الآلية الكبيرة حصلت الرأسمالية على الأساس المادي والتكنيكي المطابق لها .

الثورة الصناعية

كانت **انكلترا** منبت الصناعة الآلية الكبيرة فقـــد نشأت في تلك البلاد ظروف تاريخية ملائمة لحدوث تطور سريع في أسلوب الانتاج الرأسمالي وهذه

الظروف هي الغاء نظام القنانة باكراً ، والقضاء على التجزئـــة الاقطاعية ، وانتصار الثورة البورجوازية في القرن السابع عشر ، وتجريد الفلاح من أرضه ، وتكديس الرساميل عن طريق تجارة متطورة جداً ، وعن طريق نهب المستعمرات.

كانت انكلترا في منتصف القرن الثامن عشر ، تملك عـــدداً كبيراً من المنيفاتورات وكان انتاج النسيج أهم فروع الصناعة ومن هذا الفرع بدأت **الثورة الصناعية** في انكلترا ، خلال الثلث الأخـــير من القرن الثامن عشر ، والربع الأول من القرن التاسع عشر

ان الضرورة التي دعت إلى اتقان تكنيك الانتاج قد نشأت عن اتساع السوق وعن سباق الرأسماليين إلى الربح

لقد كان العمل اليدوي هو السائد في الصناعة القطنية التي كانت أسرع تطوراً من فروع الانتاج الأخرى. ان الغزل والنسيج هما العمليتان الرئيسيتان في الصناعة القطنية . فنتاج عمل الغزالين هو موضوع عمل النساجين. ان ازدياد طلب الاقمشة القطنية قد أثر ، قبل كل شيء ، على تكنيك النسيج ففي سنة ١٧٣٣ ، اخترع **المكوك الطيار** ، الذي ضاعف انتاجية عمل النساج وقد نجم عن ذلك تأخر الغزل عن النسيج وكثيراً ما كانت أنوال النسيج في المنيفاتورة تتوقف بسبب فقدان الغزول فأصبح تحسين تكنيك الغزل حاجة ملحة

لقد حلت المشكلة بفضل **اختراع آلات الغزل** (في ١٧٦٥ – ١٧٦٧) التي كان يحتوي كل منها على ١٥ أو ٢٠ مكباً. وكان الانسان نفسه أو حيوانات إلجر القوة المحركة للآلات الأولى. ثم اوجدت آلات تحركها القوة المائية . وقد أدت التحسينات التكنيكية فيما بعد ، لا إلى زيادة انتاج الخيوط فحسب بل إلى تحسين نوعها أيضاً. وفي نهاية القرن الثامن عشر أصبحت هناك آلات للغزل تحتوي الواحدة منها على ٤٠٠ مكب فأتاحت هذه الاختراعات زيادة انتاجية العمل في غزل الخيوط زيادة محسوسة.

وهنا ظهر تفاوت جديد في الصناعة القطنية لقد زادت سرعة الغزل على سرعة النسيج وقد ازيل هذا التفاوت بفضل اختراع **النول الآلي للنسيج** عام

١٧٨٥ وانتشر استعماله في انكلترا بعد أدخال جملة من التحسينات عليه وفي حوالي عام ١٩٤٠ ، حل تماماً محل النسيج اليدوي كذلك تغير أسلوب معالجة المنسوجات من تبييض وصباغ وطبع تغيراً أساسياً فقد أدى تطبيق الكيمياء إلى اختصار مدة هذه العمليات ، وإلى تحسين نوع المنتوج

قامت معامل النسيج الأولى على طول مجاري المياه ، وكانت الدواليب المائية هي التي تحرك الآلات فكان ذلك يحد كثيراً من إمكان استخدام الطرق الآلية لقد كان لزاماً ايجاد محرك جديد لا يؤثر فيه تغير المكان وتغير الفصول . فكانت الآلة البخارية

اخترعت الالة البخارية بشكلها البدائي منذ عهد المنيفاتورة . وفي ما بين عامي ١٧١١ و ١٧١٢ ، بدىء باستخدامها في الصناعة المنجمية الانكليزية لتحريك المضخات الموضوعة في المناجم . وقد بعثت الثورة الصناعية في انكلترا الحاجة الى محرك بخاري شامل . فحلت هذه المشكلة في انكلترة حوالي عام ١٧٨٠ ، وذلك بتحسين الالة البخارية .

كان لاستخدام الآلة البخارية أهمية عظمى فقد كان هذا المحرك خلواً من العيوب العديدة التي تشوب المحرك المائي تستهلك الآلة البخارية الماء والوقود ، وتنتج قوة محركة خاضعة كلياً لرقابة الانسان . وهي آلة متحركة ، تتيح للصناعة ان لا تبقى تحت سيطرة الموارد الطبيعية للطاقة ، كما تتيح مركزة الانتاج في أي مكان كان

لقد انتشر استعمال الآلة البخارية سريعاً لا في انكلترا فقط ، بل خارج حدودها أيضاً ، فأوجد الظروف الضرورية لنشوء معامل هامة مزودة بعدد وافر من الآلات ، وفيها عدد كبير من العمال

لقد أحدثت الآلات ثورة في الانتاج في جميع فروع الصناعة . فهي لم تقتصر على الصناعة القطنية وحدها ، بل أدخلت أيضاً في صناعات الصوف ، والكتان والحرير . وشيئاً فشيئاً اكتشفت الطرق لاستخدام الآلة البخارية في النقل ففي سنة ١٨٠٧ أنشىء أول مركب بخاري في الولايات المتحدة ، وفي عام ١٨٢٥ مدّ أول خط حديدي في انكلترا .

صنعت الآلات ، أول الأمر ، في المنيفاتورة بواسطة العمل اليدوي . فكانت تكلف غالياً ولم تكن مستوفية شروط القوة والاتقان وكذلك لم يكن في استطاعة المنيفاتورة أن تنتج كمية الآلات الضرورية لتطور الصناعة السريع . وقد حلت المشكلة بالانتقال إلى الانتاج الآلي للآلات ونشأ فرع صناعي جديد، هو فرع بناء الآلات الذي تطور سريعاً كانت الآلات الأولى تصنع خصوصاً من الخشب ثم استبدلت قطع الخشب بقطع معدنية ، فأتاح ذلك اطالة عمر الآلات وزيادة صلابتها ، ومكنها من العمل بسرعة وشدة لم تعرفا من قبل وفي مطلع القرن التاسع عشر اخترعت مطارق عالقة ومكابس وآلات — أدوات لمعالجة المعادن المخرطة ، ثم الفارزة والمثقب

تطلب صنع الآلات ، والقاطرات ، والخطوط الحديدية والمراكب كميات عظيمة من الحديد والفولاذ . فتقدمت صناعة التعدين تقدماً سريعاً . وقد ساعد على تطورها مساعدة كبرى اكتشاف طرق صب فلزّات الحديد بالوقود المعدنية عوضاً عن الخشب وكانت الأفران العالية تتقن باستمرار وابتداء من عام ١٨٣٠ حل النفخ الساخن محل النفخ البارد ، فأدى ذلك إلى تعجيل العمليات في الأفران العالية ، وإلى توفير هام في المحروقات . ثم اكتشفت طرائق جديدة لانتاج الفولاذ ، اكثر اتقاناً . وقد تطلب انتشار الآلة البخارية وتقدم صناعة التعدين كميات ضخمة من الفحم، فأدى ذلك إلى النمو السريع للصناعة الفحمية.

جعلت الثورة الصناعية من انكلترا ورشة العالم الصناعية وبعد انكلترا ، انتشر الانتاج الآلي في سائر بلدان اوروبا وفي أميركا.

استمرت الثورة الصناعية في فرنسا خلال عشرات السنين ، بعد الثورة البورجوازية في سنوات ١٧٨٩ — ١٧٩٤ . ولم تصبح السيادة في صناعة هذا البلد للمعمل الرأسمالي الا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

اما في المانيا ، فقد تأخرت الثورة الصناعية عنها في انكلترا وفرنسا ، بنتيجة التجزئة الاقطاعية ، وبقاء العلاقات الاقطاعية زمنا طويلا . ولم تبدأ الصناعة الكبرى الا بعد ١٨٤٠ ، وسار هذا التطور بسرعة خاصة ، بعد توحيد المانيا في دولة واحدة ، عام ١٨٧١

وفي الولايات المتحدة ولدت الصناعة الكبرى في مطلع القرن التاسع عشر .

وتطورت الصناعةالالية الاميركية سريعا، غداة الحرب الاهلية ١٨٦١ — ١٨٦٥. وقد استخدمت في الولايات المتحدة المنجزات التكنيكية الانكليزية على نطاق واسع كما استخدمت الرساميل الفائضة المتدفقة من اوروبا ، واستعين بملاكات العمال الموصوفين القادمين من هذه القارة

وفي روسيا ، بدأ الانتقال من المنيفاتورة الى مرحلة الانتاج الالي قبل الغاء القنانة ، وبلغ كل مداه في العقود الاولى التي تلت الاصلاح الزراعي عام ١٨٦١. ومع ذلك ، كانت بقايا عديدة من النظام الاقطاعي ، حتى بعد الغاء القنانة ، تعوق الانتقال من الانتاج اليدوي الى الانتاج الالي . وقد كان لذلك اثره الملموس في الصناعة المنجمية في الاورال ، بصورة خاصة .

التصنيع الرأسمالي

تسجل الثورة الصناعية بداية التصنيع الرأسمالي. ويقوم التصنيع على أساس الصناعة الثقيلة ، أي انتاج وسائل الانتاج

ان التصنيع الرأسمالي يجري ، بصورة عفوية ، خلال سعي الرأسماليين وراء الربح يبدأ تطور الصناعة الرأسمالية الكبيرة ، عادة ، بتطور الصناعة الخفيفة ، أي الفروع التي تنتج سلع الاستهلاك الفردي . وهذه الفروع تتطلب رساميل أقل ، وتتسم فيها دورة الرأسمال بسرعة أكبر مما في **الصناعة الثقيلة** أي في الفروع الصناعيةالتي تنتج وسائل الانتاج من آلات ، ومعادن ،ووقود. ولا يبدأ تطور الصناعة الثقيلةالا بعد مرحلة تكدس فيها الصناعة الخفيفة الأرباح. وهذه الأرباح تجتذب بصورة تدريجية إلى الصناعة الثقيلة . فالتصنيع الرأسمالي اذن ، هو عملية طويلة تستمر عشرات وعشرات من السنين

ففي انكلترا ، مثلا ، بقيت صناعة النسيج ، خلال زمن طويل، اعظم الفروع الصناعية شانا ، واكثرها تطورا وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأت الصناعة الثقيلة تقوم بالدور الاول وهذا النموذج في تطور الفروع الصناعية يشاهد في سائر البلدان الرأسمالية

تابعت صناعة التعدين تطورها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، فتحسن تكنيك صب المعادن وازدادت سعة الافران العالية. وتطور انتاج الحديد الصب سريعا . فانتقل ، في انكلترا ، من ١٩٣،٠٠٠ طن في عام ١٨٠٠ الى ٢،٢٨٥،٠٠٠ طن في عام ١٨٥٠ ، الى ٦،٠٥٩،٠٠٠ طن في عام ١٨٧٠ ، الى ٧،٨٧٣،٠٠٠ طن في عام ١٨٨٠ . وانتقل في الولايات المتحدة من ٤١،٠٠٠ طن في عام ١٨٠٠ ، الى ٥٧٣،٠٠٠ طن في عام ١٨٥٠ ، الى ١،٦٩٢،٠٠٠ في عام ١٨٧٠ ، الى ٣،٨٩٧،٠٠٠ طن في عام ١٨٨٠ .

ظلت الآلة البخارية ، حتى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ، المحرك الوحيد المستخدم في الصناعة الكبيرة والنقل لقد أدى البخار دوراً هاماً في تطور الصناعة الآلية . واستمر تحسين الآلة البخارية طوال القرن التاسع عشر: كانت قدرتها تزداد ، كما يزداد معدل استخدام الطاقة الحرارية وبعد عام ١٨٨٠ اخترعت العنفة البخارية فما لبثت ، نظراً لمزاياها ، ان قضت على الآلة البخارية في جملة من الصناعات

ولكن بقدر ما كانت تنمو الصناعة الكبيرة ، كان يتبين بسرعة أكبر أن البخار لم يبق كافياً ، كقوة محركة . فاخترع محرك من نوع جديد ، هو. **المحرك ذو الاشتعال الداخلي** ، الذي كان يعمل على الغاز أول الأمر (١٨٧٧) ، ثم المحرك الذي يشتغل بالمحروقات السائلة ، وهو محرك الديزل (١٨٩٣) وشهد الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ظهور قوة جبارة جديدة في الحياة الاقتصادية زادت الثورة في الانتاج ، وهذه القوة هي **الكهرباء** .

كان نظام الآلة يكتسح صناعة بعد أخرى ، في القرن التاسع عشر. وتطورت الصناعة المنجمية ـ الفلزات والفحم وازداد استخراج البترول نتيجة اختراع المحرك ذي الاحتراق الداخلي . وتطورت الصناعة الكيميائية تطوراً واسعاً كما ان النمو السريع للصناعة الآلية الكبيرة ، قد اقترن بنشاط شديد في بناء الخطوط الحديدية

تحقق التصنيع الرأسمالي على حساب استثمار العمال الأجراء وخراب جماهير الفلاحين في كل بلد ، كما قام أيضاً على نهب شغيلة البلدان الأخرى ، ولا سيما المستعمرات ويؤدي التصنيع الرأسمالي حتماً إلى تفاقم تناقضات الرأسمالية وإلى افقار ملايين العمال والفلاحين والحرفيين .

في التاريخ ظهرت وسائل مختلفة لتحقيق التصنيع الرأسمالي وأول هذه الوسائل هو الاستيلاء على المستعمرات ونهبها بهذه الطريقة تطورت الصناعة الانكليزية فقد استولت انكلترا على مستعمرات في جميع انحاء العالم ، وابتزت

منها ، خلال قرنين من الزمن ، أرباحاً هائلة كانت توظفها في صناعتها

والوسيلة الثانية هي الحرب والتعويضات التي تفرضها البلدان الغالبة على البلدان المغلوبة فان المانيا بعد أن سحقت فرنسا في حرب عام ١٨٧٠ ،أجبرتها على دفع تعويضات قدرها خمسة مليارات فرنك ، وظفتها في صناعتها

وثالثة هذه الوسائل هي الامتيازات وقروض العبودية التي تجعل البلدان المتأخرة خاضعة ، اقتصادياً وسياسياً ، لتبعية البلدان الرأسمالية المتطورة فروسيا القيصرية مثلاً ، منحت الدول الغربية امتيازات ، وقبلت منها قروضاً بشروط استعبادية ، ساعية ، بهذه الوسيلة إلى السير تدريجياً في طريق التصنيع.

وفي تاريخ البلدان المختلفة ، نرى وسائل التصنيع الرأسمالي هذه كثيراً ما تشابكت ليتمم بعضها بعضا مثال ذلك تطور الولايات المتحدة الاقتصادي فالصناعة الكبيرة في الولايات المتحدة قد أنشئت بواسطة القروض الخارجية ، والديون الطويلة الأجل ، وكذلك بواسطة نهب سكان اميركا الأصليين نهباً لا حد له .

وعلى الرغم من تقدم الصناعة الآلية في البلدان البرجوازية ، ما يزال قسم كبير من سكان العالم الرأسمالي يعيش ويعمل بتكنيك العمل اليدوي البدائي

تطور المدن والمراكز الصناعية – نشوء طبقة البروليتاريين

أدى التصنيع الرأسمالي إلى النمو السريع للمدن والمراكز الصناعية فخلال القرن التاسع عشر ، ضُرب عدد المدن الكبيرة في أوروبا بسبعة أمثاله (المدن التي يزيد عدد سكانها على مائة ألف نسمة) كما ازدادت نسبة سكان المدن باستمرار على حساب سكان الريف . فقد كان أكثر من نصف السكان متمركزاً في المدن ، منذ منتصف القرن التاسع عشر في انكلترا ، ومنذ مطلع القرن العشرين في ألمانيا

في المرحلة المنيفاتورية من عهد الرأسمالية ، لم تكن جماهير العمال الأجراء تشكل ، بعد ، طبقة من البروليتاريين كاملة التكوين . فكان عمال المنيفاتورات

قليلي العدد نسبياً ، ومرتبطين بالزراعة بنسبة كبيرة ، وموزعين في عدد كبير من الورشات ، ومقسمين وفق ضروب مختلفة من المصالح المهنية الضيقة.

وقد أدت الثورة الصناعية وتطور الصناعة الآلية إلى ولادة **البروليتاريا الصناعية** في البلدان الرأسمالية وتضاعف عدد أفراد الطبقة العاملة سريعاً عدة مرات، لكثرة ما كان يتدفق إلى صفوفها ،باستمرار من الفلاحين والحرفيين الذين كانوا يسيرون جميعاً في طريق الخراب

قضى انطلاق الصناعة الآلية الكبيرة ، شيئاً فشيئا ، على المصالح والأوهام المحلية والمهنية الطائفية عند أجيال العمال الأولى ، وبدد آمالهم الطوباوية في استعادة الحالة التي كان يعيش فيها الحرفي الصغير في القرون الوسطى . وكانت جماهير العمال تنصهر في طبقة واحدة ، هي البروليتاريا لقد كتب انجلس في تحديد تكوين البروليتاريا كطبقة ، فقال

« ان تطور انتاج الرأسمالي ، والصناعة ، والزراعة الحديثتين على نطاق عظيم الاتساع ، هو الذي استطاع وحده ان يضفي على وجودها صفة الثبات، وهو الذي زاد عددها وكونها كطبقة خاصة » . (انجلز « الحركة العمالية في اميركا » ، كارل ماركس وفردريك انجلز ، المؤلفات ، الجزء السادس عشر، ص ٢٨٧ ، الطبعة الروسية)

بلغ عدد العمال في الصناعة والنقل في انكلترا قرابة مليوني شخص ، في العقد الثاني من القرن التاسع عشر . وزاد اكثر من ثلاث مرات خلال المائة سنة التي تلت ذلك .

وفي فرنسا كان يوجد في الصناعة والنقل في حوالي عام ١٨٦٠ مليونان من العمال وفي مطلع القرن العشرين بلغ عددهم ٣،٨٠٠،٠٠٠ عامل .

وكان عدد العمال في الصناعة والنقل في الولايات المتحدة ١،٨٠٠،٠٠٠ في عام ١٨٥٩ ، ثم اصبحوا ٦،٨٠٠،٠٠٠ في عام ١٨٩٩

وفي روسيا تطورت عملية تكوين الطبقة العاملة سريعا ، بعد الغاء القنانة . ففي سنة ١٨٦٥ ، كانت المصانع والمعامل الكبيرة والصناعة المنجمية ، والسكك الحديدية تشغل ٧٠٦ آلاف عامل ، واصبحوا ١،٤٣٢،٠٠٠ في عام ١٨٩٠ وهكذا ازداد عدد العمال في المؤسسات الرأسمالية الكبرى الى اكثر من ضعفه خلال ٢٥ عاما . وفي حوالي عام ١٩٠٠ ، بلغ عدد العمال في المصانع الكبيرة والمعامل ، والصناعة المنجمية ، والخطوط الحديدية ، في الـ ٥٠ ولاية من روسيا الاوروبية ٢،٢٠٧،٠٠٠ عامل ، وفي كل روسيا ٢،٧٩٢،٠٠٠ عامل.

المعمل الرأسمالي – الآلة كوسيلة لاستثمار العمل بالاجرة من قبل الرأسمال

ان **المعمل الرأسمالي** هو مؤسسة صناعية كبرى تقوم على استثمار العمال الأجراء وتستخدم مجموعة مترابطة من الآلات لانتاج البضائع .

ان **المجموعة المترابطة من الآلات** هي جملة من الآلات – الأدوات التي تنجز عمليات واحدة ، في وقت واحد ، (مثلاً أنواع النسيج ذات النوع الواحد) ، أو هي جملة من الآلات – الأدوات المختلفة الانواع ، ولكن يكمل بعضها بعضا.

ان مجموعة الآلات المختلفة الأنواع هي تنسيق بين الآلات – الأدوات الجزئية قوامه تقسيم العمليات بين هذه الآلات – الأدوات فكل آلة جزئية تقدم عملا لآلة أخرى . ونظراً إلى أن هذه الآلات تعمل جميعها في وقت واحد ، فان المنتوج يكون باستمرار في درجات مختلفة من سير عملية الانتاج منتقلاً من طور إلى آخر

ان استخدام الآلات يضمن زيادة كبيرة في انتاجية العمل ، وهبوطاً في قيمة البضاعة فالآلة تتيح انتاج الكمية ذاتها من البضائع لقاء نفقات من العمل أقل كثيراً ، أو تتيح لقاء النفقات نفسها من العمل انتاج كمية من البضائع أكبر بكثير

في القرن التاسع عشر ، كان تحويل كمية معينة من القطن الى غزول ، بواسطة الالة ، يحتاج الى وقت من العمل يقل ١٨٠ مرة عن دولاب الغزل . وكان العامل البالغ ، او المراهق يطبع في الساعة ، بواسطة الالة ، اربعة الوان على كمية من النسيج القطني، تعادل ما كان يعمله باليد ٢٠٠ عامل بالغ، خلال المدة ذاتها . وفي القرن الثامن عشر كان العامل ينتج في اليوم ٤٨٠٠ ابرة على اساس تقسيم العمل حسب نظام المنيفاتورة . اما في القرن التاسع عشر فاصبح العامل الواحد الذي يشتغل على اربع آلات معا ، ينتج حتى ٦٠٠،٠٠٠ ابرة في اليوم .

ان جميع المزايا التي يوفرها استخدام الآلة ، تصبح بسبب أسلوب الانتاج الرأسمالي ملكاً لأصحاب الآلات ، ملكاً للرأسماليين الذين تزداد أرباحهم .

ان المعمل هو الشكل الأعلى للتعاون الرأسمالي . وبما ان التعاون الرأسمالي هو عمل ينجز بصورة مشتركة على نطاق هام نسبياً ، فهو يجعل الوظائف الخاصة كالادارة والرقابة ، وتنسيق الأعمال المختلفة ، أموراً ضرورية فوظيفة الادارة في المؤسسة الرأسمالية يؤديهـا الرأسمالي . وهي ذات سمات خاصة ، تثبت في الوقت ذاته ، انها وظيفة لاستثمار العمال الأجراء من قبل الرأسمال" ان الرأسمالي ليس راسمالياً لأنه يدير مؤسسة صناعية ، بل على العكس هو يصبح مدير مؤسسة لأنه رأسمالي "

لقد تحرر الرأسمالي من العمل الجسدي منذ قيام التعاون البسيط. ونظراً إلى ان التعاون في المعمل يتحقق على نطاق أعظم اتساعاً ، فالرأسمالي يتحرر أيضاً من القيام بوظيفة الرقابة المباشرة والدائمة على العمال فهذه الوظائف يوكل القيام بها إلى صنف خاص من العمال الأجراء ، اداريين ورؤساء عمـال ، فيأمرون في المؤسسة وينهون باسم الرأسمالي . فالادارة الرأسماليـة هي بطبيعتها إدارة استبدادية

بالانتقال إلى المعمل يكون الرأسمال قد أنجز تكوين نظام طاعة خاص ، هو **نظام الطاعة الرأسمالي في المعمل** وما هو سوى نظام الطاعة القائم على الجوع . فالعامل ، بسبب هذا النظام ، مهدد دائماً بالتسريح ، وهو يعيش في خوف دائم من أن يرى نفسه في صفوف العاطلين ان نظام الطاعة في المعمل الرأسمالي هو نظام ثكنة . فالعمال يعاقبون بالغرامات وبالحسم من أجورهم .

ان الآلة ، بحد ذاتها ، وسيلة عظيمة لتخفيف عبء العمل ، وزيادة مردوده ولكن الآلة في النظام الرأسمالي تستخدم وسيلة لتشديد استثمار العمل بالاجرة .

ان الآلة تصبح مزاحماً للعامل منذ ادخالها في الانتاج . فاستخدام الآلات ، بالأسلوب الرأسمالي ، يؤدي ، أولاً وقبل كل شيء ، إلى حرمان عشرات الألوف ومئاتها من العمال اليدويين وسائل عيشهم ، إذ لا تبقى حاجة اليهم في الانتـاج . ان ٨٠٠ الف عامل نسيج يدوي انكليزي ، قد ألقي بهم إلى الشارع ، عندمـا

أدخلت أنوال النسيج البخارية على نطاق واسع كما ان الملايين من عمال النسيج في الهند ، أصبحوا فريسة للجوع والموت ، لعجز المنسوجات الهندية المصنوعة باليد عن الصمود أمام مزاحمة المنسوجات الانكليزية المصنوعة بالآلة ثم ان استخدام الآلات المتزايد ، بالاضافة إلى اتقانها المستمر ، يقصي دائماً عدداً متعاظماً من العمال الأجراء ، ويطردهم من المعمل الرأسمالي ، فينضمون إلى صفوف جيش العاطلين الذي يزداد عدده ضخامة باستمرار .

ان الآلة تبسّط عملية الانتاج ، فلا تبقى حاجة إلى استخدام قوة عضلية كبيرة ولذلك يعمد الرأسمالي منذ الانتقال إلى استخدام الآلة ، الى إشراك النساء والأطفال في الانتاج اشراكاً واسعاً. فالرأسمالي يشغلهم في ظروف قاسية لقاء أجر بائس . وهذا يؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات بين أطفال العائلات العمالية ، وإلى تشويه النساء والأطفال جسدياً ومعنوياً

وتخلق الآلة امكانيات كبرى لتخفيض زمن العمل الضروري لانتاج البضاعة وبذلك توجد الشروط الملائمة لتخفيض مدة يوم العمل ذلك ان الرأسمالي ، في ركضه وراء الأرباح ، يسعى لاستعمال الآلة إلى الحد الأقصى فكلما كان عمل الآلة النافع أطول ، خلال يوم العمل ، أسرعت في رد نفقاتها ، هذا أولاً ، وثانياً ، كلما كان يوم العمل أطول ، وكلما استعملت الآلة استعمالاً أتم ، قل خطر تعرضها لأن تصبح عتيقة من الوجهة التكنيكية ، وقل الخطر الذي قد يتأتى من نجاح رأسماليين آخرين في أدخال آلات أكثر اتقاناً ، وأقل كلفة ، فتصبح ظروف انتاجهم أكثر ملاءمة وأوفر جدوى . ولهذا يسعى الرأسمالي لاطالة يوم العمل إلى أقصى حد

ان الرأسمالي يستخدم الآلة ليستنزف من العامل أكثر ما يمكن من العمل ، في مدة معينة ان شدة العمل الخارقة ، وضيق أبنية المؤسسات الصناعية ، وقلة النور والهواء ، وانعدام التدابير الضرورية لحماية العمل ، كل ذلك يؤدي إلى تفشي الأمراض المهنية بشكل جماهيري ، ويتلف صحة العمال ، ويقصر أعمارهم

يفتح التكنيك الآلي ميداناً رحباً لاستخدام العلم في عملية الانتـاج ، وهي تتيح المزيد من استخدام المواهب الفكرية والابداعية في العمل . غـير ان استخدام الآلات ، بالأسلوب الرأسمالي ، يجعل من العامل **ملحقاً بالآلة فلا** يبقى له سوى عمل جسدي رتيب ومضن . ويصبح العمل الفكري امتيازاً للشغيلة المتخصصين من مهندسين وفنيين وعلماء . ان العلم ينتقل إلى خدمة الرأسمال . والتعارض بين العمل اليدوي والعمل الفكري يزداد عمقاً باستمرار

ان الآلة تسجل ازدياد سلطان الانسان على قوى الطبيعة والآلة إذ ترفع انتاجيةالعمل ، تزيد من ثروة المجتمع. ولكن هذه الثروة تذهب إلىالرأسماليين على حـين أن وضع الطبقة العاملة ، وهي القوة المنتجة الرئيسية في المجتمع . يتفاقم باستمرار

لقد برهن ماركس في كتابه« « الرأسمال »، انليست الآلات بحد ذاتها هي عدو الطبقة العـاملة ، بل النظام الرأسمالي التي تستخدَم تلك الآلات في ظله لقد قال ماركس ان

« الآلة وهي الوسيلة المضمونة لاختصار العمل اليومي تطيل هذا العمل حينتستخدم بالصريقة الرأسمالية... ان الآلة تخفف وطأة العمل ، ولكن الطريقة الرأسمالية في استخدام الآلة تزيد من شدة العمل. ، ان الآلة ، وهي انتصار الانسان علىالقوى الطبيعية ، تغدو ، حين تستخدم بالطريقة الرأسمالية، اداة لاخضاع الانسان لتلك القوى ، ان الآلة ، تلك العصا السحرية لزيادة ثروة المنتج، تفقر هذا المنتج عندما تستخدم استخداماً رأسمالياً » (ماركس، الرأسمال ، للكتاب الأول ، الجزء الثاني ، ص ١٢٢)

منذ ظهور العلاقات الرأسمالية ، يبدأ **النضال الطبقي بين العمال الاجراء والرأسماليين** وقد استمر هذا النضال طوال المرحلة المانيفاتوريـة ، ثم اتسع اتساعاً عظيماً واحتدم بصورة لم يسبق لها مثيل ، عندما ظهر الانتاج الآلي إلى الوجود .

ان محاولة تدمير الآلات كانت اول تعبير عن احتجاج حركة العمال في اوائل عهدها ، ضد المواقب الوخيمة التي نجمت عن الاستخدام الرأسمالي للتكنيك الالي . فان اول آلة لجز الصوف اخترعت عام ١٧٥٨ ، وقد احرقها العمال لانهم فقدوا عملهم ، بعد ادخالها في الاستعمال . وفي مطلع القرن التاسع عشر ، قامت في المقاطعات الصناعية في انكلترا حركة واسعة دعيت حركة « محطمي الآلات » ، وكانت موجهة ، اول الامر ، ضد انوال النسيج البخارية. وقد احتاجت الطبقة العاملة الى بعض الوقت ، وبعض الخبرة ، لتدرك ان ما تلقاه من اضطهاد وبؤس لا يأتي من الآلات، بل من استخدام الالات استخداما رأسماليا

ان الرأسماليين قد استخدموا الالة ، على نطاق واسع ، اداة لقمع انتفاضات العمال الدورية والاضرابات الخ الموجهة ضد تحكم الرأسمال فقد ظهر في انكلترا ، بعد عام ١٨٣٠ عدد هام من الاختراعات التي استدعتها مصالح نضال الرأسماليين الطبقي ضد العمال ، ونزعة الرأسماليين إلى تحطيم مقاومة العمال لاضطهاد الرأسمال ، عن طريق تخفيض عدد العمال الذين كان الرأسماليون يستخدمونهم ، واستخدام يد عاملة أقل اختصاصاً

وهكذا ، كان الاستخدام الرأسمالي للآلات ، يزيد اوضاع العمال سوءا ، كما نقوي التناقضات الطبقية بين العمل والرأسمال

الصناعة الكبيرة والزراعة

ان تطور الصناعة الكبيرة دفع أيضاً إلى استخدام الآلات في الزراعة ان امكانية استخدام الآلات هي ميزة من أهم ميزات الانتاج الزراعي الكبير فالآلات ترفع انتاجية العمل في الزراعة بصورة هائلة ، إلا أنها ليست في متناول الاستثمارة الفلاحية الصغيرة ، لأن شراءها يتطلب مبالغ كبيرة ويمكن ان يكون استخدام الآلة ذا أثر فعال في الاستثمارات الكبيرة التي تملك مساحات مزروعة واسعة ، وتدخل المزروعات الصناعية في انتاجها ، الخ.. ففي الاستثمارات الكبيرة القائمة على استخدام الآلات ،تكون

نفقات العمل بالنسبة للوحدة الانتاجية أدنى بشكل محسوس منها في الاستثمارات الفلاحية الصغيرة القائمة على تكنيك متأخر وعلى العمل اليدوي . وينجم عن ذلك ان الاستثمارة الفلاحية الصغيرة لا تستطيع الصمود أمام مزاحمة الاستثمارة الرأسمالية الكبيرة

ان استخدام الآلات الزراعية ، في نطاق الرأسمالية ، يسرع في عملية التمايز بين جماهير الفلاحين يقول لينين

« ان استخدام الالات بصورة منظمة ، في الزراعة ، يقضي على الفلاح المتوسط » البطريركي ، بالطريقة ذاتها العديمة الرحمة التي يقضي بها النول البخاري على الحائك الذي يعمل على نوله اليدوي » . (لينين « تطور الرأسمالية في روسيا » ، المؤلفات ، الجزء الثالث ، ص ١٩٣ — ١٩٤ الطبعة الروسية)

ان الرأسمالية ، بترقيتها التكنيك الزراعي ، تجر الخراب على مجموع المنتجين الصغار

وفوق ذلك ، تكون اليد العاملة الاجيرة في الزراعة من الرخص بحيث أن كثيراً من الاستثمارات الكبرى لا تستخدم الآلات ، بل تفضل عليها اليد العاملة اليدوية وهذا يؤخر تطور استعمال الآلة في الانتاج الزراعي .

ان الاستخدام الرأسمالي للآلات في الزراعة يرافقه ، بالضرورة ، اشتداد الاستثمار للبروليتاريا الزراعية عن طريق زيادة شدة العمل فهنالك مثلاً ، آلة حاصدة انتشرت انتشاراً واسعاً في روسيا ، في زمن ما ، واطلق عليها اسم «لوبوغرايكا» وتعني بالروسية « معرّقة الجبين » ، لأن تشغيلها كان يتطلب جهداً جسدياً كبيراً .

في مرحلة تعميم الآلة في الرأسمالية يتم الانفصال بين الصناعة والزراعة ، ويزداد التعارض بين المدينة والريف عمقاً وتفاقماً ففي النظام الرأسمالي تتأخر الزراعة في تطورها تأخراً مطرداً عن الصناعة كان لينين يقول ان زراعة البلدان الرأسمالية في مطلع القرن العشرين هي أقرب إلى المرحلة المنيفاتورية من حيث مستواها التكنيكي والاقتصادي

في النظام الرأسمالي ، يجري ادخال الوسائل الآلية في الانتاج الزراعي ببطء اشد بكثير منه في الصناعة . فاذا كان المحرك البخاري قد اتاح احداث تحولات تكنيكية اساسية في الصناعة ، فان استخدامه في الزراعة لم يصبح ممكنا الا بشكل الدراسة البخارية . وفيما بعد جاءت الدراسة الميكانيكية المعقدة التي اخذت تقوم في وقت واحد ، بعمليات دراس الحبوب وتنقيتها ونخبها . ولم تظهر آلات حصاد القمح التي تجرها الخيل ، ونعني بها الحصادات ـ الرازمات ، الا في الربع الاخير من القرن التاسع عشر . وقد اخترع التراكتور ذو السلسلة الجرارة بعد عام ١٨٨٠ ، واخترع التراكتور ذو العجلات في مطلع القرن العشرين . ولكن الاستثمارات الرأسمالية الكبرى لم تبدأ باستخدام التراكتور استخداما واسعا نوعا ما الا منذ عام ١٩٢٠ ، وكان ذلك في الولايات المتحدة بوجه خاص .

بيد ان حيوان الجر لا يزال حتى يومنا هذا القوة المحركة الاساسية في الزراعة في معظم بلدان العالم الرأسمالي ، اما في شغل الارض فتستخدم السكة والمنعمة والمحراث على الحصان .

كيف يصبح العمل والانتاج اجتماعيين في ظل الرأسمالية – حدود استخدام الآلات في النظام الرأسمالي

على أساس تعميم الوسائل الآلية ، تحقق ، في ظل النظام الرأسمالي ، تقدم عظيم في تطور قوى المجتمع المنتجة بالنسبة إلى أسلوب الانتاج الاقطاعي . يقول لينين

« ان الانتقال من المانيفاتورة الى المصنع يسجل ثورة تكنيكية كاملة ، تحطم مهارة الحرفي اليدوية ، التي انفق قرونا في سبيل اكتسابها . وهذه الثورة التكنيكية يتبعها بالضرورة تحول كامل للعلاقات الاجتماعية في الانتاج ، وانقسام نهائي بين مختلف الفئات المشتركة في الانتاج ، وهجر تام للتقاليد ، وتفاقم واتساع في مختلف النواحي السلبية في الرأسمالية ، وفي الوقت ذاته تسبغ الرأسمالية على العمل الصفة الاجتماعية الشاملة . وهكذا تكون الصناعة الالية الكبيرة هي الكلمة الاخيرة للرأسمالية ، الكلمة الاخيرة « لعواملها الايجابية » والسلبية » . (لينين : « تطور الرأسمالية في روسيا » ، المؤلفات ، الجزء الثالث ، ص ١٩٧ ، الطبعة الروسية) .

فعلى أساس الصناعة الآلية الكبيرة يقوم الرأسمال بعملية عفوية ، تجعل العمل ، عملا اجتماعياً إلى درجة واسعة . فأولاً بفضل استخدام الآلات ، يزداد تمركز الانتاج الصناعي بصورة مطردة ، في المؤسسات الكبرى . ثم ان الآلة

بحد ذاتها تتطلب عملاً جماعياً يقوم به عمال كثيرون . ثانياً ، ان التقسيم الاجتماعي للعمل يتطور بصورة مستمرة في ظل الرأسمالية ، فيزداد عدد الفروع الصناعية والزراعية . وفي الوقت نفسه يصبح الترابط المتبادل الفروع والمؤسسات أشد وثوقاً فبسبب تخصص الفروع الصناعية العالي ، يصبح الرأسمالي الذي ينتج المنسوجات تابعاً ، مثلاً ، بصورة مباشرة ، للرأسمالي الذي ينتج الخيوط ، ويصبح هذا الأخير تابعاً للرأسمالي الذي ينتج القطن ، ولصاحب معمل الانشاءات الميكانيكية ، وصاحب مناجم الفحم ، الخ

ثالثاً ، ان تجزئة الوحدات الاقتصادية الصغيرة ، هذه التجزئة التي تميز الاقتصاد الطبيعي ، تضمحل وتزول وتنصهر الأسواق المحلية الصغيرة في سوق وطنية وعالمية واسعة هائلة

رابعاً ، ان الرأسمالية بصناعتها الآلية ، تزيل مختلف أشكال تبعية الشغيل الشخصية فيصبح العمل بالاجرة أساس الانتاج . وتنشأ حركة تنقل سكان كبرى ، الأمر الذي يضمن تدفق اليد العاملة تدفقاً مستمراً على الفروع الصناعية الناهضة . خامساً ، مع اتساع الانتاج الآلي ، يبرز إلى الوجود عدد وافر من المراكز الصناعية والمدن الكبرى . ويزداد انقسام المجتمع أكثر فأكثر إلى طبقتين متنازعتين أساسيتين : طبقة الرأسماليين وطبقة العمال الاجراء .

ان عملية أسباغ الصفة الاجتماعية على العمل والانتاج ، هذه العملية التي تتحقق على أساس تعميم الآلة ، هي خطوة كبرى إلى الامام في تطور المجتمع المطرد . ولكن المصالح الأنانية التي يتصف بها الرأسماليون الشديدو الجشع ، تضع حدوداً لتطور القوى المنتجة ان استخدام الآلة مفيد من الناحية الاجتماعية إذا كان العمل الذي يتطلبه صنع الآلة أدنى من العمل الذي يوفره استعمالها ، وإذا كانت الآلة تخفف أيضاً عبء العمل غير ان الشيء الذي يهم الرأسمالي ليس اقتصاد العمل الاجتماعي ، ولا تخفيف عبء العمل عن العامل ، بل ما يهمه هو تحقيق الاقتصاد في الأجور ولذلك تكون حدود

استخدام الآلات أضيق من ذلك عند الرأسمالي.] وهذه الحدود يعينها الفرق بين ثمن الآلة واجرة العمال الذين تزيلهم [. فبقدر ما تكون الأجور منخفضة يكون ميل الرأسمالي إلى إدخال الآلات أضعف ولهذا لا يزال العمل اليدوي مستعملاً، إلى الآن ، على نطاق واسع ، في صناعة البلدان الرأسمالية ، حتى في أكثر هذه البلدان تطوراً

ان الصناعة الالية الكبيرة قد زادت من تفاقم المزاحمة بين الرأسماليين، وقوّت الطابع العفوي والفوضى في كل الانتاج الاجتماعي ان الاستخدام الرأسمالي للآلات لم يسهم فقط في تطور قوى الانتاج في المجتمع تطوراً سريعاً ، بل أسهم يضاً في اضطهاد الرأسمال للعمل ، وفي تفاقم جميع التناقضات الملازمة لأسلوب الانتاج الرأسمالي

الفصل الرابع

رأس المال والقيمة الزائدة

القانون الاقتصادي الأساسي للرأسمالية

أساس علاقات الانتاج في النظام الرأسمالي

عندما حدث الانتقال من مرحلة المشاغل إلى الصناعة الآلية الكبيرة أصبحت طريقة الانتاج الرأسمالية هي الطريقة السائدة ففي الصناعة أخذت الورشات الحرفية والمشاغل القائمة على العمل اليدوي تتخلى عن مكانها للمصانع والمعامل حيث يجري العمل بمساعدة الآلات المعقدة وظهرت في الزراعة استثمارات كبرى رأسمالية طبقت التكنيك الزراعي المتطور نسبياً ، وأدخلت الالات الزراعية. فنشأ تكنيك جديد وظهرت قوى انتاجية جديدة غلبت العلاقات الرأسمالية ، وهي العلاقات الانتاجية الجديدة

وقد كانت الغاية الأساسية لمؤلف « رأس المال » الذي وضعه كارل ماركس هي دراسة نشوء علاقات الانتاج ، للمجتمع الرأسمالي ، وتطورها ، وانحطاطها. ان الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج تشكل أساس علاقات الانتاج في المجتمع البرجوازي **فالملكية الرأسمالية** لوسائل الانتاج هي ملكية الرأسماليين الخاصة وهي ليست ثمرة العمل ، وكذلك هي تستخدم من أجل استثمار العمال المأجورين.

وقد ورد في التعريف الكلاسيكي الذي وضعه ماركس ان **طريقة الانتاج الرأسمالية تقوم في تملك غير الشغيلة شروط الانتاج المادية بشكل الملكية الرأسمالية والملكية العقارية ، في حين ان الجماهير لا تملك سوى شروط الانتاج الشخصية : اي قوة العمل** (ماركس وانجلز : « نقد برنامجي غوتا وايرفورت ص٢٥-٢٦ ، المنشورات الاجتماعية ، باريس ، عام ١٩٥٠)

ان الانتاج الرأسمالي يقوم على العمل المأجور لقد تحرر العمال المأجورون من روابط القنانة ، إلا انهم حرموا وسائل الانتاج ، فهم مضطرون إلى بيع قوة عملهم للرأسماليين وإلا ماتوا جوعاً . ان أهم سمة مميزة للرأسمالية هي استثمار البرجوازية للبروليتاريا ، كما ان العلاقة بين هاتين الطبقتين ، هي العلاقة الطبقية الأساسية في النظام الرأسمالي. وتحتفظ البلاد التي تسودها طريقة الانتاج الرأسمالية ببقايا أشكال الاقتصاد السابقة لعهد الرأسمالية إلى جانب الأشكال الرأسمالية ذاتها. وهذه بقايا تتفاوت من حيث أهميتها ان « الرأسمالية الصرف » لا وجود لها في أي من البلدان . ففي البلدان البرجوازية تقوم ، إلى جانب الملكية الرأسمالية ، الملكية العقارية الكبيرة والملكية الصغيرة الخاصة التي يملكها بسطاء المنتجين — من حرفيين وفلاحين — يعيشون من عملهم الخاص . ان الانتاج الصغير يلعب دوراً ثانوياً في النظام الرأسمالي فجماهير المنتجين الصغار ، في المدن والأرياف ، هم موضع استثمار الرأسماليين والملاكين العقاريين ، أصحاب المصانع والمعامل والمصارف والمؤسسات التجارية والأرض .

ان نمط الانتاج الرأسمالي يجتاز ، في سياق تطوره ، مرحلتين : مرحلة ما قبل الاحتكار ، ومرحلة الاحتكار ان القوانين الاقتصادية العامة للنظام الرأسمالي تفعل فعلها في هاتين المرحلتين من مراحل تطور النظام الرأسمالي . إلا ان الرأسمالية الاحتكارية تتميز بجملة من الخصائص الجوهرية ، وسنتحدث عنها فيما بعد . فلنبحث الآن جوهر الاستثمار الرأسمالي.

تحول النقد إلى رأسمال

يبدأ كل رأسمال ما طريقه ، بشكل مبلغ معين من النقد فالنقد ، في ذاته، ليس رأسمالاً مثلا عندما يبـادل المنتجون المستقلون بضائعهم ، يتدخل النقد كوسيلة للتداول لا كرأس مال وتكون صيغة تداول البضائع كما يلي

ب (بضاعة) — ن (نقد) — ب (بضاعة)

أي بيع سلعة لشراء سلعة أخرى . ويصبح النقد رأسمالاً عندما يستخدم لاستثمار عمل الاخرين . والصيغة العامة لرأس المال هي

ن — ب — ن

أي شراء من أجل البيع، سعياً وراء الاثراء. ان الصيغة الأولى: ب — ن — ب تعني ان قيمة استعمال ما ، تبودلت بقيمة استعمال أخرى فالمنتج يسلم بضاعة ليس به حاجة اليها ويتلقى عوضاً عنها بضاعة أخرى به حاجه اليها للاستهلاك . فقيمة الاستعمال هي هدف التداول وعلى العكس من ذلك ، نجد في الصيغة الثانية ن — ب — ن ، ان نقطتي انطلاق الحركة وانتهائها متطابقتان ، ففي بدء الحركة كان الرأسمالي يملك نقداً ، وها هو يملك نقداً في نهايتها وتكون حركة الرأسمال عديمة الجدوى لو ان الرأسمالي حصل في نهايتها على كمية من النقد تساوي الكمية التي كانت لديه في البدء ولا يبقى لنشاطه أي معنى إلا إذا وجد بين يديه في نهاية العملية كمية نقد أكبر مما كانت عليه عند البداية. فهدف التداول هو زيادة القيمة وتصبح الصيغة العامة لرأس المال في شكلها الكامل كما يلي :

ن — ب — ن

باعتبار (ن) رمزاً لكمية النقد بعد ازديادها. فرأس المال المسلف أي الموضوع قيد التداول ، يعود إلى صاحبه يرافقه بعض الزيادة. فمن أين أتت تلك الزيادة ؟ كثيراً ما يؤكد الاقتصاديون البرجوازيون الذين يبذلون ما في وسعهم لستر المصدر الحقيقي لغنى الرأسماليين ، ان تلك الزيادة انما ترجع بأصلها إلى تداول السلع ،

وهو تأكيد لا أساس له ! ففي الواقع ، لو اننا بادلنا بضائع ونقداً بقيم متساوية أي لو بادلنا متعادلين ، لن يستطيع صاحب أي بضاعة أن يحصل من التداول على قيمة أكبر من القيمة المتجسدة في بضاعته ، وإذا كان البائعون قد تمكنوا من بيع بضائعهم بزيادة ١٠ ٪ على قيمتها مثلاً ، فهم ملزمون ، عندما يصبحون مشترين ، بأن يدفعوا للبائعين هذه الـ ١٠ ٪ نفسها ، وهكذا يخسر أصحاب البضائع في الشراء ما ربحوه في البيع . غير ان الواقع هو على خلاف ذلك ، لأن طبقة الرأسماليين بمجموعها تحصل على زيادة في رأس المال . ومن الواضح ان مالك النقد الذي أصبح رأسمالياً ، ينبغي له أن يعثر على بضاعة في السوق ، يخلق استهلاكها قيمة ، بل قيمة تزيد قيمة هذه البضاعة . وبتعبير آخر ينبغي على صاحب النقد أن يجد في السوق بضاعة تتميز قيمة استعمالها بخاصة تجعل منها مصدراً للقيمة . وهذه البضاعة هي قوة العمل .

قوة العمل من حيث هي بضاعة – قيمة قوة العمل البضاعة وقيمة استعمالها

ان قوة العمل ، أي مجموع الكفاءات الجسدية والروحية التي يتمتع بها الانسان ويستخدمها في عملية انتاج الخيرات المادية ، هي عنصر لا غنى عنه في الانتاج ، مهما كان شكل المجتمع الا ان قوة العمل لا تصبح **بضاعة إلا في** الرأسمالية .

ان **الرأسمالية** هي الانتاج البضاعي في أعلى درجات تطوره ، حيث تصبح قوة العمل نفسها ، بضاعة . وبتحول قوة العمل إلى بضاعة يرتدي الانتاج البضاعي طابعاً عاماً ، شاملاً . ان استثمار العمل بالاجرة هو الميزة الرئيسية للانتاج الرأسمالي . واستئجار الرأسمالي للعامل ليس سوى عملية بيع وشراء لقوة العمل البضاعة يبيع العامل فيها قوة عمله ويشتري الرأسمالي هذه القوة .

فاذا استأجر الرأسمالي العامل يحصل منه على قوة عمله لمدة معينة ، ويتصرف

بها تصرفاً مطلقاً ، ويستخدمها في الانتاج الرأسمالي حيث يجري ازدياد رأس المال وقد اشتريت قوة العمل ككل بضاعة أخرى لقاء سعر معين أساسه قيمة تلك البضاعة ، فما هي تلك القيمة ؟

ان على العامل أن يسد حاجاته ، من الغذاء والكساء والسكن الخ لكي يستطيع الاحتفاظ بطاقته على العمل ، فـاذا سدت الحاجات الحيوية الماسة ، أمكن تجديد الطاقة الحيوية التي أنفقها العامل ، كطاقة العضلات والاعصاب والدماغ . أي أمكن تجديد قدرته على العمل وفضلاً عن ذلك ، برأس المال حاجة إلى تدفق مستمر من قوة العمل . لهذا ينبغي أن تتوفر للعامل امكانيـة اعالة عائلته أيضاً بالاضافة إلى إعالة نفسه وبذلك يتأمن التوالد أي تجديد قوة العمل تجديداً مستمراً . ثم ان برأس المال أخيراً حاجة إلى عمـــال موصوفين يحسنون التصرف بالآلات المعقدة ، بالاضافة إلى غير الاختصاصيين من العمال . غير ان اكتساب الخبرة يستلزم انفاق بعض العمل عند التعلم ، لهذا كانت نفقات انتاج قوة العمل ونفقات تجديدها تشتمل على حد أدنى من النفقات لاعـــداد الأجيال الناشئة من الطبقة العاملة

من كل ذلك ينتج ان قيمة - قوة العمل البضاعة تساوي قيمـــة وسائل العيش الضرورية لبقاء العامل وعائلته يقول ماركس :

انقيمةقوة العمل هي كقيمة كل بضاعة اخرى يحددها وقت العمل الضروري لانتاج هـــذه المادة الخاصة التي يجري الاتجار بها وبالتالي لتجديد انتاجها .
(ماركس ، رأس المال ، الكتاب الأول ، الجزء الأول ، ص ١٧٣)

ان مستوى حاجات العامل الاعتيادية ، وكذلك وسائل سد تلك الحاجات تتبدل خلال التطور التاريخي للمجتمع وليس مستوى تلك الحاجات واحداً في مختلف البلدان . ان مميزات التطور التاريخي الذي مر به بلد معين وخصائص الشروط التي نشأت فيها طبقة العمال الأجراء تحدد ، من نواحي كثيرة ، طابع حاجات هـذه الطبقة . كما ان الشروط المناخية وغيرها من الشروط الطبيعية

تؤثر بعض التأثير أيضاً على حاجات العامل من غذاء ولباس وسكن اذن قيمة قوة العمل لا تشتمل فقط على قيمة الأشياء الاستهلاكية اللازمة لكي يجدد الانسان قواه الجسدية بل تشمل أيضاً النفقات اللازمة لسد الحاجات الثقافية للعامل وعائلته ، على النحو الذي تقتضيه الشروط الاجتماعية التي يعيش العمال فيها ويتربون (تعليم الاطفال ، ابتياع الصحف والكتب ، السينما والمسرح .) ان الرأسماليين في كل مكان يسعون لجعل شروط حياة الطبقة العاملة المادية والفكرية في أدنى مستوى ممكن

ولكي يشرع الرأسمالي في عمل ما ، يشتري جميع ما يحتاجه الانتاج ، من أبنية وآلات وتجهيزات ومواد أولية ومحروقات ، ثم يستأجر اليد العاملة فتبدأ عملية الانتاج في المؤسسة ، حتى إذا أصبحت البضاعة جاهزة باعها . فقيمة البضاعة الناتجة تتضمن اذن ما يلي

١ — قيمة وسائل الانتاج المستهلكة المواد الأولية المعالجة ، والمحروقات ، وجزءاً معيناً من قيمة الابنية والآلات والادوات .

٣ — القيم الجديدة التي خلقها عمال المؤسسة بعملهم ، فما هي هذه القيمة الجديدة ؟

ان الاسلوب الرأسمالي للانتاج يفترض مستوى مرتفعاً نسبياً لانتاجية العمل ، بحيث ان العامل لا يحتاج إلا إلى قسم من يوم العمل حتى يخلق قيمة مساوية لقيمة قوة عمله . لنفترض ان ساعة من عمل وسطي بسيط تخلق قيمة تساوي دولاراً واحداً وان القيمة اليومية لقوة العمل تساوي ستة دولارات حينئذ ينبغي للعامل أن يعمل طوال ست ساعات ليعوض القيمة اليومية لقوة عمله . إلا ان الرأسمالي الذي اشترى من العامل قوة العمل ليوم كامل ، لا يشغله ست ساعات فقط بل يشغلة طوال يوم عمل كامل يشتمل على ١٢ ساعة مثلاً فيخلق العامل في هذا الزمن قيمة تساوي ١٢ دولاراً رغم ان قوة عمله لم تكلف سوى ستة دولاوات ، ويتضح لنا الآن ما تعنيه قيمة الاستعمال الخاصة لقوة العمل البضاعة

بالنسبة إلى الرأسمالي مشتري هذه البضاعة ان قيمة استعمال قوة العمل البضاعة هي صفتها الخاصة كمصدر لقيمة أكبر من قيمتها هي نفسها

انتاج القيمة الزائدة هو القانون الاقتصادي الأساسي للرأسمالية

ان قيمة قوة العمل، والقيمة الناتجة في عملية استهلاكها هما كميتان مختلفتان ، والفرق بين هاتين الكميتين هو الشرط الضروري الأول للاستثمار الرأسمالي ففي مثلنا السابق ، ينفق الرأسمالي ستة دولارات لاستئجار العامل ويتلقى الرأسمالي قيمة ١٢ دولاراً خلقها عمل العامل فالرأسمالي يسترجع رأس المال الذي سلفه من قبل مع زيادة أو فائض يساوي ستة دولارات . وهذا الفائض هو القيمة الزائدة

القيمة الزائدة هي القيمة التي أوجدها عمل العامل بالاجرة ، زيادة على قيمة قوة عمله ، التي يتملكها الرأسمالي دون مقابل ان القيمة الزائدة هي نتيجة عمل بذله العامل ولم يتلق عليه أجرا

وينقسم يوم العمل في المؤسسة الرأسمالية إلى قسمين وقت العمل الضروري ووقت العمل الاضافي ، أما عمل العامل بالاجرة فينقسم إلى عمل ضروري وعمل اضافي ، أما العامل فهو يحدد قيمة قوة عمله خلال وقت العمل الضروري ويخلق القيمة الزائدة في وقت العمل الاضافي

ان عمل العامل ، في النظام الرأسمالي هو عبارة عن عملية استهلاك الرأسمالي لقوة العمل البضاعة ، أي أنه عبارة عن عملية يعتصر فيها الرأسمالي من العامل القيمة الزائدة. ان عملية العمل في النظام الرأسمالي تتسم بخاصتين أساسيتين: أولاهما ان العامل يعمل تحت اشراف الرأسمالي الذي يملك عمل العامل ، والثانية ان الرأسمالي لا يملك عمل العامل وحده بل يتملك أيضاً ثمرة ذلك العمل. فهاتان الخاصتان

لعملية العمل ، تحولان عمل العامل بالاجرة إلى عبء ثقيل مقيت

ان هدف الانتاج الرأسمالي المباشر هو انتاج القيمة الزائدة ، لهذا اعتبر العمل المنتج للقيمة الزائدة هو وحده العمل المنتج في النظام الرأسمالي ، فـإذا لم يخلق العامل قيمة زائدة يصبح عمله في نظر الرأسمالي غير منتج ولا جدوى منه

ان الاستثمار الرأسمالي يرتدي طابعاً مقنعاً ، عكس ما كان عليه شكلا الاستثمار القديمان ، في عهد الرق ، والاقطاع ذلك ان العامل بالاجرة ، حينما يبيع قوة عمله إلى الرأسمالي ، تبدو هذه الصفقة لأول وهله وكأنها صفقة عادية بين مالكي البضائع أو تبادل عادي بين بضاعة ونقد وفق قانون القيمة الا ان صفقة البيع والشراء التي تناولت قوة العمل ليست إلا شكلاً ظاهرياً يختفي وراءه استثمار الرأسمالي للعامل ،أي يختفي وراءه تملك صاحب العمل ،دون أي مقابل ، عمل العامل الذي لم يدفع أجره.ونحن ، في تحليلنا جوهر الاستثمار الرأسمالي ، نفترض ان الرأسمالي يدفع للعامل الذي استأجره قيمة قوة عمله كاملة وفق قانون القيمة ،ولكننا عندما نحلل الاجرة فيما بعد سنبين ان سعر قوة العمل بصورة عامة ، يتذبذب في مستوى هو دون قيمتها ، وذلك خلافاً لاسعار البضائع ، فيؤدي ذلك أيضاً إلى زيادة استثمار الطبقة الرأسمالية للطبقة العاملة

ان الرأسمالية تفسح المجال أمام العامل بالاجرة ليعمل وليعيش بالتالي ولكن شريطة ان يعمل للرأسمالي بعض الوقت دون مقابل. وحينما يترك العامل مؤسسة رأسمالية ، فانه، في احسن الحالات، سيدخل مؤسسة رأسمالية أخرى ، ليواجه اعباء الاستثمار ذاتها أو أشد منها كان ماركس يقول ، في معرض فضحه العمل المأجور كنظام عبودية مأجورة اذا كان الرق الروماني قد صفد بالقيود ، فإن العامل المأجور مشدود إلى سيده بأسلاك غير مرئية . وهذا السيد هو الطبقة الرأسمالية بكاملها

ان القيمة الزائدة الناتجة عن العمل الذي يبذله العمال الأجراء دون مقابل هي المصدر العام لجميع المداخيل التي يجنيها ، دون القيام بأي عمل ، مختلف

فئات الطبقة البورجوازية ، من صناعيين، وتجار ، وأصحاب مصارف ،وكذلك طبقة الملاكين العقاريين

ان انتاج القيمة الزائدة هو **القانون الاقتصادي الأساسي للرأسمالية** .

كان ماركس يقول في معرض تعريفه للرأسمالية «**ان انتاج القيمة الزائدة هو القانون المطلق لأسلوب الانتاج هذا**» (ماركس «رأس المال» ، الكتاب الأول ، الجزء الثالث ، ص٥٩) ان السمات الرئيسية لهذا القانون تقوم في انتاج القيمة الزائدة انتاجاً متزايداً باستمرار وفي تملك الرأسماليين لهذه القيمة الزائدة على أساس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وبطريق تشديد استثمار العمل المأجور وتوسيع الانتاج ان القانون الاقتصادي الأساسي يعبر عن جوهر علاقات الانتاج الرأسمالية انه قانون حركة الرأسمالية ، وهو يعين الطابع الحتمي لتزايد تناقضات الرأسمالية وتفاقمها

ليس الرأسمال هو الذي اخترع العمل الاضافي ولكن حيثما يتألف المجتمع من مستثمِرين ومستثمَرين ، تعمد الطبقة السائدة إلى امتصاص العمل الاضافي من الطبقة المسودة إلا ان الرأسمالي هنا يحول كل نتاج العمل الاضافي ، الذي يقوم به العمال الاجراء إلى نقد ، عكس ما كان يفعله سيد العبيد ، والاقطاعي اللذان كانا في ظروف سيادة الاقتصاد الطبيعي ، يستخدمان معظم نتاج عمل الارقاء والاقنان الاضافي بصورة مباشرة في سد حاجاتهما وأشباع اهوائهما . يخصص الرأسمالي قسماً من هذا لشراء الحاجيات الاستهلاكية والأشياء الكمالية ، ويعيد القسم الباقي إلى العمل من جديد كرأس مال اضافي ينتج قيمة زائدة جديدة . لهذا يبدي رأس المال حسب تعبير ماركس نهم الذئاب للعمل الاضافي .

ان الركض وراء القيمة الزائدة هو المحرك الأساسي لتطوير القوى المنتجة في النظام الرأسمالي . ولم يكن لدى أي شكل من أشكال الاستثمار السالفة ، سواء أكان ذلك في عهد الرق أم الاقطاع ، مثل هذا الدافع إلى التقدم التكنيكي.وقد سمى لينين نظرية القيمة الزائدة حجر الزاوية في بناء نظرية ماركس الاقتصادية

وحيث كشف ماركس عن جوهر الاستثمار الرأسمالي في نظريته عن القيمة الزائدة أنزل ضربة مميتة بالاقتصاد السياسي البورجوازي وبما كان يؤكده من انسجام المصالح الطبقية في النظام الرأسمالي ، وسلح الطبقة العاملة بسلاح فكري جبار في النضال من أجل قلب الرأسمالية .

رأس المال كعلاقة انتاج اجتماعية – رأس المال الثابت وراس المال المتحرك

يعتبر الاقتصاديون البورجوازيون رأسمالاً كل اداة عمل وكل وسيلة انتاج ، اعتباراً من الحجر والعصا اللذين كان يستخدمهما الانسان البدائي وهذا التعريف يهدف إلى تغطية جوهر استثمار الرأسمالي للعامل واظهار رأس المال بمظهر الشرط الابدي الثابت لوجود المجتمعات الانسانية كلها .

صحيح ان الحجر والعصا كانا يستخدمان اداة لعمل الانسان البدائي، ولكنهما لا يشكلان رأسمالاً اطلاقاً ، شأنهما شأن أدوات الحرفي ومواده الاولية وشأن معدات الفلاح الذي يستثمر أرضه ، معتمداً عمله الشخصي وبذوره وما لديه من حيوانات الجر ان وسائل الانتاج لا تصبح رأسمالاً إلا في مرحلة معينة من مراحل التطور التاريخي ، حين تصبح ملكية خاصة للرأسمالي وتستخدم واسطة لاستثمار العمل المأجور وعندما يقضى على النظام الرأسمالي تغدو وسائل الانتاج ملكاً للمجتمع ولا تبقى رأسمالاً . فرأس المال ليس شيئاً من الأشياء ، بل علاقة معينة بين الناس ، خلال عملية الانتاج ، ذات طابع تاريخي عابر .

فرأس المال هو قيمة تدر قيمة زائدة بطريق استثمار العمال المأجورين. ويعتبر ماركس ان رأس المال **« هو عمل ميت لا ينتعش ، الا بامتصاص العمل الحي شأنه شأن التنين الاسطوري الذي يعيش على دماء الأحياء ، فكلما زاد امتصاصه للعمل الحي ، امتلأ نشاطاً وحيوية » . (ماركس : رأس المال ، الكتاب الأول ، الجزء الأول ، ص ٢٢٩) .**

ان رأس المال يجسد العلاقة الاجتماعية القائمة بين طبقة الرأسماليين وطبقة العمال ، وهي علاقة تقوم في استثمار الرأسماليين للعمال المأجورين باعتبار الاولين

مالكين لوسائل الانتاج ولشروطه، واعتبار الآخرين خالقي القيمة الزائدة لهم. وتأخذ علاقة الانتاج هذه ، شكل علاقة بين الاشياء ، شأنها شأن جميع علاقات الانتاج في المجتمع الرأسمالي ، وتظهر كأنها ميزة خاصة بهذه الأشياء (وسائل الانتاج) تجلب دخلاً للرأسمالي

هنا يكمن الطابع الصنمي لرأس المال: إذ ينشأ من طريقة الانتاج الرأسمالية مظهر خداع يوهم بأن لوسائل الانتاج بذاتها (بعض المال الذي يستطاع به شراء وسائل الانتاج) قدرة سحرية على أن تجلب لمالكيها دخلاً منظماً غير متأت من العمل .

ان كلا من اقسام رأس المال المختلفة لا يلعب الدور نفسه في عملية انتاج القيمة الزائدة فصاحب العمل ينفق قسماً من رأسماله لبناء أبنية المصنع ،وابتياع المعدات والآلات والمواد الأولية والمحروقات والمواد المساعدة . فتنتقل قيمة هذا القسم من رأس المال إلى البضاعة المنتجة ، بقدر ما يستهلك من وسائل الانتاج ويتآكل منها خلال العمل . فهذا القسم من رأس المال الموجود بشكل قيمة وسائل الانتاج ، لا يغير حجمه خلال عملية الانتاج ، ولذا يسمى برأس المال **الثابت**

ومن جهة أخرى ، ينفق رب العمل قسماً آخر من رأس ماله لشراء قوة العمل ، أي لاستئجار العمال . فاذا انتهت عملية الانتاج نال رب العمل مقابل ذلك القسم الذي أنفقه من رأسماله ، قيمة جديدة خلقها عمال مؤسسته . وهذه القيمة الجديدة ، كما رأينا ، تفوق قيمة قوة العمل التي اشتراها الرأسمالي على هذا النحو يتغير القسم من رأس المال المنفق لاستئجار العمال من حيث الحجم ، خلال عملية الانتاج . فهذا القسم يزداد نتيجة للقيمة الزائدة التي يخلقها العمال ويتملكها الرأسمالي ، فالقسم المخصص لشراء قوة العمل (أي لاستئجار العمال) الذي يزداد خلال عملية الانتاج يسمى رأس المال **المتحرك** .

ويرمز إلى رأس المال الثابت بالحرف (ث) ولرأس المال المتحرك بالحرف

(م) وقد كان ماركس أول من قسم رأس‌المال إلى قسم ثابت وإلى قسم‌متحرك. فهذا التقسيم القى الضوء على الدور الخاص الذي يؤديه الرأسمال المتحرك المخصص لشراء قوة العمل ان استثمار الرأسماليين للعمال المأجورين هو المصدر الحقيقي للقيمة الزائدة .

ان اكتشاف ازدواج صفة العمل المتجسد في البضاعة ، كان المفتاح الذي اتاح لماركس تمييز راس المال الثابت من راس المال المتحرك ، والكشف عن جوهر الاستثمار الرأسمالي . بين ماركس ان عمل العامل يخلق قيمة جديدة ، وينقل في الوقت نفسه قيمة وسائل الانتاج الى البضاعة المصنوعة . ان عمل العامل ، بوصفه عملا ملموسا معينا ، ينقل الى المنتوج قيمة وسائل الانتاج المستهلكة ، وبوصفه عملا مجردا ، اي من حيث كونه بذل قوة عمل بصورة عامة ، يخلق قيمة جديدة . هذان الرجهان لعملية العمل يتمايزان تمايزا جليا ، فعندما يضاعف غازل الخيوط، مثلا ، انتاجية العمل في فرعه، ينقل الى المنتوج، خلال يوم العمل ، ضعف قيمة وسائل الانتاج (لانه يعالج كمية من القطن تزيد مرتين) . اما من حيث القيمة الجديدة ، فهو يخلق منها الكمية نفسها التي كان يخلقها سابقا .

معدل القيمة الزائدة

ان درجة استثمار الرأسمالي للعامل يعبر عنها معدل القيمة الزائدة .

" **فمعدل القيمة الزائدة** هو العلاقة المعبر عنها بنسبة مئوية بين القيمة الزائدة ورأس المال المتحرك". وهو يظهر النسبة التي ينقسم بموجبها عمل العمال المبذول الى عمل ضروري وعمل اضافي وبتعبير آخر هو يبين القسم الذي ينفقه العامل البروليتاري من يوم العمل مقابل قيمة قوة عمله ، والقسم الآخر الذي يقدمه للرأسمالي دون اي مقابل . فاذا رمزنا الى القيمة الزائدة بالحرفين (ق.ز) والى معدل القيمة الزائدة بـ (أَق • ز) والى رأس المال المتحرك بالحرف « م » كان :أَق . ز = ق ز/م .

فاذا رجعنا الى الحالة التي ذكرناها سابقاً ، اصبح معدل القيمة الزائدة ، المعبر عنها بنسبة مئوية ، يساوي : ق.ز تساوي أَق ز/م تساوي٦ دولارات/٦ دولارات × ١٠٠ تساوي ١٠٠ بالمئة

هنا يساوي معدل القيمة الزائدة ١٠٠ بالمئة ، وهذا يعني ان عمل العامل ، في الحالة المذكورة ، موزع الى قسمين متساويين من العمل الضروري والعمل

الاضافي وبتطور الرأسمالية يرتفع معدل القيمة الزائدة ، كدليل على ارتفاع درجة استثمار البورجوازية للبروليتاريا . ويزداد حجم القيمة الزائدة بسرعة اكبر ايضاً ، نتيجة لأزدياد عدد العمال المأجورين الذين يستثمرهم رأس المال .

يقدم لنا لينين في مقاله (اجور العمال وارباح الرأسماليين في روسيا) المكتوب سنة ١٩١٢ ، الحساب التالي الذي يظهر درجة استثمار البروليتاريا في روسيا ما قبل الثورة وفق معطيات التحقيق الرسمي عن المصانع والمعامل الذي جرى سنة ١٩٠٨ ، وهي معطيات تبالغ دون شك في تقدير اجور العمال ، في حين يقلل من ارباح الرأسماليين

كانت اجور العمال تبلغ ٥٥٥،٧ مليون روبل ، بينما كانت ارباح الراسماليين تبلغ ٥٦٨،٧ مليون روبل ، وكان العدد الاجمالي لعمال المؤسسات الصناعية الضخمة التي شملها التحقيق ٢،٢٥٤،٠٠٠ عامل ، فكان متوسط اجر العامل ٢٤٦ روبلا في السنة ، في حين كل عامل يقدم للرأسمالي ٢٥٢ روبلا ربحا وسطيا سنويا اذن ، كان العامل في روسيا القيصرية يشتغل لنفسه اقل من نصف يوم العمل ، ويشتغل باقي يومه للراسمالي .

وسيلتان يستخدمها رأس المال لزيادة درجة استثمار العمل
القيمة الزائدة المطلقة ، والقيمة الزائدة النسبية

كل رأسمالي يسعى بجميع الوسائل لتكبير قسم العمل الاضافي الذي يسلبه من العامل ، بغية زيادة القيمة الزائدة ، وتتحقق هذه الزيادة بوسيلتين رئيسيتين.

لنأخذ على سبيل المثال يوم عمل من اثنتي عشرة ساعة ، ٦ ساعات منها تؤلف العمل الضروري ، والساعات الست الباقية تؤلف العمل الزائد . ولنمثل يوم العمل بشكل خط مستقيم مجزءاً، إن اثني عشر جزءاً ، يمثل كل جزء ساعة:

يوم العمل = ١٢ ساعة

وقت العمل الضروري = ٦ ساعات

وقت العمل الزائد = ٦ ساعات

أما الوسيلة الأولى لزيادة درجة استثمار الرأسمالي للعامل فتقوم في زيادة القيمة الزائدة الناجمة عن اطالة يوم العمل ساعتين مثلاً ، حينئذ يبدو يوم العمل كما يلي:

يوم العمل = ١٤ ساعة .

وقت العمل الضروري = ٦ ساعات

وقت العمل الاضافي = ٨ ساعات.

هنا ازدادت مدة العمل الاضافي نتيجـــة اطالة مجموع يوم العمل اطالة **مطلقة** ، في حين ان مدة العمل الضروري لم تتغير لذا ندعو القيمة الزائـــدة الناجمة عن اطالة يوم العمل **القيمة الزائدة المطلقة** . وأما الوسيلة الثانية لزيادة درجـة استثمار الرأسمالي للعامل فتقوم في زيادة القيمة الزائدة التي يحصل عليها الرأسمالي بطريق انقاص مدة العمل الضروري دون احداث تغيير في المدة الاجمالية ليوم العمل . فزيادة انتاجية العمل في الفروع التي تنتج السلع الاستهلاكية للعمال ، وفي الفروع التي تنتج أدوات انتاج سلع الاستهلاك ومواده ، تؤدي إلى انقاص وقت العمل الضروري لانتاج تلك السلع وبالتالي إلى تضاؤل قيمة وسائل معيشة العمال ، وقيمة قوة العمل بالنتيجة فاذا كنا ننفق سابقاً ست ساعات لانتاج وسائل عيش العمال فنحن الآن لا ننفق الا أربعاً مثلاً . عندئذ يبدو يوم العمل كما يلي :

يوم العمل = ١٢ ساعة .

وقت العمل الضروري = ٤ ساعات .

وقت العمل الاضافي = ٨ ساعات .

هنا يبقى طول يوم العمل على حاله ، ولكن مدة العمل الاضافي تزيد بسبب تبدل **النسبة** بين وقت العمل الضروري ووقت العمل الاضافي ان القيمة الزائدة الناجمة عن زيادة انتاجية العمل وعن تضاؤل وقت العمل الضروري وعما يقابل هذا التضاؤل من زيادة في وقت العمل الاضافي ، تدعى **القيمة الزائدة النسبية** .

هاتان الوسيلتان لزيادة القيمة الزائدة تشددان استثمار رأس المـــال للعمل المأجور . وهما تقومان في الوقت نفسه ، بدور يختلف باختلاف مراحل التطور التاريخي للرأسماليـــة ففي المراحل الأولى من تطورها ، حينما كان التكنيك بدائياً ، يتقدم ببطء نسبياً ، كانت زيادة القيمة الزائدة المطلقة هي السائـدة وقد حقق رأس المال في ركضه وراء القيمة الزائدة ، ثورة جذريـة في طرق الانتاج ، هي الثورة الصناعة التي أنشأت الصناعة الآلية الكبيرة . ان التعاون الرأسمالي البسيط ، والمشاغل والصناعة الآلية ، التي استعرضناها آنفاً (الفصل الخامس والسادس) تمثل درجات متعاقبة من رفع رأس المال لانتاجية العمل . في مرحلة انتشار استخدام الآلة ، حيث يفسح التكنيك الرفيع التطور المجال

أمام زيادة سريعة في انتاجيــة العمل ، يجهد الرأسماليون لأن يرفعوا ، إلى حد كبيرة ، درجة استثمار العمال ، وذلك قبل كل شيء ، بطريق زيادة القيمة الزائدة النسبية . كما يسعون في الوقت نفسه إلى اطالة يوم العمل إلى أقصى حد ممكن ، كما فعلوا من قبل ، وعلى الأخص إلى زيادة شدة العمل . فزيادة شدة عمل العمال لها ، بالنسبة للرأسمالي ، من الأهمية ما لإطالة يوم العمل نفسها لأن اطالة يوم العمل من عشر ساعات إلى احدى عشرة ساعة أو زيادة شدة العمل عشراً واحداً يعطيان الرأسمالي نتيجة واحدة

القيمة الزائدة الاضافية

ان الركض وراء القيمة الزائدة الاضافية يؤدي دوراً هاماً في تطور الرأسمالية وهذه القيمة الزائدة الاضافية تأتي من اعتماد بعض الرأسماليين في انتاجهم آلات وطرق انتاج أكثر اتقاناً مما تستخدمه غالبية المؤسسات في الفرع الصناعي نفسه وبذلك يحصل رأسماليون معينون في مؤسساتهم على انتاجية عمل رفيعة جـــداً بالنسبة إلى المستوى الوسطى لانتاجية العمل في فرع صناعي معين . فتصبح القيمة الفردية للبضاعة المنتجة في مؤسسات رأسماليين معينين ، أدنى من القيمة الاجتماعية لهذه البضاعة . وبمـــا ان سعر البضاعة تحدده القيمة الاجتماعية ، فإن اولئك الرأسماليين يحصلون على معدل للقيمة الزائدة يفوق المعدل العادي .

لنضرب المثل التالي نفترض ان عاملاً في مشغل تبغ ينتج ألف سيجارة في كل ساعة عمل ، وانه يعمل طوال اثنتي عشرة ساعة يومياً ينفق ستاً منها في خلق قيمة تساوي قيمة قوة عمله . فاذا ادخلنا إلى المشغل آلة تضاعف انتاجية العمل ، أصبح انتاج العامل ٢٤ ألف سيجارة بدلاً من ١٢ ألف سيجارة خلال مدة العمل ذاتها . أما أجر العامل فيعوض عنه بجزء من القيمة التي خلقت من جديد ، مجسّد في ستة آلاف سيجارة ، أي في انتاج ٣ ساعات ، (بعد حسم قيمة القسم المنقول من رأس المال الثابت) أما الجزء الآخر من القيمة التي خلقت من جديد ، والمجسدة في ثمانية عشر ألف سيجارة أي في انتاج تسع ساعات ، فيعود لصاحب المشغل ، (بعد قسم قيمة القسم المنقول من رأس المـال الثابت) . وهكذا ينقص وقت العمل الضروري ، ويطول ، بالتالي ، وقت العمل الاضافي . فالعامل يعوض قيمة قوة عمله في ثلاث ساعات بدلاً من ست ، ويرتفع عمله الاضافي من ست ساعات

إلى تسع وذلك يجعل معدل القيمة الزائدة ثلاثة أمثاله .

ان القيمة الزائدة الاضافية هي فائض القيمة الزائدة الذي يناله الرأسماليون فوق المعدل العادي ، حين يخفضون القيمة الفردية للبضاعة المنتجة في مؤسساتهم وليس الحصول على القيمة الزائدة الاضافية ، في كل مؤسسة إلا حادثاً عرضياً عابراً لأن غالبية أصحاب العمل في الفرع الصناعي ذاته سيدخلون الآلات الجديدة إلى مؤسساتهم عاجلاً ام آجلاً ، وكل صاحب عمل لا يملك رأس المال الكافي لذلك ، تنتهي به المزاحمة إلى الافلاس وفي النهاية يتضاءل الوقت الضروري اجتماعياً لانتاج بضاعة معينة ، وتهبط قيمة السلعة ، أما الرأسمالي الذي سبق الآخرين في تطبيق التحسينات الفنية فيكف عن تلقي القيمة الزائدة الاضافية ولكن القيمة الزائدة الاضافية التي تزول من مؤسسة معينة ، تظهر في مؤسسة اخرى تستخدم آلات جديدة أكثر اتقانا

ان كل رأسمالي يهدف إلى الاثراء الشخصي ليس غير ومع ذلك يؤدي النشاط المبعثر الذي يقوم به مختلف أصحاب العمل إلى تقدم تكنيكي وتطور في القوى المنتجة للمجتمع الرأسمالي كما ان الركض وراء القيمة الزائدة يدفع كل رأسمالي في الوقت نفسه إلى حماية منجزاته التكنيكية ضد مزاحميه ، ويولد سرية التجارة والتكنيك . وهكذا يتبين ان الرأسمالية تحد من تطور القوى المنتجة

تطور القوى المنتجة في النظام الرأسمالي ، تطوراً متناقضاً فالرأسماليون لا يستخدمون الآلات الجديدة الا إذا أدى استعمالها إلى زيادة القيمة الزائدة ويتخذ ادخال الآلات الجديدة أساساً لرفع درجة استثمار البروليتاريا بجميع الوسائل . ولا يتحقق التقدم التكنيكي إلا بتضحيات لا حصر لها وحرمانات تصيب العديد من أجيال الطبقة العاملة فالرأسمالية تعامل القوة المنتجة الأساسية في المجتمع ، وهي الطبقة العاملة ، طبقة الجماهير الشغيلة بأفظع أشكال الوحشية

يوم العمل وحدوده – النضال في سبيل تقصيره

ان الرأسماليين في تسابقهم إلى رفع معدل القيمة الزائدة يسعون جاهدين إلى اطالة يوم العمل حتى الحد الأقصى ويوم العمل هو الوقت الذي يكون العامل فيه تحت تصرف الرأسمالي في مؤسسته . ولو ان الأمور تجري وفق ما يشتهي رب العمل لارغم عماله على العمل ٢٤ ساعة في اليوم .

الا ان الانسان بحاجة إلى بعض الوقت لتجديد قواه ، إلى الراحة والنوم والأكل ، لهذا توجد حدود مادية صرف ليوم العمل . كما ان له حدوداً معنوية ، لأن بالعامل حاجة إلى بعض الوقت لسد متطلباته الثقافية والاجتماعية .

أما رأس المال فهو ، في تعطشه الذي لا يرتوي إلى العمل الاضافي ، لا ينكر حدود يوم العمل المعنوية فحسب ، بل ينكر الحدود المادية المحض أيضاً يقول ماركس ان رأس المال لا يرحم حياة العامل ولا يرحم صحته . ويؤدي الاستثمار الجامح لقوة العمل إلى تقصير حياة العامل البروليتاري ، ويسبب زيادة هائلة في الوفيات بين العمال

ففي عهـــد نشوء الرأسمالية ، أقرت الدولة قوانين خاصة هي في مصلحة البورجوازية ، ترغم العمال الاجراء على العمل أكبر عدد ممكن من الساعات . في ذلك الحين كان التكنيك في مستوى متأخر ، وكان بامكان جماهير الفلاحين والحرفيين العمل لحسابها الخاص ، وهذا لم يكن يمكن رأس المال من الحصول على فيض من اليد العاملة. غير ان الوضع تبدل عندما ادخلت الآلات وازداد تحويل الناس إلى بروليتاريين . عندئذ أصبح لدى رأس المال مقدار كاف من العمال ، مكرهين على الخضوع إلى الرأسماليين تحت طائلة الموت جوعاً ولم تبق ثمة ضرورة للالتجاء إلى القوانين الرسمية بغية اطالة يوم العمل ، فرأس المال يتمتع بامكانية اطالة مدة العمل إلى أقصى حد عن طريق الارغام الاقتصادي ومنذ ذلك الحين شرعت الطبقة العاملة تناضل نضالاً ضارياً لانقاص يوم العمل . وقد كانت انكلترا مسرح ذلك النضال منذ بدايته

استطاع العمال الانكليز بعد نضال طويل ان يرغموا المسؤولين على تصديق قانون خاص بالمصانع في سنة ١٨٣٣ ، يحدد عمل الأطفال الذين هم دون الثالثة عشرة بثماني ساعات ، وعمل المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ — ١٨ عاماً باثنتي عشرة ساعة . وفي عـام ١٨٤٤ صدر أول قانون يحدد عمل النساء بـ ١٢ ساعة وعمل الأطفال بست ساعات ونصف الساعة ، وكان عمل الأطفال والنساء في أغلب الأحيان ، يستخدم جنباً إلى جنب مع عمل الرجال . لذا كان يوم العمل المؤلف من اثنتي عشرة ساعة شاملاً جميع العمال الذين يعملون في المؤسسات التي ينالها القانون. وقد حدد قانون سنة ١٨٤٧ عمل المراهقين والنساء باثنتي عشرة

ساعة ، أما قانون ١٩٠١ فقد حدد يوم العمل للعمال البالغين باثنتي عشرة ساعة ، خلال الأيام الخمسة الأولى من الاسبوع وبخمس ساعات ونصف الساعة في يوم السبت.

وكانت قوانين تحديد يوم العمل تظهر في البلاد الرأسمالية الأخرى كلما ازدادت مقاومة العمال وبعد المصادقة على كل من تلك القوانين ، كان على العمال أن يتابعوا نضالهم دون هوادة ، في سبيل وضع ذلك القانون موضع التنفيذ

وقد اشتد النضال ضراوة في سبيل التحديد القانوني ليوم العمل ، بعد أن رفعت الطبقة العاملة مطلب **يوم العمل ثماني ساعات** كشعار كفاحي لها ففي عام ١٨٦٦ ، أعلن مؤتمر العمال في اميركا ومؤتمر الأممية الأولى ذلك المطلب بناء على اقتراح ماركس ، ولم يلبث النضال في سبيل تحقيق يوم العمل ثماني ساعات ان غدا جزءاً لا يتجزأ من نضال البروليتاريا السياسي والاقتصادي معاً

أما في روسيا القيصرية فقد ظهرت أولى القوانين العمالية في نهاية القرن التاسع عشر فحدد قانون عام ١٨٩٧ يوم العمل باحدى عشرة ساعة ونصف الساعة ، بعد الاضرابات الشهيرة التي قامت بها البروليتاريا في سانت بطرسبرغ ، وكان ذلك القانون ، كما يقول لينين ، تنازلاً من الحكومة القيصرية اجبرها عليه العمال الروس لقد كان يوم العمل عشر ساعات ، سائداً معظم البلاد المتطورة رأسمالياً ، قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى وفي عام ١٩١٩ وبتأثير الخوف من الحركة الثورية الصاعدة ، عقد ممثلو عدد من البلدان الرأسمالية اتفاقاً في واشنطن يقضي بتطبيق يوم العمل ثماني ساعات على النطاق الدولي . الا ان الدول الرأسمالية الكبرى لم تلبث جميعها أن امتنعت عن ابرام ذلك الاتفاق . ورغم هذا ، اعتمد يوم العمل المؤلف من ثماني ساعات في عدد من البلاد الرأسمالية بضغط الطبقة العاملة ، إلا ان ارباب العمل كانوا يعوضون عن انقاص يوم العمل بزيادة شدة العمل زيادة وحشية . وقد حدث في عدد من البلدان الرأسمالية أن اضيفت شدة العمل المنهكة إلى يوم العمل الطويل ولا سيما في صناعة التسلح . أما البروليتاريا في المستعمرات والبلاد التابعة فهي لا تزال تقاسي طول يوم العمل.

التركيب الطبقي للمجتمع الرأسمالي — الدولة البورجوازية

كان الأمر الذي يميز أسلوبي الانتاج في عهد الرق وعهد الاقطاع هو انقسام المجتمع إلى طبقات وفئات مختلفة ، وكان يضفي على المجتمع تركيباً متسلسلا

معقداً . أما عهد البورجوازية فقد بسّط التناقضات الطبقية واستبدل مختلف أشكال الامتيازات الموروثة والتبعية الشخصية بسلطة النقـــد المستقلة عن الأشخاص ، أي طغيان رأس المال طغياناً لا حد له وبنشوء اسلوب الانتاج الرأسمالي ، أخذ المجتمع ينقسم تدريجياً وأكثر فأكثر ، إلى معسكرين متعاديين إلى طبقتين متضادتين ، هما البورجوازية والبروليتاريا .

فالبورجوازية هي الطبقــة التي تملك وسائل الانتاج وتستخدمها لاستثمار العمل بالاجرة ، وهي الطبقة السائدة في المجتمع الرأسمالي

أما البروليتاريا فهي طبقة العمال الأجراء الذين حرموا وسائل الانتـــاج واضطروا بالتالي لبيع قوة عملهم إلى الرأسماليين وبالاستناد إلى الانتاج الآلي استطاع رأس المال أن يخضع العمل المأجور ، كلياً لسلطانه. وأصبحت الأوضاع البروليتارية نصيب طبقة العمال الأجراء مدى الحياة ان شروط البروليتار[1] الاقتصادية لتجعل من هذه البروليتاريا أكثر طبقات المجتمع ثورية .

ان البورجوازية والبروليتاريا هما الطبقتان الرئيسيتان في المجتمع الرأسمالي وما دام أسلوب الانتاج الرأسمالي قائمـاً ، فان تلك الطبقتين تبقيان مرتبطتين احداهما بالأخرى ارتباطاً لا انفصام له: فالبورجوازية لا تستطيع البقاء والاثر دون استثمار العمال المأجورين والعمال البروليتاريون لا يستطيعون العيش دون أن يؤجروا أنفسهم للرأسماليين فالبورجوازية والبروليتاريا هما طبقتان تتعارض مصالحهما وتتصادم بشكل لا يعرف المهادنة ان تطور الرأ... الية ، يعمق الهوة بين الأقلية المستثمِرة والجماهير المستثمَرة .

وإلى جانب البورجوازية والبروليتاريا توجـــد في النظام الرأسمالي طبقة الملاكين العقاريين وطبقة الفلاحين ، وهما طبقتان من بقايـــا النظام الاقطاعي السابق ، الا ان طابعهما قد تبدل إلى حد كبير ، وفقاً للظ... ف أسمالية .

فالملاكون العقاريون ، في النظام الرأسمالي ، هم طبقة كبار ملاكي الأراضي ، وهم يقومون عـــادة إما بتأجير اراضيهم إلى مزارعين رأسماليين أو إلى صغار الفلاحين المنتجين أو يطبقون فيها الانتاج الرأسمالي الكبير بالاعتماد على العمل المأجور.

أما طبقة الفلاحين فهي طبقـــة صغار المنتجين الذين يملكون استثماراتهم الخاصة القائمة على التملك الخاص لوسائل الانتاج وعلى التكنيك المتأخر والعمل

اليدوي ، والفلاحون يشكلون قسماً هاماً من السكان في البلاد البورجوازية ، ويسير القسم الأعظم من الفلاحين إلى الدمار ، نتيجة استثمارهم الوحشي من قبل الملاكين العقاريين وأغنياء الفلاحين والتجار المرابين ، وخلال عملية التمايز في طبقة الفلاحين تنفصل عنها جماهير البروليتاريين باستمرار ، هذا من جهة ، والعناصر الرأسمالية (الفلاحون الأغنياء) من جهة أخرى

ان الدولة البورجوازية التي حلت مكان الدولة الاقطاعية بعد الثورة البورجوازية هي بطبيعتها الطبقية ، اداة بين أيدي الرأسماليين لاستعباد طبقتي العمال والفلاحين واضطهادهما . فهي تصون الملكية الرأسمالية الخاصة لوسائل الانتاج ، وتضمن استثمار الشغيلة ، وتقمع نضالهم ضد النظام الرأسمالي

ولما كانت مصالح الطبقة الرأسمالية تتعارض كل التعارض مع مصالح الغالبية العظمى لجماهير السكان ، تضطر البورجوازية إلى ستر الطبيعة الطبقية لدولتها بشتى الأساليب . انها تبذل قصارى جهدها لابرازها كدولة « الديمقراطية الصرف » أي كدولة فوق الطبقات ، كدولة للشعب كله كما يزعمون غير ان (الحرية) البورجوازية ليست في الواقع غير حرية رأس المال باستثمار عمل الآخرين ، كما ان (مساواتها) ليست إلا ستاراً لاخفاء اللامساواة الفعلية القائمة بين المستثمِر والمستثمَر ، بين الانسان المتخم والانسان الجائع ، بين مالكي وسائل الانتاج وجماهير البروليتاريين الذين لا يملكون سوى قوة عملهم ، وتعمد الدولة البورجوازية إلى قمع نضال الجماهير الشعبية مستندة إلى جهازها الاداري وشرطتها ، وجيشها ومحاكمها وسجونها ومعسكرات اعتقالها وغير ذلك من وسائل الاكراه والقمع والعمل الفكري الذي تقوم به البورجوازية للابقاء على سيطرتها ليس إلا تكملة ضرورية لوسائل الاكراه تلك والعمل الفكري يشمل الصحافة البورجوازية ، والراديو ، والسينما والعلم والفن البورجوازي والكنيسة الخ ان الدولة البورجوازية هي اللجنة التنفيذية لطبقة الرأسماليين . وهدف الدساتير البورجوازية هو تعزيز النظام الاجتماعي الذي يجلب الأرباح والخيرات للطبقات المالكة وتعلن الدولة البورجوازية ان الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وهي أساس النظام الرأسمالي ، على انها شيء مقدس لا يمس .

ان أشكال الدولة البورجوازية كثيرة التنوع ولكنها ذات جوهر واحد ، ففي هذه الدول جميعاً تمارس البورجوازية ديكتاتوريتها وتحاول بشق الوسائل الابقاء على نظام استثمار رأس المال للعمل المأجور وتعزيز هذا النظام .

وكلما تطور الانتاج الرأسمالي الكبير ، تعاظمت صفوف البروليتاريا وتزايد وعيها لمصالحها الطبقية وتقدمت سياسياً ونظمت نفسها للنضال ضد البورجوازية .

ان البروليتاريا هي طبقة الشغيلة المرتبطة بالانتاج الكبير الذي هو الشكل الطليعي للاقتصاد

« ونظرا للدور الاقتصادي الذي تؤديه البروليتاريا في الانتاج الكبير فهي وحدها قادرة على ان تكون طليعة جماهير الشغيلة والمستثمرين » . (لينين : « الدولة والثورة » . ص ٢٨ ، المنشورات الاجتماعية ، باريس سنة ١٩٤٧).

ولما كانت البروليتاريا الصناعية أشد طبقات المجتمع الرأسمالي ثورية وأكثرها تقدماً ، فهي مدعوة إلى أن تجمع حولهـــا جماهير الشغيلة من الفلاحين وجميع الفئات المستثمَرة من الناس ، لتقودها إلى النضال في سبيل القضاء على الاستثمار الرأسمالي ، وتحويل المجتمع على أسس اشتراكية

الفصل الخامس

الأجـــور

ثمن قوة العمل – طبيعة الأجور

لقوة العمل ، في أسلوب الانتاج الرأسمالي ، قيمة كغيرها من البضائع ان قيمة قوة العمل المعبر عنها بالنقد هي قوة العمل ويتميز ثمن قوة العمل عن أثمان البضائع الأخرى فعندما يبيع المنتج مثلاً ، قماشاً في السوق ، فمبلغ النقد الذي يتقاضاه ليس سوى ثمن البضاعة المباعة . وعندما يبيع العامل البروليتاري الرأسمالي قوة عمله ويتقاضى لقاءها مقداراً معيناً من النقد ، بشكل أجر ، لا يبدو هذا المقدار من المال كثمن للبضاعة ، وهي قوة العمل ، بل يبدو بمثابة ثمن للعمل

ويرجع ذلك إلى أسباب عدة : اولاً لأن الرأسمالي يؤدي للعامل أجره بعد أن يكون العامل قد أنجز عمله ، وثانياً لأن الأجر يقوم على أساس الوقت الذي استغرقه العمل (ساعات ، أياماً ، أسابيع) أو على أساس كمية البضاعة المنتجة ولنأخذ المثال الذي ضربناه آنفاه لنفترض ان العامل يشتغل اثنتي عشرة ساعة في اليوم ، وينتج ، خلال ست ساعات ما قيمته ستة دولارات ، وهو ما يعادل قيمة عمله ، كما ينتج خلال الساعات الست التالية ما قيمته ستة دولارات تشكل القيمة الزائدة التي يتملكها الرأسمالي . ويؤدي رب العمل للعامل البروليتاري الذي استأجره لعمل يوم كامل ستة دولارات لقاء عمل الساعات الاثنتي عشرة التي تؤلف يوم العمل . ومن هنا جاء المظهر الخداع الذي يوهمنا بأن الأجر هو ثمن العمل وان الدولارات الستة هي كل ما ينبغي اداؤه عن يوم العمل البالغ اثنتي عشرة ساعة والواقع ان الدولارات الستة لا تمثل إلا القيمة اليومية لقوة العمل بينما خلق عمل العامل البروليتاري قيمة تساوي اثنتي عشرة دولاراً وإذا كانت المؤسسة تدفع الأجر وفقاً لكمية المنتوج ، جاء المظهر يوهمنا بأن العامل قد تقاضى أجره عن العمل الذي بذله في انتاج كل واحدة من السلع المصنوعة أي انه تقاضى تماماً هذه المرة أيضاً ، تعويضاً كاملاً لقاء العمل الذي بذله .

وليس هذا المظهر الخداع خطأ يرتكبه الناس مصادفة ، وانما تولده شروط

الانتاج الرأسمالي نفسها حيث الاستثمار مغطى ومقنع ، وحيث تظهر العلاقات بين رب العمل والعامل الأجير ، بشكل مشوه ، فتبدو و كأنها علاقات بين مالكي بضائع متساويين

والواقع ان اجر العامل المأجور ليس قيمة عمله أو ثمنه ، وإذا كنا سلمنا بأن العمل هو بضاعة ذات قيمة ، فينبغي أن يكون في الامكان قياس حجم هذه القيمة ، فينبغي بالبداهة ، أن يقاس حجم « قيمة العمل » ، كأية بضاعة أخرى بكمية العمل الذي تحتويه ان هذه الفرضية تؤدي بنا إلى حلقة مفرغة العمل يقاس بالعمل (٤)

وفضلاً عن ذلك ، إذا أدى الرأسمالي للعامل « قيمة عمله » أي كل عمله فلن يبقى ثمة مصدر لاثراء الرأسمالي ، ولا قيمة زائدة يحصل عليها ، وبتعبير آخر لن تبقى ثمة امكانية لوجود أسلوب رأسمالي للانتاج

ان العمل هو خالق قيمة البضائع ، ولكنه ، بذاته ، ليس بضاعة ولا يمكن أن تكون له قيمة . وما يسمى ، عـادة ، « قيمة العمل » ليس ، في الواقع ، سوى قيمة قوة العمل

ليس العمل هو الذي يشتريه الراسمالي في السوق ، وإنما يشتري بضاعـة خاصة هي قوة العمل . ان استهلاك قوة العمل ، أي بذل العامل طاقته العضلية والعصبية والعقلية ، هو عملية العمل وتظل قيمة قوة العمل ، دائماً ، أقل من القيمة التي خلقها من جديد عمل العامل ، وليس الأجر الا تعويضاً عن جزء من يوم العمل ، أي وقت العمل الضروري ، ولكن ، بما ان الأجر يبدو بشكل تعويض عن العمل ، يتولد عندنا انطباع بأن يوم العمل قد عوض عنه بكامله . ولهذا يصف ماركس الأجر في المجتمع البورجوازي بأنه شكل القيمة المحوّل ، أو الشكل المحوّل لثمن قوة العمل .

ان أجر العمل ليس في حقيقته كما **يُتخيّل**، أي ليس **قيمة العمل** (أو ثمنه) ولكنه شكل مقنع **لقيمة قوة العمل** (أو ثمنها) (ماركس وانجلز : نقـد منهاجي غوتا وايرفورت ، ص ٣٠ ، المطبوعات الاجتماعية باريس ، ١٩٥٠)

ان الأجر هو التعبير النقدي عن قيمة قوة العمل أو ثمنها ، ويبدو في مظهره الخارجي كأنه ثمن العمل .

في نظام الرق ، لم تكن تقوم بين السيد والعبد مبادلات بيع وشراء لقوة العمل ، فالعبد هو ملك السيد . ولهذا يبدو عمل العبد كله كانه عمل مجاني ، وحتى جزء العمل الذي يغطي نفقات معيشة العبد يبدو ، كانه عمل غير معوض عنه ، عمل السيد .

وفي المجتمع الاقطاعي ، كان العمل الضروري الـذي يقوم بـه الفلاح في استثماراته والعمل الفائض الذي يقوم به في ارض السيد ، محددين بالزمان والمكان وفي النظام الراسمالي يبدو حتى العمل غير المدفوع الاجر ، الذي يقوم به العامل المأجور ، وكأنه عمل قد دفعت اجرته .

ويخفي الأجر جميع آثار تقسيم يوم العمل إلى وقت عمل ضروري ووقت عمل اضافي، إلى عمل مدفوع الأجر وعمل غير مدفوع الأجر ، وهكذا يحجب علاقة الاستثمار الرأسمالي .

الأشكال الرئيسية للأجور

الاشكال الرئيسية للاجور هي : الاجر على أساس الوقت، والأجر على القطعة .

الاجر على أساس الوقت هو شكل من أشكال الأجر يتوقف فيه مقدار ما يتقاضاه العامل على الوقت الذي يصرف في العمل من ساعات وأيام وأسابيع وشهور. وهكذا تنقسم الأجور إلى أجر بالساعة أو أجر باليوم أو أجر بالأسبوع أو أجر بالشهر. ويتفاوت الأجر الفعلي للعامل تبعاً لمدة يوم العمل حتى ولو كان حجم الأجر بالوقت واحداً . أن مقياس أجر العامل لقاء العمل الذي يقدمه ، على أساس الوحدة الزمنية، هو ثمن ساعة عمل . ومع ان العمل كما أسلفنا آنفاً ، ليس له ، في حد ذاته ، قيمة ، وبالتالي ليس له ثمن ، فنحن نعتمد ، لتحديد حجم أجر العامل ، التسمية الاصلاحية « ثمن العمل » ان الوحدة القياسية «لثمن العمل » هي التعويض عن ساعة عمل أو ثمنها . وهكذا اذا كانت المدة الوسطية ليوم العمل اثنتي عشر ساعة ، واذا كانت القيمة الوسطية اليومية لقوة العمل تساوي ستة دولارات ، فإن الثمن الوسطي لساعة العمل هو (٦٠٠سنت ÷ ١٢) أي ما يعادل خمسين سنتاً

ويتيح الاجر بالوقت للرأسمالي الامعان في استثمار العامل باطالة يوم العمل وانقاص ثمن ساعة العمل ، وذلك بابقائه الاجر اليومي أو الأسبوعي أو الشهري على حاله دون تغيير ولنفترض ان الاجر اليومي بقي كالسابق ، ستة دولارات ولكن يوم العمل زاد من اثنتي عشرة ساعة إلى ثلاث عشرة ساعة ، ففي مثل

هذه الحال نرى ثمن ساعة العمل (٦٠٠سنت ÷ ١٣) يتدنى من ٥٠ سنتاً إلى ٤٦
وقد يضطر الرأسمالي، رضوخاً لمطالب العمال، إلى زيادة الأجر اليومي(وبالنسبة نفسها زيادة الأجور الأسبوعية والشهرية) ومع ذلك يمكن ان يظل ثمن ساعة العمل على حاله . هذا اذا لم ينقص عما كان عليه وهكذا ، فاذا زاد الأجر اليومي من ستة دولارات إلى ستة دولارات وعشرين سنتاً ، واذا زاد يوم العمل من اثنتي عشر ساعة إلى أربع عشرة ساعة يهبط ثمن ساعة العمل (٦٢٠سنتاً÷١٤) إلى ٤٤ سنتاً

ويعني تشديد وتيرة العمل ، في جوهره ، انخفاض الثمن المقرر لساعة العمل. لأن الزيادة في صرف الطاقة (وهو ما يعادل فعلا تمديد يوم العمل) يبقى الاجر على حاله وعندما يتدنى ثمن ساعة العمل ، يضطر العامل البروليتاري ، في سبيل العيش ، إلى القبول بتمديد جديد ليوم العمل . ان تمديد يوم العمل وزيادة شدته زيادة بالغة ، يؤديان إلى زيادة في انفاق قوة العمل . وكلما كان الأجر المقرر لساعة العمل ادنى ، كانت كمية العمل اكبر ، أو كان يوم العمل أطول بالنسبة إلى العامل المضطر إلى بذلها لكي يضمن اجراً ولو زهيداً ومن جهة ثانية ، تقتضي أطالة وقت العمل بدورها، تخفيضاً في الاجر المقرر لساعة العمل . ويستفيد الرأسمالي من كون اطالة يوم العمل أو تشديد وتيرته يخفضان الأجر على أساس ساعة العمل .

وعندما تكون شروط بيع البضائع ملائمة ، يعمد الرأسمالي إلى اطالة يوم العمل مدخلاً الساعات الاضافية أي العمل الذي يزيد على المدة المقررة ليوم العمل ولكن ، اذا كانت شروط السوق غير ملائمة ، واذا اضطر الرأسمالي مؤقتاً إلى انقاص حجم الانتاج فسبيله إلى ذلك انقاص يوم العمل بادخاله مبدأ الاجر على أساس الساعة .

ان الأجر على أساس الساعة يخفض الاجر بصورة ملحوظة عندما يشغل العامل يوم عمل أو أسبوع عمل ناقصين. واذا انقص يوم العمل كما مر في مثالنا، من اثنتي عشرة ساعة إلى ست ساعات ، مع بقاء الاجر بالساعة ، على حاله ، أي خمسين سنتاً ، فان الاجر اليومي الذى يتقاضاه العامل يغدو بجملته ثلاثة دولارات أي أدنى بضعفين من القيمة اليومية لقوة العمل ، وينتج من ذلك ان

العامل لا يخسر فقط عندما يطول يوم العمل ، بل يخسر أيضاً حين يضطر إلى العمل وقتاً غير كامل .

« يستطيع الراسمالي الان ان يسلب العامل كمية معينة من الاضافي ، دون ان يتيح له وقت العمل الضروري لاعالة نفسه ، كما يستطيع الراسمالي ان يزيل كل انتظام في العمل ، بصورة كيفية ، وتبعا لاهوائه ومصالحه الانية، فتتناوب عنده فترات الافراط في العمل وفترات البطالة الجزئية او حتى الكاملة. (ماركس رأس المال ، الكتاب الاول ، الجزء الثاني ، ص ٢١٦)

عندما يدفع الأجر على أساس الوقت ، لا يكون حجم أجر العامل ، تابعاً بصورة مباشرة ، لدرجة شدة العمل فان ازدادت شدة العمل لا يزيد معها الأجر على أساس الوقت، بل يهبط في الواقع ، ثمن ساعة العمل. ويعمد الرأسمالي، بغية تشديد الاستثمار إلى تعيين مراقبين خاصين يسهرون على تقيد العمال بنظام الطاعة الرأسمالية للعمل ويسهرون كذلك على استمرار ازدياد شدة العمل

طبق الاجر على اساس الوقت منذ المراحل الاولى لتطور الراسمالية ، عندما كان رب العمل ، يسعى الى زيادة القيمة الزائدة عن طريق اطالة يوم العمل دون ان يجابه اية مقاومة منظمة من جانب العمال . ولكن الاجر على اساس الوقت يبقى في المرحلة العليا من الراسمالية . وكثيرا ما يجني الراسمالي من هذا الشكل للاجر فوائد عديدة : فعندما يزيد الراسمالي سرعة الآلات يرغم العمال على العمل بوتيرة اشد دون ان يزيد اجورهم بالمقابل .

ان **الأجر بالقطعة** هو شكل للأجر يتوقف فيه حجم أجر العامل على كمية البضائع أو القطع المصنوعة خلال وحدة زمنية أو على عدد عمليات العمل المنجزة في الأجر المدفوع على أساس الوقت ، يقاس العمل بمدته ، وفي الأجر بالقطعة ، يقاس العمل بكمية البضائع المصنوعة (أو العمليات المنجزة) التي يدفع أجر كل منها وفق تعرفة معينة .

وعندما يضع الرأسمالي التعرفات يأخذ بعين الاعتبار أولاً ، الأجر اليومي المدفوع على أساس الوقت وثانياً كمية البضائع أو القطع التي أنجزها العامل خلال يوم ، ويعتمد الرأسمالي عادة ، كمعدل لذلك ، أعلى مردود يقدمه العامل فاذا كان متوسط الأجر على أساس الوقت ، في أحد فروع الانتاج ، ستة دولارات في اليوم ، وإذا بلغت كمية البضائع المصنوعة من نوع معين ستين قطعة ، فان التعرفة المقررة على أساس القطعة التي تعتمد كأجر لبضاعة أو قطعة ما ، هي عشر سنتات . ويقرر الرأسمالي التعرفة على أساس القطعة ، بشكل يجعل أجر

الساعة (واليوم والاسبوع) لا يزيد على الأجر بالوقت وهكذا نجد أن الأجر بالقطعة هو ، في أساسه ، شكل محور للأجر بالوقت

انالأجر بالقطعة يوهمنا، أكثر من الأجر بالوقت، بأن العامل يبيعللرأسمالي لا قوة عمله ، بلعمله ، ويتقاضى عنه أجراً كاملاً يتناسب ومقدار المنتوجالمقدم.

ويؤدي الأجر الرأسمالي بالقطعة إلى ازدياد مستمر في شدة العمل ، ويسهل على رب العمل في الوقت نفسه ، مراقبة العمل ، وتجري مراقبة درجة شدة العمل ، هنا ، بواسطة كمية المنتوجات ونوعيتها ، التي ينبغي على العامل أن يصنعها ليكسب وسائل عيشه الضرورية. والعامل مرغم على زيادة مردوده من القطع ، وعلى العمل بشدة متزايدة باستمرار ولكن ، ما أن تبلغ فئة من العمال ، مهما كان شأنها ، مستوى جديداً عالياً في شدة العمل ، حتى يعمد الرأسمالي إلى انقاص التعرفات بالقطعة . وعندما تنقص التعرفة بالقطعة إلى النصف مثلاً ، في الحالة التي أشرنا اليها ، يترتب على العامل ، ليحافظ على أجره السابق ، ان يعمل ضعف ما كان يعمل سابقاً ، أي انه يرغم على مضاعفة وقت عمله أو زيادة شدة العمل حتى يتسنى له أن ينتج في يوم واحد لا ستين قطعة بل مئة وعشرين .

« يحاول العامل المحافظة على حجم اجره بزيادة عمله ، وذلك اما بزيادة ساعات عمله او بتقديمه منتوجا اكثر في الساعة نفسها ، وينجم عن ذلك انه بمقدار ما يزيد عمله ، يتنافص اجره » . (ماركس « العمل المأجور والرأسمال » يعقبه « الاجور والاسعار والارباح » ، ص ٤٢ ، المنشورات الاجتماعية ، باريس ، ١٩٥٢) .

تلكم هي الخاصة الرئيسية للأجر بالقطعة ، في النظام الرأسمالي وكثيراً ما تطبق ، معاً ، أشكال الأجر بالوقت وبالقطعة في مؤسسات واحدة وليس هذان الشكلان للأجور ، في النظام الرأسمالي ، الا طريقتين مختلفتين يستهدفان تشديد استثمار الطبقة العاملة

ان « الأجر الرأسمالي بالقطعة » هو أساس أنظمة الاستثمار الفائق الحد المطبقة في البلدان الرأسمالية

أنظمة الأجور في ظل الاستثمار الجهنمي

ان السمة الرئيسية التي تلازم الأجر بالقطعة في الرأسمالية هي التزايد الفائق

الحد في وتيرة العمل ، هذا التزايد الذي يستنزف قوى العامل كلها في حين أن الأجر لا يعوض النفقات المتزايدة من قوة العمل ، وإذا حصل تجاوز فترة أو وتيرة معينتين من العمل ، لا ينفع أي تعويض اضافي في تلافي التدمير الذي يصيب قوة العمل

وبصورة عامة يؤدي استخدام طرق تنظيم العمل المنهكة ، في المؤسسات الرأسمالية ، إلى ارهاق قوى العامل العضلية والعصبية في نهاية اليوم ، فينتج عن ذلك هبوط في انتاجية العمل . ويلجأ الرأسمالي سعياً وراء زيادة القيمة الزائدة، إلى ضروب من **أنظمة الأجور المبنية على الارهاق** ، ابتغاء الحصول على وتيرة عالية في العمل طوال اليوم ويرمي « التنظيم العلمي للعمل » في النظام الرأسمالي إلى الأهداف نفسها أن أوسع أشكال هذا التنظيم انتشاراً مع ما يرافقها من أنظمة للأجور تستنفد تماماً قوة العمل ، هي التيلرية والفوردية وعلى أساسها يقوم مبدأ زيادة الوتيرة في العمل إلى أقصى حدودها

تقوم التيلرية (نظام يحمل اسم واضعه المهندس الاميركي ف . تيلر) في جوهرها ، على ما يلي : ينتقي من المؤسسة اقوى العمال وامهرهم ، ثم يحملون على العمل باقصى ما يمكن ان تبلغه وتيرة العمل ، ويقاس تنفيذ كل عملية بالثواني واجزاء الثانية ، وعلى اساس معطيات قياس الزمن ، يقام نظام الانتاج ومعدلات وقت العمل وتفرض على جميع العمال . وعندما يتخطى المعدل — اي « المهمة » — ينال العامل اضافة زهيدة على اجره اليومي بشكل علاوة ، واذا فاته بلوغ المعدل يدفع له اجر وفق تعرفات متدنية كثيرا . ويستنفد التنظيم الراسمالي للعمل وفق طريقة تيلر قوى العامل ويجعل منه آلة تنفذ بصورة ميكانيكية الحركات نفسها .

ويورد لينين مثلا ملموسا (تحميل الحديد الصب) يظهر فيه كيف استطاع الرأسمالي ، بعد ادخال الطريقة التيلرية لانجاز احدى العمليات ، انقاص عدد العمال من ٥٠٠ عامل الى ١٤٠ عاملا اي ٧٢ بالمائة . فتمكن من رفع وتيرة العمل ، بصورة هائلة ، ومن زيادة معدل المردود اليومي الذي يقدمه العامل المكلف بالتحميل من ١٦ الى ٥٩ طنا اي نسبة ٢٧٠ بالمائة . والعامل اذ ينجز في يوم واحد عملا كان يقتضي ثلاثة ايام او اربعة يرى اجره يزيد اسميا (وفي الايام الاولى فقط) بما يعادل ٦٣ بالمائة من مجموع الاجر السابق . وبعبارة اخرى ، عندما اعتمد هذا النظام لدفع الاجور ، نقص الاجر اليومي للعامل فعلا بالقياس الى نفقات العمل بما مقداره ٥٦،٥ بالمائة . « وينجم عن ذلك كما كتب لينين ان الراسمالي يسلب العامل خلال الساعات التسع او العشر ، جهدا يساوي ثلاثة اضعاف الجهد السابق ، ويستنزف قواه دون رحمة ، ويمتص بسرعة تعادل ثلاثة اضعاف السرعة السابقة ، كل جزء من الطاقة العصبية والعضلية التي يتمتع بها العبد المأجور ، واذا اختطفه الموت مبكرا ،

فالكثيرون غيره ينتظرون دورهم على باب المصنع » (لينين « النظام العلمي لاعتصار عرق العامل » المؤلفات ، الجزء الثامن عشر ، ص ٥٥٦ ، الطبعة الروسية) . وقد وصف لينين هذا الشكل في تنظيم العمل واجر العامل بالنظام العلمي لاعتصار عرق العامل .

«تستهدف طريقة تنظيم العمل والاجر التي ادخلها « ملك السيارات الاميركي هـ . فورد » وكثير من الرأسماليين الاخرين ، (ونعني بها نظام الفوردية) الغاية نفسها وذلك يسحب من العامل اكبر قدر من القيمة الزائدة عن طريق ايصال الوتيرة في العمل الى حدها الاقصى ويصلون الى مبتغاهم بزيادة السرعة اللازمة لسير العمل على اساس السلسلة في الانتاج ، وبادخال انظمة الاجور القائمة على الاستثمار الفائق للحد . وتتيح ببساطة العمليات اللازمة لنظام السلسلة في الانتاج في مؤسسة فورد ، استخدام العمال غير الموصوفين على نطاق واسع واعطاءهم اجور متدنية . ولا تقترن زيادة وتيرة العمل الهائلة في شدتها بزيادة في الاجور او بانقاص ليوم العمل . فتنفد قوى العامل بسرعة ويغدر عاجزا ، فيصرف من المؤسسة ، بسبب عجزه ، ويضم الى صفوف العاطلين عن العمل .

ويتمكن الرأسماليون ايضا من تشديد استثمار العمال عن طريق انظمة اخرى للعمل والاجور ، وهذه الانظمة هي اشكال من التيلرية والفوردية ، ولنذكر مثلا من بين هذه الانظمة نظام هانت (الولايات المتحدة) . فخلافا لنظام الاجر بالقطعة المطبق في طريقة تيلر ، يستند نظام هانت الى الاجر القائم على اساس الزمن والعلاوات . تعين للعامل « مهمة » ويحدد له اجر مضمون متدن كثيرا لقاء الوحدة من وقت العمل ، بصرف النظر عن تنفيذ المعدل وتدفع للعامل الذي ينجز « المهمة » اضافة على الحد الادنى المضمون للاجر، اي علاوة ويقوم نظام هلسي (الولايات المتحدة) على اساس دفع العلاوة لقاء « الوقت المقتصد » وبشكل اضافة على « الاجر الوسطي المدفوع » لقاء ساعة العمل . وتبعا لهذه الطريقة نرى مثلا انه اذا تضاعفت وتيرة العمل يدفع لقاء كل ساعة « مقتصدة » علاوة تبلغ ثلث اجرة الساعة . وفي مثل هذه الظروف ، يتناقص اجر العامل ، بالنسبة الى العمل الذي صرفه بمقدار ما تشتد وتيره العمل وترتكز الى هذه الاسس نفسها ، طريقة روان في انكلترا

وتدخل في عداد الوسائل التي تستهدف زيادة القيمة الزائدة والتي ليست سوى خدعة للعمال ، طريقة ما يسمى مشاركة العمال في الارباح فالرأسمالي بحجة اثارة اهتمام العمال بزيادة ربعية المؤسسة ينقص الاجر الاساسي ، ويفرز رصيدا « يسميه رصيد توزيع الارباح على العمال » . ثم يعاد للعامل مثلا ، في نهاية العام وبشكل «ارباح» ما سبق ان اقتطع من اجره. ويتقاضى العامل الذي يشارك في الارباح في نهاية المطاف ، مقدار من المال يقل عن الاجر المعتاد . ويستهدف الرأسماليون الغاية نفسها ، عندما يعمدون الى وضع عدد من اسهم احدى المؤسسات بين ايدي العمال »

وترمي أحابيل الرأسماليين ، أيا كان نظام الأجر إلى سحب أكبر قدر ممكن من القيمة الزائدة ، ويلجأ أرباب العمل إلى مختلف الوسائل لتسميم أذهان العمال

بالفائدة المزعومة التي يجنونها إذا زادت وتيرة العمل وانقصت الأجور على أساس وحدة الانتاج وإذا زادت ريعية المؤسسة وهكذا يعمل الرأسماليون جاهدين لاضعاف مقاومة البروليتاريا التي تجابه رأس المال ولاشاعة الفرقة بين صفوفها وحرمان العمال الانتظام في نقابات لهم، والحيلولة دون اشتراكهم في الاضرابات.

ورغم تعدد أشكال الأجر بالقطعة، في النظام الرأسمالي، يظل جوهر الأجر على حاله فمع تزايد الوتيرة في العمل وزيادة الانتاجية، يتناقص أجر العامل فعلاً وتزداد المداخيل التي يجنيها الرأسمالي

الأجر الاسمي والأجر الفعلي

كان الأجر العيني للعمال الأجراء في المراحل الأولى من تطور الرأسمالية، الشكل الأكثر انتشاراً للتعويض على العمل، إذ يقدم للعامل سكن وغذاء ضئيل وقليل من المال

« بقي الاجر العيني قائما الى حد ما، في فترة انتشار الآلة، وكان يطبق مثلا، في الصناعة الاستخراجية وفي صناعة النسيج في روسيا ما قبل الثورة. وكان الاجر العيني منتشرا في الزراعة الراسمالية، التي تعتمد العمال الزراعيين، وفي بعض الصناعات في البلاد الراسمألية او في المستعرات او البلدان التابعة ان اشكال الاجر العيني كثيرة التنوع ويجعل الرأسماليون العمال في وضع يرغمهم على استلاف المنتوجات من مخزن المصنع وعلى السكنى في بيوت المنجم او المزرعة، بشروط مرهقة يقررها رب العمل... الخ » ويستثمر الراسمالي بادائه الاجر عينا، العامل المأجور، لا بصفته بائع قوة عمله وحسب بل بصفته مستهلكا ايضا .

ان الأجر **النقدي** سمة يتصف بها شكل الانتاج الرأسمالي المتطور .

وعلينا التمييز بين الأجر الاسمي والأجر الفعلي . **الأجر الاسمي** : هوالأجر معبراً عنه بالنقد، أي عبارة عن مبلغ من النقد يتناوله العامل لقاء قوة العمل التي باعها للرأسمالي ولا يعطي الأجر الاسمي بحد ذاته، فكرة عن المستوى الحقيقي لأجر العامل. إذ يمكن أن يظل هذا الأجر الاسمي على حاله، ولكن إذا ارتفعت في الوقت نفسه، أسعار حاجيات الاستهلاك والضرائب، انخفض الاجر الفعلي للعامل، وقد يزيد الاجر الاسمي أيضاً . ولكن إذا زادت تكاليف المعيشة طوال هذه الفترة أكثر من ازدياد الأجر الأسمي، انخفض الأجر الفعلي .

ان **الأجر الفعلي** وهو ما يعبر عنه بوسائل معيشة العامل بعين الكمية والنوع لحاجيات الاستهلاك والخدمات التي يستطيع العامل أن يوفرها لنفسه بأجره النقدي ، وعلينا أن ننطلق في تحديد حجم الأجر الفعلي للعامل ، أولاً من مستوى الأجر الاسمي وثانياً من مستوى أسعار حاجيات الاستهلاك والخدمات وأجور السكن والضرائب التي يدفعها العامل .

تعمد الاحصاءات البورجوازية إلى تشويه الحقيقة عند تحديدها المستوى الوسطي للأجر: فتضع ، في مصاف الأجور ، المداخيل التي تجنيها الفئات القائدة من البيروقراطية الصناعية والمالية (مديرو المؤسسات والمصارف ، الخ) ولا تدخل في الحساب إلا أجر العمال الموصوفين ، وتستبعد أجر الغالبية العظمى من العمال غير الموصوفين وذوي الأجر الزهيد من البروليتاريا الزراعية ، كما لا تأخذ بعين الاعتبار الجيش اللجب من العاطلين عن العمل كلياً أو جزئياً ، ولا ارتفاع أسعار حاجيات الاستهلاك الضرورية والضرائب المقررة ، كما تلجأ إلى طرق من التزوير لتظهر الوضع الحقيقي للطبقة العاملة في النظام الرأسمالي بمظهر حسن.

ولكن لا يمكن حتى للاحصاءات البورجوازية المزورة أن تخفي واقع أن الأجر في النظام الرأسمالي لا يمكن أن يؤمن لأكثرية العمال الحد الأدنى للمعيشة ، نظراً لمستواه المتدني ، ولاشتداد غلاء المعيشة ولتعاظم البطالة .

في عام ١٩٣٨ ، قدر الاقتصاديون البورجوازيون في الولايات المتحدة على اساس معدلات متدنية جدا ، ان الحد الادنى للمعيشة ، بالنسبة الى عائلة عامل مؤلفه من اربعة اشخاص يبلغ ٢١٧٧ دولارا في السنة ، وفي عام ١٩٣٨ كان الحد الوسطي للاجر السنوي الذي يتلقاه العامل الصناعي في الولايات المتحدة هو ١١٧٦ دولارا اي اكثر بقليل من نصف الحد الادنى للمعيشة . واذا حسبنا العاطلين عن العمل نرى ان هذا الاجر يتدنى الى ٧٤٠ دولارا سنويا اي ما يعادل ثلث الحد الادنى فقط ، وفي عام ١٩٣٧ كان الحد الادنى الضروري لعائلة عمالية متوسطة الحال في انكلترا كما قدره الاقتصاديون البورجوازيون ٥٥ شلنا في الاسبوع . ووفقا للمعطيات الرسمية نرى ان ٨٠ بالمائة من عمال صناعة الفحم الحجري ، و ٧٥ بالمائة من عمال الصناعة الاستخراجية (ما عدا صناعة الفحم الحجري) و ٥٧ بالمائة من عمال المؤسسات البلدية في انكلترا ، كانوا يكسبون اجورا تقل عن هذا الحد الادنى للمعيشه .

انخفاض الأجر الفعلي في النظام الرأسمالي

وضع ماركس ، استناداً إلى تحليل أسلوب الانتاج الرأسمالي ، القانون الأساسي التالي المتعلق بالأجور :

« ان الاتجاه العـــام في الانتاج الرأسمالي لا يؤدي إلى رفع الأجر الوسطي المألوف بل يؤدي إلى تخفيضه » . (ماركس : « العمل بالاجرة ورأس المال » يعقبه « الاجر والسعر والربح » ، ص ١١٤)

ان الاجر بصفته سعر قوة العمل ، يحدد قانون القيمة ، كسعر أية بضاعـة أخرى وتتذبذب أسعار البضائع ، في الاقتصاد الرأسمالي ، حول قيمتها بتأثير العرض والطلب ، ولكن سعر قوة العمل ، خلافاً لأسعار كافة البضائع الأخرى يتذبذب كقاعدة عامة ، حول مستوى هو أدنى من قيمتها

ان تدني الأجر عن قيمة العمل مرده **البطالة** والرأسمالي يريـد شراء قوة العمل بأبخس الأسعار وفي حالة البطالة ، يتجاوز عرض قـــوة العمل الطلب عليها. ان ما يميز قوة العمل البضاعة عن سواها من البضائع ، هو انالبروليتاري لا يستطيـع ارجاء بيعها وهو مرغم كي لا يموت جوعاً ، على أن يبيعها طبق الشروط التي يفرضها الرأسمالي ، وعليه في فترات البطالة الكاملة أو الجزئية ، ألا يتقاضى أي أجر أو يتقاضى أجراً مخفضاً وتزيـد البطالة في حدة التنافس بين العمال ، ويستفيد الرأسمالي من ذلك فيدفع للعامل أجراً يقل عما تساويـه قيمة قوة العمل ، وهكذا تؤثر الحالة البائسة التي يتردى فيها العاطلون عنالعمل الذين يشكلونجزءاً لا يتجزأ من الطبقةالعاملة ، على الوضع المادي للعمال العاملين في الانتاج ، وهذا يؤدي إلى تخفيض مستوى أجورهم .

ثم ان ادخال الآلة يتيح للرأسماليين امكانيات واسعة ، تسمح بأن يحل ، في ميدان الانتاج ، عمل **النساء والأطفال** مكان عمل الرجـال . وتحدد قيمة قوة العمل بقيمة الوسائل الضرورية لمعيشة العامل وأسرته ، وهكذا عندما تجتذب النساء والأولاد إلىميدان الانتاج يتناقص الأجر ويغدو ما تصيبه العائلة مجتمعة، ما كان يصيبه سابقاً رب العائلة وحده . وهكذا يتفاقم استثمار الطبقـة العاملة بكاملها . وفي البلاد الرأسماليـة ، تتقاضى العاملات اللائي يقدمن عملاً مساوياً لعمل الرجال أجراً يقل عما يتقاضاه الرجال بنسبة ملحوظة .

وينهب رأس المال القيمة الزائدة باستثمار جامح لليد العاملة من الأطفال ، ويقل أجر الأطفال والمراهقين في جميع البلدان الرأسماليـة والمستعمرات ، عدة أضعاف عن أجر العمال البالغين سن الرشد .

ويقل الاجر الوسطي لعاملة من العاملات ، عن الاجر الوسطي العام ، في الولايات المتحدة (عام ١٩٤٩) ٤٢ بالمائة وفي انكلترا (عام ١٩٥١) ٤٦ بالمائة ، وفي المانيا الغربية (عام ١٩٥١) ٤٢ بالمائة وتشتد وطأة هذا التمايز في البلاد المستعمرة والتابعة

وفي الولايات المتحدة عام ١٩٤٩ ، ووفقا لمعطيات هي اقل من الواقع ، يعتبر في عداد العمال المأجورين ٣٠٣ مليون طفل ومراهق ان يوم العمل للاطفال والمراهقين طويل جدا ففي معامل النشاء ومعامل الفواكه المجففة واللحوم وفي المصانع والمؤسسات التي تعمل في تنظيف الملابس **يعمل الاطفال من ١٢ الى ١٣ ساعة يوميا .**

ومن المألوف في **اليابان بيع الاطفال للعمل في المصانع . وكانت اليد العاملة من الاطفال تستخدم بكثرة في روسيا القيصرية ، وكان قسم كبير نسبيا من عمال مصانع النسيج وبعض المؤسسات الاخرى يتألف من اطفال تتراوح اعمارهم بين ٨ و ١٠ سنوات ، ويشكل الاطفال في صناعة القطن في الهند ، نسبة تبلغ من ٢٠ الى ٢٥ بالمائة من مجموع العمال**

ويستثمر الرأسمال اليد العاملة من الاطفال بأشكال تتميز بوحشيتها ، ولا سيما في البلدان المستعمرة والتابعة . ففي مصانع النسيج والتبغ في تركيا ، يعمل اطفال تتراوح اعمارهم بين ٧ و ١٤ سنة ، خلال يوم عمل كامل تماما كما يعمل البالغون .

ويسبب الأجر المنخفض الذي تتقاضاه العاملات واستثمار الأطفال ، امراضاً شتى ، كما يسبب زيادة في عدد الوفيات بين الاطفال ، ويترك أثراً مشؤوماً في تربية الأجيال الجديدة وتثقيفها

ان انخفاض الاجر الفعلي للعمال ، يسببه أيضاً كون قسم كبير من العمال الاكفاء تتفاقم أوضاعهم مع تطور الرأسمالية ، فان قيمة قوة العمل تتضمن أيضاً ، كما أشير آنفاً، النفقات التي يستلزمها مران الشغيل المتدرج ينتج الشغيل الموصوف في وحدة من الوقت ، قيمة أكبر ، وبالتالي ، قيمة زائدة أكبر مما ينتجه العامل غير الموصوف ان الرأسمالي ملزم بأن يؤدي لقاء العمل الموصوف أكثر مما يؤديه لقاء عمل الشغيلة غير الموصوفين. ولكن مع تطور الرأسمالية والتقدم التكنيكي ، تتجه الحاجة ، من جهة إلى التماس عمال يكونون على جانب كبير من الاختصاص ، قادرين على ادارة الاجهزة المعقدة ، وإلى تبسيط الكثير من العمليات من جهة أخرى ، فلا تبقى ثمة حاجة إلى جزء هام من عمل العمال المتخصصين وتفقد جماعات واسعة العمال الموصوفين اختصاصها ، وتستبعد من الانتاج وترى نفسها مرغمة على عمل لا يتطلب اختصاصاً يعوض عليه بأجر ضئيل.

ان ازدياد تكاليف المعيشة وما تجره معها من انخفاض مستوى الأجر الحقيقي

ينتج ، قبل كل شيء عن الارتفاع المطرد لاسعار الحاجيات الاستهلاكية الشائعة الاستعمال وهذا ما حصل في فرنسا أثر التضخم النقدي في عام ١٩٣٨ فقد زاد سعر المفرق للمواد الغذائية سبعة أضعاف بالنسبة لعام ١٩١٤

وتمتص أجور السكن قسماً كبيراً من أجر العامل . ففي المانيا زادت أجور المساكن من عام ١٩٠٠ إلى ١٩٣٠ ، ٦٩ ٪ وسطياً وفقاً للارقام التي أوردها مكتب العمل الدولي ، كان العمال ينفقون على السكن والتدفئة والاضاءة في الولايات المتحدة ٢٥ ٪ ، وفي انكلترا ٢٠ ٪ ، وفي كندا ٢٧ ٪ من ميزانية العائلة. وفي روسيا القيصرية كانت أجور السكن التي يؤديها العمال تقارب ثلث الأجور التي يتقاضونها.

وثمة مبلغ هام ينبغي طرحه من أصل الأجر وهو ما يؤديه الشغيلة من ضرائب ففي البلدان الرأسمالية الرئيسية كانت الضرائب المباشرة أو غير المباشرة المترتبة على العمال بعد الحرب تمتص على الأقل ثلث الأجور التي تصيبها عائلة العامل.

وثمة وسيلة جد شائعة لانقاص الاجور هي نظـام **الغرامات** . ففي روسيا القيصرية قبل اقرار القانون المتعلق بالغرامات (١٨٨٦) الذي خفف إلى حـد ما من استبداد أصحاب المعامل ، كان ما يقتطع من الأجور ، بشكل غرامات يبلغ في بعض الأحيان نصف الأجر الشهري وكانت الغرامات تفرض في كل مناسبة بسبب « عمل غير متقن » أو « مخالفة للانظمة » أو ثرثرة أو اشتراك في تظاهرة الخ. ولم تكن الغرامات سبيلاً إلى تشديد نظام الطاعة في العمل المفروض من قبل الرأسمالي وحسب ، وانما كانت مورد ربح اضافي للرأسمالي .

ان الاجور المتدنية ، إلى أقصى حد ، التي تنالها البروليتاريا الزراعيـة هي من جملة أسباب تدني الاجور الحقيقية . ويمارس جيش الشغيلة اللجب الفائض في الريف ضغطاً مستمراً على مستوى أجور العمال العاملين في الانتاج في اتجاه تخفيضها.

وهكذا ، مثلا ، كان الاجر الوسطي الشهري للعامل الزراعي في الولايات المتحدة من عام ١٩١٠ الى عام ١٩٣٩ يتذبذب بين نسبتين مئويتين هما ٢٨ و ٤٧ بالمائة من اجر عامل المصنع ، وكان وضع العمال الزراعيين في روسيا القيصرية وضعا قاسيا الى ابعد حد ، وكان الاجر اليومي الوسطي الذي يتقاضاه عامل زراعي موسمي في روسيا في الاعوام ١٩٠١ — ١٩١٠ لقاء يوم عمل يتراوح بين ١٦ و ١٧ ساعة ، يبلغ ٦٩، كوبيكا ، وكان على العامل ، باجره الهزيل هذا الذي يتقاضاه طوال فترة العمل في الحقل ، ان يتدبر امره طوال الشهور الاخرى التي يبقى فيها عاطلا عن العمل بصورة كلية او جزئية .

وهكذا نرى الأجر الحقيقي للطبقة العاملة ينخفض مع تطور أسلوب الانتاج الرأسمالي

وفي عام ١٩٢٤ كانت نسبة الاجر الحقيقي الذي يناله العمال الالمان بالقياس الى مستوى عام ١٩٠٠ يبلغ ٧٥ بالمئة وفي عام ١٩٣٥ ، ٦٦ بالمئة . وكان الاجر الاسمي الوسطي ، في الولايات المتحدة من عام ١٩٠٠ الى عام ١٩٣٨ (مع حسبان العاطلين عن العمل) قد زاد ٦٨ بالمئة ولكن تكاليف المعيشة في الفترة نفسها قد ضربت بـ ٢٫٣ ، الامر الذي رد الاجر الحقيقي للعمال عام ١٩٣٨ الى ٧٤ بالمئة مما بلغه عام ١٩٠٠ ، ونرى في فرنسا وايطاليا واليابان ، بصرف النظر عن البلدان المستعمرة والتابعة ، ان انخفاض الاجر الحقيقي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين كان ملموسا على نحو اكثر منه في الولايات المتحدة . وفي روسيا القيصرية عام ١٩١٣ هبط الاجر الحقيقي لعمال المصانع ٩٠ بالمئة بالنسبة لما كان عليه عام ١٩٠٠

وتتفاوت قيمة قوة العمل بين مختلف البلدان وتتغير الشروط التي تحدد قيمة قوة العمل من بلد لآخر . ومن هنا جاء الفرق في **الأجور بين أمة وأخرى** وكتب ماركس قائلاً انه علينا ، عندما نقارن الأجور في مختلف البلدان أن نأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل التي تسبب تعديلات في حجم قيمة قوةالعمل، كالشروط التاريخية التي اكتنفت تكوين الطبقة العاملة وكذلك مستوى احتياجاتها والنفقات التي يستلزمها تكوُّن العامل ، ودور اليد العاملة المؤلفة من النساءالأطفال ، وانتاجيةالعملووتيرته، وأسعار الحاجيات الاستهلاكية... الخ.

ويلاحظ ان مستوى الأجر ينخفض بصورة خاصة ، في المستعمرات والبلاد التابعة . ورأس المال ، في انتهاجه سياسة قائمة على الاسترقاق والنهب ، ازاء البلدان المستعمرة والتابعة ، يستفيد من الفائض الهام لليد العاملة في تلك البلاد ويؤدي ثمن قوة العمل على أساس سعر يقل كثيراً عن قيمتها فيعامل العمال حسب القومية التي ينتمون اليها . مثلاً ، نرى ان البيض والسود الذين يؤدون عملاً متساوياً يتقاضون أجوراً متفاوتة وفي افريقيا الجنوبية نرى الأجر الوسطي للعامل الأسود يعادل عُشر الأجر الوسطي الذي يتقاضاه العامل الانكليزي . وفي الولايات المتحدة ، نرى أجر الزنوج في المدن يقل عن أجر البيض ٦٠ بالمئة وفي الزراعة ٦٦ بالمئة لقاء العمل نفسه

ان البورجوازية التي تنقص أجور جماهير العمال وتنهب المستعمرات ، توفر لفئة قليلة نسبياً من العمال الموصوفين ، شروطاً مميزة ، وتستخدم البورجوازية

هذه الاريستوقراطية العمالية المكونة من فئات ذوات أجر عال تضم ممثلين عن البيروقراطية في النقابات والتعاونيات ، وقسماً من المشرفين على العمل ، الخ لشق الحركة العمالية ولتسميم أذهان جماهير الكادحين ، مبشرة بالسلم الاجتماعي ووحدة المصالح بين المستثمرين والمستقمَرين .

نضال الطبقة العاملة من أجل زيادة الأجور

يقوم مستوى الأجر في كل بلد على أساس قانون قيمة قوة العمل بعد نضال طبقي ضار بين البروليتاريا والبورجوازية

ثمة حدود للفرق بين الأجر وقيمة قوة العمل . فالشروط الجسدية الصرف هي التي تعين الحد الأدنى للأجر في النظام الرأسمالي ، إذ ينبغي أن يوفر للعامل قدر من وسائل المعيشة ضروري ضرورة مطلقة لحفظ قوة عمله وتجديدها

وعندما يهبط السعر (سعر قوة العمل) الى الحد الادنى هذا ، فانه يهبط الى ما دون قيمة قوة العمل التي لا تستطيع .
عندئذ ان تبرز الا في حالة ضنك وهزال . (ماركس : راس المال ، الكتاب الاول ، الجزء الاول ، ص ١٧٦) .

وعندما يهبط الأجر إلى ما دون هذا الحد الادنى ينجم عنه تسارع متزايد في الدمار المادي لقوة العمل ، وهذا يؤدي إلى انخفاض المستوى الوسطي لحياة العامل وتدني نسبة الولادة ، وزيادة الوفيات في صفوف العمال

ان الحد الأعلى للأجر في النظام الرأسمالي هو قيمة قوة العمل . ويقترب المستوى الوسطي للأجر بدرجات متفاوتة ، من هذا الحد ، تبعاً لنسبة القوى بين الطبقة العاملة والبرجوازية وتنزع البرجوازية في سعيها لاقتناص الأرباح إلى خفض الاجور عن الحد الادنى اللازم للقيام بأود العامل . وتناضل الطبقة العاملة ضد اقتطاع جزء من الأجور ومن أجل رفعها ، وإقامة حد ادنى مضمون للاجور ، ومن اجل اقرار الضمانات الاجتماعية وانقاص يوم العمل وهي تجابه في هذا النضال الطبقة البرجوازية بمجموعها وكذلك الدولة البرجوازية .

وقد بدأ النضال الضاري الذي تخوضه الطبقة العاملة من اجل زيادة الاجور في الوقت الذي ظهرت فيه الرأسمالية الصناعية ، فانطلق اولا في انكلترا ثم في البلدان الرأسمالية الاخرى والمستعمرات .

وبمقدار ما تتكون البروليتاريا كطبقة ، يتحد العمال للنضال من اجل مطالبهم

الاقتصادية ، في نقابات عمالية . وهكذا يجد رب العمل نفسه لا امام بروليتاري منعزل ، بل امام منظمة كاملة ومع نمو النضال الطبقي ، نشأت ، الى جانب المنظمات المهنية المحلية والقومية ، اتحادات نقابية عالمية .

ويشكل الرأسماليون من جهتهم اتحـــادات ارباب العمل ، ويرشون رؤساء النقابات الرجعيين وينظمون جمــاعات من كاسري الاضرابات ويقسمون صفوف المنظمات العمالية ويتوسلون لقمع حركة العمال بالشرطة والجيش والمحاكم والسجون.

ان الاضراب هو من الوسائل الناجعة في نضال العمال لزيادة الاجور وانقاص يوم العمل وتحسين شروط العمل في النظام الرأسمالي. وبمقدار ما تتفاقم النزاعات الطبقية ويقوى تنظيم الحركة البروليتاريـــة في البلدان الرأسمالية والمستعمرة ، تجتذب الحركة الاضرابية ملايين العمال .وعندما يبدي العمال في نضالهم ضدرأس المــال التصميم والصمود ترغم الاضرابات الرأسماليين على قبول شروط المضربين.

ان الدول البرجوازية تجد نفسهــا مرغمة على سن قوانين بشأن الحـد الادنى للاجر وانقاص ساعات يوم العمل وتحديد عمل الاطفال ، بفضل النضال العنيد وحده الذي تخوضه الطبقة العاملة من اجل مصالحها الحيوية

ان للنضال الاقتصادي الذي تخوضه البروليتاريا لرفع مستوى معيشتها اهمية بالغة فالنقابات تستطيـع في حال توفر قيادة صحيحة مفعمة بالوعي الطبقي ان تقاوم بنجاح ، ارباب العمل ان نضال العمال يوقف الى حد ما هبوط الاجور ، غير ان النضال الاقتصادي الذي تقوم بـه الطبقة العامـلة عاجز عن الغاء قوانين الرأسمالية وعن انقاذ العمل من براثن الاستثمار والحرمان .

وتعلم الماركسية اللينينية ، مع تقديرها الدور الهـــام الذي يؤديه النضال الاقتصادي الذي تقوم به الطبقة العاملة ضد البرجوازية ، ان هذا النضال موجه ضد نتائج الرأسمالية لا ضد السبب الاساسي لاضطهاد البروليتاريا وشقائها وهذا السبب هو اسلوب الانتاج الرأسمالي نفسه

وبالنضال السياسي الثوري وحده يمكن للطبقة العامــلة ان تقضي على نظام العبودية المأجورة ، الذي هو مصدر ما تعانيه من اضطهاد اقتصادي وسياسي .

الفصل السادس

تراكم رأس المال واملاق الطبقة العاملة

الانتاج وتجديد الانتاج

لا بد للمجتمع ، ليعيش ويتطور ، من انتاج الخيرات المادية ، والمجتمع لا يستطيع وقف الانتاج كما لا يستطيع وقف الاستهلاك ويستهلك الناس من يوم الى يوم ومن سنة الى اخرى الخبز واللحم والاطعمة الاخرى ، ويبلون الثياب والاحذية ، ولكن عمل الانسان يصنع في الوقت نفسه كميات جديدة من الخبز والالبسة والاحذية ، بالاضافة الى منتوجات اخرى والمدافىء والافران تستهلك الفحم ، ولكن كميات جديدة منه تستخرج ، في الوقت نفسه ، من باطن الارض ، كما تبلى الالات تدريجياً ، ولا بد للقاطرات ان تشيخ عاجلا ام آجلا ، ولكن المصانع تخرج آلات - ادوات جديدة وقاطرات جديدة وايا كان تركيب العلاقات الاجتماعية فان عملية تطور الانتـاج ينبغي ان تتجدد باستمرار وهذا التجدد المستمر وهذه الاعادة التي لا تنقطع لعملية الانتاج تحمل اسم **تجديد الانتاج** .

> **« ان كل عملية انتاج اجتماعي ، اذا اخذت ، لا بصفتها المنعزلـة بل من خلال تجددها المستمر ، تغدو ، في الوقت نفسه ، عملية لتجديد الانتاج » .**
> **(ماركس : رأس المال ، الكتاب الاول ، الجزء الثاني ، ص ٩) .**

ان شروط الانتاج هي نفسها شروط تجديده ، واذا كان الانتاج يرتدي الشكل الرأسمالي فـان تجديده يرتدي الشكل نفسه ولا تقوم عملية تجديد الانتاج فقط على صنع كميات متجددة ابدا من المنتوجات تحل مكان الكميات المستهلكة وتزيد عنها ، بل تقوم ايضا في ان علاقات الانتاج المطابقة لها ، في المجتمع ، تتجدد دون انقطاع .

وعلينا ان نميز بين طرازين من تجديد الانتاج : تجديد الانتاج البسيط وتجديد الانتاج الموسع .

ان تجديد الانتاج البسيط هو تكرار لعملية الانتاج وفق النسب السابقة .

فالمنتوجات التي استحدثت لا تقوم الا بالتعويض عما انفق من وسائل الانتاج ومن مواد الاستهلاك الشخصي

وتجديد الانتاج الموسع هو تكرار لعملية الانتاج وفق نسب اوسع، نظراً الى ان المجتمع لا يكتفي بالتعويض على ما استهلك من الخيرات المادية بل ينتج علاوة على ذلك، قدرا جديدا من وسائل الانتاج ومواد الاستهلاك الشخصي

« كانت قوى الانتاج قبل ظهور الرأسمالية تتطور ببطء شديد، وكان حجم الانتاج الاجتماعي يتغير قليلا من سنة لاخرى أو من عقد لآخر. ومع الرأسمالية أخلى الجمود النسبي القديم وركود الانتاج الاجتماعي مكانهما لتطور اسرع بكثير في القوى المنتجة. ان تجديد الانتاج الموسع، الذي تقطعه الازمات الاقتصادية مع ما يرافقها من هبوط في الانتاج، هو السمة المميزة لاسلوب الانتاج الرأسمالي ».

تجديد الانتاج الرأسمالي البسيط

تتجدد عملية الانتاج، في التجديد الرأسمالي البسيط دون ان يتبدل حجمها، فقد انفق الرأسمالي القيمة الزائدة بكاملها لاستهلاكه الشخصي

ويكفي تحليل الانتاج البسيط للكشف عن بعض السمات الاساسية في الرأسمالية. وفي عملية تجديد الانتاج الرأسمالي تتجدد، دون انقطاع، لا منتجات العمل وحسب بل تتجدد علاقات الاستثمار الرأسمالية أيضاً فمن جهة تخلق دائماً، خلال تجديد الانتاج، الثروة الآيلة للرأسمالي التي يستخدمها لاستملاك القيمة الزائدة، ويجد رب العمل نفسه من جديد، عند نهاية كل عملية من عمليات الانتاج مالكاً لرأس مال يتيح له أن يثري عن طريق استثمار العمال، ويظل العامل، من جهة ثانية، في نهاية تلك العملية، كادحاً لا يملك شيئاً، وهو مرغم كي لا يموت جوعاً، على أن يبيع دون انقطاع، قوة عمله للرأسمالي، ويظل تجديد انتاج قوة العمل المأجور الشرط الضروري لتجديد الانتاج الرأسمالي.

« ان عملية الانتاج الرأسمالي تجدد، اذن، من ذاتها، الانفصال بين الشغيل وشروط العمل، وهي بذلك تولد من جديد وتستبقي الظروف التي ترغم العامل ان يبيع نفسه ليعيش، وتجعل الرأسمالي في وضع يمكنه من شرائها ابتغاء الاثراء على حساب العامل ». (ماركس : راس المال، الكتاب الاول الجزء الثالث، ص ١٩ ــ ٢٠)

وهكذا تتجدد بصورة دائمة خلال عملية الانتاج العلاقة الرأسمالية الاساسية: الرأسمالي من جهة والعامل الاجير من جهة أخرى. والعامل هو، حتى قبل أن

يبيع قوة عمله لرب العمل هذا أو ذاك ملك لمجموع الرأسماليين أي ملك طبقة الرأسماليين بمجموعها وعندما يبدل الكادح مكان عمله لا يعدو كونه قد بدل مستثمراً بآخر ، ويبقى العامل ، طوال حياته ، مشدوداً إلى عجلة رأس المال .

واذا اخذنا عملية انتاج بمفردها ، خيل لنا اول وهلة ان الرأسمالي عندما يشتري قوة العمل انما يقتطع من ثروته الخاصة مبلغامن المال يسلفه للعامل،لان الرأسمالي ، عند اداء الاجر،قد لا يكون تيسر له بيع البضائع التيصنعها العامل، في الفترة المعينة (ولتكن شهرا مثلا) ، ولكن اذا اخذنا عمليةبيع قوة العمل وشرائها ، لا بصورة منفردة ، بل من حيث كونها عاملا من عوامل تجديد الانتاج ، اي كونها علاقة تتكرر دون انقطاع ، تجلى لنا عندئذ الطابع الحقيقي لهذه الصفقة بين رب العمل والعامل .

اولا : بينما يخلق العامل بعمله ، في فترة معينة ، قيمة جديدة تتضمن قيمة زائدة ، يكون المنتوج الذي صنعه العامل في فترة سابقة قد بيع في السوق ، واستحال الى نقد . ويبدو لنا بجلاء ان الرأسمالي يؤدي للعامل اجره ، لا من ثروته الخاصة – اي ثروة الرأسمالي – بل من القيمة التي اوجدها عمل العمال في الفترة السابقة من عملية الانتاج (خلال الشهرالسابق مثلا) ان الطبقة الرأسمالية، وفق تعبير ماركس ، تتصرف تصرف الفاتحين القدماء ، اذ يشترون من المغلوبين بضائعهم بأموالهم ، اي بالاموال التي استلبوها منهم

ومن جهة ثانية ، لا يدفع الرأسمالي ثمن قوة العمل .خلافا لبقية البضائع، الا بعد ان يقوم العامل بعمل معين.وهكذا يتبين ان الرأسمالي لا يسلف العامل، بل على العكس ، فالعامل هو الذي يسلف الرأسمالي ويعمل ارباب العمل ايضا جاهدين لان يدفعوا الاجر في فترات متباعدة قدر المستطاع (مثلا مرة فيالشهر) ابتغاء تمديد فترة السلفة المجانية الذي حصلوا عليه من العمال .

وتدفع طبقة الرأسماليين دائما النقد للعمال بشكل اجر ، ليتاح لهم شراء وسائل المعيشة ، اي انها تؤدي لهم جزءا من المنتوج الذي صنعوه ، تملكه المستثمرون ، ويعيد العمال هذا النقد بانتظام الى الرأسماليين ، للحصول على وسائل المعيشة التي انتجتها الطبقة العاملة نفسها

ويظهر تحليل العلاقات الرأسمالية ، في عملية تجديد الانتاج ، المصدر الحقيقي

للاجر ، بل هو يظهر كذلك المصدر الذي ينتج منه كل رأسمال .

ولنعتبر ان الرأسمال المقدم من قبل رب العمل هو ١٠٠٠٠٠ ليرة استرلينية ، يجلب قيمة زائدة مقدارها ١٠٠٠٠ ليرة استرلينية سنويا ينفقها الرأسمالي بكاملها على استهلاكه الشخصي واذا كف رب العمل عن تملك جزء العمل الذي لم تدفع قيمته للعامل ، فسيجد نفسه وقد تلاشى رأسماله في نهاية السنة العاشرة، ولكن هذا الامر لا يحدث ، لان الـ ١٠٠ ٠٠٠ ليرة استرلينية التي انفقها الرأسمالي على استهلاكه الشخصي تتجدد بكاملها طوال الفترة المعينة ، بفضل القيمة الزائدة التي خلقها العمل غير المدفوع اجره ، هذا العمل الذي بذله العمال.

وتبعا لذلك يصبح رأس المال ، ايا كان مصدره ، خلال عملية تجديدالانتاج البسيط ، وفي نهاية فترة معينة نتاج القيمة التي خلقها عمل العمال واستأثر بها الرأسمالي مجانا. وهذا هو البرهان على بطلان التوكيدات التي يصدرها الاقتصاديون البرجوازيون التي ترى في رأس المال ثروة مكتسبة بعمل رب العمل الخاص .

ويشكل تجديد الانتاج البسيط جزءا لا يتجزأ من تجديد الانتاج الموسع ، بل عنصرا من عناصره ان علاقات الاستثمار الملازمة لتجديد الانتاج البسيط تغدو ابرز واوضح في ظروف تجديد الانتاج الرأسمالي الموسع .

تجديد الانتاج الرأسمالي الموسع - تراكم رأس المال

ويخصص الرأسمالي في حالة تجديد الانتاج الموسع ، قسطاً من القيمة الزائدة لتوسيع الانتاج شراء وسائل الانتاج الاضافية واشراك قسم اضافي من اليد العاملة في العمل . ونرى ، نتيجة لذلك ، ان قسما من القيمة الزائدة قد اضيف الى الرأسمال السابق ، اي ذهب للتراكم

ان تراكم الرأسمال هو ضم قسم من القيمة الزائدة الى رأس المال ، او تحويله الى رأس مال . وهكذا فالقيمة الزائدة هي مصدر التراكم ، ويتعاظم رأس المال على حساب استثمار الطبقة العاملة ، وفي الوقت نفسه يعاد انتاج علاقات الانتاج الرأسمالية على اساس موسع .

والدافع المحرك لتراكم رأس المال ، هو قبل كل شيء ، السعي لزيادة القيمة الزائدة . ان شهوة الاثراء ، في ظل اسلوب الانتاج الرأسمالي لا تعرف حدودا .

ومع توسع الانتاج تزداد كمية القيمة الزائدة التي يتملكها الرأسمالي ،ويزداد معها

بالتالي القسط من القيمة الزائدة المخصص لاشباع رغبات الرأسماليين الفردية ، وارضاء نزواتهم ، ويتمكن الرأسماليون ، من جهة ثانية ، وبفضل تزايد القيمة الزائدة ، بسبب تزايد الانتاج شيئا فشيئا واستثمار عدد اكبر فاكبر من العمال ، من تملك قدر متعاظم باستمرار من القيمة الزائدة .

وثمة دافع آخر لتراكم رأس المال هو المزاحمة الضارية التي تجعل الرأسماليين الكبار في وضع افضل وتمكنهم من سحق الرأسماليين الصغار . وترغم المزاحمة، كل رأسمالي ، تحت طائلة الافلاس ان يحسن التكنيك ويوسع الانتاج فتوقف التقدم التكنيكي ، وتوقف توسيع الانتاج يعني البقاء في المؤخرة ، والمتأخرون ينتصر عليهم مزاحموهم . ويجبر المزاحمة ، اذن ، كل رأسمالي ان يزيد رأسماله ولا تتيسر زيادة رأسماله الا عن طريق التراكم الدائم لقسم من القيمة الزائدة

ان تراكم رأس المال هو مصدر تجديد الانتاج الموسع

التركيب العضوي لرأس المال – تجمع رأس المال وتمركزه

تزداد الكمية العامة لرأس المال ، في سياق التراكم الرأسمالي ، وتخضع مختلف اجزائها لتبدلات غير متكافئة ،فينجم عن ذلك تبدل في تركيب رأس المال نفسه.

وعندما يجمع الرأسمالي القيمة الزائدة ،ويوسع مؤسسته ، يدخل على العموم، آلات جديدة يرافقها اتقان تكنيكي يتيح له زيادة الارباح ان التقدم التكنيكي يعني نموا اسرع لقسم رأس المال الموجود بشكل وسائل الانتاج الات ، ابنية، مواد اولية ... الخ ، اي الرأسمال الثابت ، وعلى عكس ذلك يزداد ببطء اكبر قسم رأس المال المنفق في شراء قوة العمل ، أي رأس المال المتحرك

ان العلاقة القائمة بين رأس المال الثابت ورأس المال المتحرك والمعتبرة كعلاقة بين كمية وسائل الانتاج وقوة العمل الحية ، تدعى **التركيب العضوي لرأس المال.**

ولنأخذ مثالا على ذلك رأس مال مكونا من ١٠٠ ٠٠٠ ليرة استرلينية موزعا الى ٨٠ ٠٠٠ ليرة استرلينية للابنية والالات والمواد الاولية الخ ، و ٢٠ ٠٠٠ للاجور ، وعندئذ يكون التركيب العضوي لرأس المال مساويا لـ ٨٠ ث / ٢٠ م او ٤ / ١

ويكون التركيب العضوي لرأس المال متفاوتا في مختلف فروع الصناعة وفي مختلف المؤسسات العامة لصناعة واحدة . فهو مرتفع حيثما توجد قبالة كل عامل

كمية اكبر من الآلات المعقدة الغالية الثمن ، ومن المـــواد الاولية المحولة ، وهو متدن حينما يغلب العمل الحي ،وحينما توجد قبالة كل عامل ، كمية اقل من الآلات والمواد الاولية التي يكون ثمنها اقل ، نسبياً ، ومع التراكم يزداد التركيب العضوي لرأس المال اي يتناقص جزء رأس المال المتحرك ، ويزداد جزء رأس المـــال الثابت . وهكذا ارتفع التركيب العضوي لرأس المال في صناعة الولايات المتحدة من ٤،٤ ١ في عام ١٨٨٩ الى ٥،٧ ١ في عام ١٩٠٤ ، الى ٦،١ ١ عـام ١٩٢٩ ، إلى ٦ر٥ ١ عام ١٩٣٩

يزداد حجم رؤوس الاموال في سياق تجديد الانتاج الرأسمالي نتيجة لتجمع الرأسمال وتمركزه

ويسمى **تركز الرأسمال** نمو رأس المال بتراكم القيمة الزائدة الناتجة في مؤسسة معينة . والرأسمالي عندما يوظف في مؤسسته قسماً من القيمة الزائدة التي تملكها، يغدو مالكاً لرأس مال متزايد باستمرار .

ويسمى تمركز الرأسمال ، نمو رأس المال الناجم عن اندماج رؤوس اموال عديدة في رأس مال واحد اكبر شأناً ويهدم رأس المال الكبير ويمتص ، عن طريق المزاحمة ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الاقل منه شأناً ، التي لاتصمد في المنافسة . وعندما يستولي الصناعي الكبير ، لقاء سعر بخس ، على مؤسسات مزاحمه الذي اصابه الخراب او عندما يربطها بمؤسسته عن هــذا الطريق او ذاك (بسبب الديون مثلا) فأنه يزيد رؤوس الاموال التي في حوزته ان اندماج رؤوس اموال متعددة في رأس مال واحد ، يتم ايضاً عن طريق تنظيم شركات التوصية والشركات المساهمة .. الخ

يكدس تركز رأس المــال وتمركزه ثروات طائلة بين ايدي عدد قليل من الاشخاص . ويتيح نمو رؤوس الاموال امــكانيات واسعة لتجميع الانتاج في المؤسسات الكبرى

ان للانتاج الكبير مزاياه الحـــاسمة بالنسبة الى الانتاج الصغير وبوسع المؤسسات الكبرى ان تدخل الات ومنجزات تكنيكية اكمل وان تمارس ، على نطاق واسع ، تقسيم العمل والتخصص فيه بينما لا يكون ذلك بمتناول المؤسسات الصغيرة . ولذا كانت تكاليف صنع المنتوجات في المؤسسات الكبرى اقل منها

في المؤسسات الصغيرة . فالمزاحمة تتطلب نفقات جمة وخسائر كبيرة .وتستطيع مؤسسة كبيرة ان تتحمل الخسائر لتعود فتعوض عنها ، فيما بعد ، بينما تنهار المؤسسات الصغيرة وحتى المؤسسات المتوسطة . فالاعتمادات تعطى للرأسمالي الكبير بسهولة وبشروط انسب

والتسليف هو احد اهم الاسلحة في المزاحمة ان جميع هذه الافضليات تتيح للمؤسسات التي تتزايد اهميتها دائماً ، وتكون حسنة التجهيز ، ان تحتل المرتبة الاولى في البلدان الرأسمالية ، في حين ان عدداً كبيراً من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينهار ويتلاشى وبفضل تركز الرأسمال وتمركزه تغدو قلة من الرأسماليين مالكة لثروات طائلة وتتحكم بمصائر عشرات ومئات الالوف من العمال.

ويؤدي التركز الرأسمالي في الزراعة ، الى ان تتجمع الارض ووسائل الانتاج الاخرى ، شيئاً فشيئاً ، في ايدي كبار الملاكين ، بينما تحرم الجماعات الغفيرة من الفلاحين الصغار ومتوسطي الحال الارض والمواد ووسائل الجر فيستعبدها رأس المال . وهكذا تنهار جماهير الفلاحين والحرفيين وتصبح في عداد العمال البروليتاريين

وهكذا بفعل تركز رأس المال وتمركزه تتفاقم التناقضات الطبقية ،وتتسع الهوة بين القلة البرجوازية المستثمرة والاكثرية المحرومة من الملكية والمستثمرة في المجتمع .وفي الوقت نفسه ،وبنتيجة تجمع الانتاج ، تكدس المؤسسات الرأسمالية الكبيرة والمراكز الصناعية جماهير من البروليتاريا ، متزايدة العدد باستمرار . وهذا يسهل تجميع العمال وتنظيمهم للنضال ضد رأس المال .

الجيش الصناعي الاحتياطي

ترافق نمو الانتاج في النظام الرأسمالي ، كما قلنا آنفا ، زيادة في التركيب العضوي لرأس المال . ان طلب الايدي العاملة يتحدد لا تبعا لحجم رأس المال كله ، ولكن تبعا لحجم جزئه المتحرك فقط ويتناقص نسبياً القسم المتحرك من رأس المال ، بنتيجة التقدم التكنيكي ، بالقياس لرأس المال الثابت ، وهكذا ، مع تراكم رأس المال وتقدم تركيبه العضوي ، ينخفض بصورة نسبية الطلب على الايدي العاملة ، بينما يزداد عدد البروليتاريا من حيث المجموع ، في الوقت نفسه الذي تتطور فيه الرأسمالية .

وينجم عن ذلك ان جماهير كثيرة من العمال لا تجد لها عملاً وثمة قسم من السكان العمال يجد نفسه فائضاً عن العدد اللازم فيحدث ما يسمى **فائض السكان النسبي** وهذا الفائض في السكان هو نسبي لان قسما من قوة العمل لا يبدو فائضاً عن العدد اللازم الا بالقياس لما يحتاجه تراكم **رأس المال** وهكذا بمقدار ما تتعاظم الثروة الاجتماعية ، في المجتمع البرجوازي يحكم على قسم من الطبقة العاملة بالعمل المتزايد القسوة والشدة، بينما يحكم على الفئة الاخرى ببطالة الزامية.

« علينا ان نميز بين الاشكال الرئيسية التالية لفائض السكان النسبي

الفائض المتذبذب ويتشكل من العمال الذين يفقدون عملهم لفترة ما، بنتيجة تخفيض الانتاج او استخدام آلات جديدة او اغلاق المؤسسات . ويجد قسم من هؤلاء العاطلين عملا عند توسيع الانتاج ، وكذلك يجد عملا قسم من العمال الجدد والناشئة الجديدة ويتزايد المجموع العام لعدد العمال والمستخدمين ولكن بنسبة تتناقص باستمرار ، بالنسبة إلى مقاييس الانتاج .

الفائض الكامن ، ويتشكل من المنتجين الصغار الذين أصابهم الخراب ، وقبل كل شيء من الفلاحين الفقراء والعمال الزراعيين الذين لا تشغلهم الزراعة الا وقتاً يسيراً من العام ولا يجدون عملاً في الصناعة ، ويعيشون معيشة بائسة في الريف . وخلافاً لما يحدث في الصناعة ، يجر التقدم التكنيكي ، في الزراعة، معه تدنياً مطلقاً في طلب الأيدي العاملة[1]

الفائض الراكد ويتشكل من جماعات عديدة من الناس فقدت عملها الدائم ، وتدر عليها أعمالها غير المنتظمة أجراً أدنى من المستوى المألوف للأجر ويشكل هؤلاء جماعات واسعة من الشغيلة العاملين ضمن نطاق العمل الرأسمالي ، في المنازل الذين يعتاشون من عمل طارىء اثناء اليوم .

وأخيراً ، تتشكل الفئة الدنيا من فائض السكان النسبي ، من الأشخاص الذين أخرجوا منذ زمن طويل من الانتاج ، والذين لا أمل لهم في العودة اليه ويعيشون على لقمة تسوقها اليهم المصادفات ، ويتحول قسم من هؤلاء الأشخاص إلى متسولين .

---

(١) يستخدم بعض الاقتصاديين في مصر تعبير البطالة المقنعة عوضاً عن الفائض الكامن .

ويشكل العمال الذين أخرجوا من عملية الانتاج **الجيش الصناعي الاحتياطي**، جيش العاطلين عن العمل . وهذا الجيش هو من الظاهرات الملازمة للاقتصاد الرأسمالي ، ولا يمكنه دون هـــذا الجيش ، أن يوجد أو يتطور وفي فترات النهوض الصناعي ، عندما يفرض التوسيع السريع للانتاج نفسه ، توجد جماعة كافية من العاطلين تحت تصرف أرباب العمل ويخفف توسيع الانتاج البطالة مؤقتاً ، ولكن أزمة فائض الانتاج لا تلبث أن تقع من جديد ، فتلقي بجماهير كبيرة من العمال إلى الشارع وهذا يسهم في زيادة جيش العاطلين الاحتياطي .

ويتيح وجود هذا الجيش للرأسماليين أن يمعنوا في استثمار العمال . والعاطلون عن العمل مرغمون على قبول أقسى الشروط . وتخلق البطالة للعمال والمستخدمين في عملية الانتاج وضعاً غـــير مستقر . وتخفض تخفيضاً كبيراً مستوى معيشة الطبقـة العاملة كلها ولذا لا يكون من مصلحة الرأسماليين أن يزول الجيش الصناعي الاحتياطي الذي ينيخ بثقله على سوق العمل ، مؤمنـاً للرأسمالي يداً عاملة رخيصة

ولا يكف جيش العاطلين عن العمل ، مع تطور نمط الانتاج من التزايـــد اجمالاً ، مع تناقصه في فترات نهوض الانتاج وازدياده في فترات الأزمات .

« ففي انكلترا بلغ عدد العاطلين من اعضاء التراديينيونات ١،٧ بالمئة عام ١٨٥٣ وفي عام ١٨٨٠ بلغ هذا العدد ٥،٥ بالمئة وعام ١٩٠٨ الى ٧،٨ بالمئـة وعام ١٩٢١ وصل الى ١٦،٦ بالمئة . وفي الولايات المتحدة ، وفقا للمعطيات الرسمية ، بلغ عدد العاطلين بالقياس الى مجموع الطبقة العاملة ٥،١ بالمئـة عام ١٨٩٠ و ١٠ بالمئة عام ١٩٠٠ و ١٥،٥ بالمئة عام ١٩١٥ ، و ٢٣،١ بالمئة عام ١٩٢١ . وفي المانيا بلغت نسبة العاطلين ، بين المنتسبين الى النقابات ما يلي: ٠،٢ بالمئة عام ١٨٨٧ و ٢،٥ بالمئة عام ١٩٠٠ و ١٨ بالمئة عام ١٩٢٦ ، ويبلغ فائض السكان النسبي في البلاد المستعمَرة ونصف المستعمرة مقـاييس هائلة » .

وتبلغ **البطالة الجزئية** ، مع تطور الرأسمالية ، نسباً متسعة باستمرار . ولا يشتغل العامل عندئذ ، إلا جزءاً من اليوم أو الأسبوع .

ان البطالة هي كارثة حقيقية تحل بالطبقة العاملة . فالعمال لن يكون لديهم ما يقوم بأودهم إذا هم لم يبيعوا قوة عملهم . وعندما تصرفهم المؤسسة يمسون مهددين بالموت جوعاً . وغالباً ما يظل العاطلون عن العمل دون سقف يؤيهم ،

لأنهم لا يملكون ما يدفعونه اجار سكن . وهكذا تكون البرجوازية عاجزة عن ان تضمن لعبيد رأس المال المأجورين حتى معيشة العبيد .

يحاول الاقتصاديون البرجوازيون انيبرروا البطالة في النظام الراسمالي، مستشهدين بقوانين الطبيعة الازلية ، وهذا ما استهدفته الاختلاقات «العلمية» المزيفة التي اوردها مالتوس الاقتصادي الانكليزي الرجعي الذي عاش في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر . ووفقا « لقانون السكان » الذي اختلقه مالتوس يتضاعف عدد السكان ، منذ بدء المجتمع البشري في حدود متوالية هندسية (مثل ١، ٢، ٤، ٨، الخ) بينما تتزايد اسباب المعيشة، نظرا للطابع المحدود للثروات الطبيعية، وفقا لمتوالية حسابية (مثل ١، ٢، ٣، ٤، الخ) ومن هنا ، وفقا لاقوال مالتوس ، جاء السبب الاول لفيض السكان ولبؤس الجماهير الشعبية ، ويمكن للبروليتاريا ، حسبما يرى مالتوس ، ان تتحرر من البؤس والمجاعة لا بالغاء النظام الراسمالي بل بالامتناع عن الزواج وبانقاص الولادات بصورة اصطناعية . ويعتبر مالتوس ان الحروب والاوبئة هي من النعم لانها تنقص عدد السكان الكادحين . ان نظرية مالتوس رجعية من اساسها ، فهي تتيح للبورجوازية ان تجد تحليلا لامراض الراسمالية التي لا شفاء منها . ولا تمت اكتشافات مالتوس بصلة الى الواقع . فالوسائل التكنيكية العظيمة التي هي في حوزة الانسانية ، تمكن من زيادة كمية الارزاق بوتيرة يعجز عن مجاراتها نمو عدد السكان مهما بلغ من سرعة . وان العائق الوحيد هو النظام الراسمالي ، السبب الحقيقي لشقاء الجماهير »

لقد اكتشف ماركس القانون الرأسمالي للسكان القائل بأن تراكم رأس المال في المجتمع البرجوازي يجعل جزءاً من السكان العمال يفيض عن الحاجة ، بصورة محتومة فيخرج من الانتاج ، ويمسي فريسة البؤس والمجاعة ان القانون الرأسمالي للسكان قد نتج من علاقات الانتاج في المجتمع البرجوازي .

فائض السكان الزراعيين

أشرنا آنفاً إلى أن أحد أشكال الفائض النسبي للسكان هو الفائض الكامن ، أو فائض السكان الزراعيين . ان فائض السكان الزراعيين هو ، في زراعة البلدان الرأسمالية ، فائض السكان الناجم عن خراب جماهير الفلاحين الواسعة إذ لا يستطيع هؤلاء السكان أن يعملوا إلا جزءاً من وقتهم في الانتاج الزراعي ولا يجدون سبيلاً للعمل في الصناعة

والرأسمالية الآخذة في التطور تزيد من التمايز بين فئات الفلاحين فيتكون جيش لجب من العمال الزراعيين والفلاحين الفقراء ، وتخلق الاستثمارات الرأسمالية الكبيرة طلباً على العمال بالاجرة . ولكن بمقدار ما يمتد الانتاج الرأسمالي من

فرع زراعي إلى فرع آخر ، ويتسع استعمال الآلات ويتطور ، يصيب الخراب جماهـــير الفلاحين أكثر فأكثر ، كما يتناقص الطلب على الأجراء الزراعيين وتتحول الفئـات التي أصابها الخراب من السكان الريفيين ، بصورة دائمة ، إلى بروليتاريا صناعيـة وتأتي لتزيد في جيش الذين لا عمل لهم في المدينة ولكن عدد كبيراً أمن سكان الريف لا يجد له عملاً في الصناعة فيبقى في الريف حيث لا يجد إلا عملاً جزئياً في الزراعة .

وتقوم الطبيعة الكامنة لفائض السكان الزراعيين ، في ان قوة العمل الفائضة في الأرياف ، مرتبطة دائماً ارتباطاً قوياً أو ضعيفاً باستثمارات الفلاحين الصغيرة والصغيرة جداً فالاجير الزراعي يستثمر عادة ، قطعة صغيرة من الأرض تتيح له أن يسد ما ينقصه من لقمة العيش ، وان يحيا حياة ضنك خلال الفصول التي لا يوجد فيها العمل وهـذه الاستثمارات ضرورية للرأسمالي لكي تكون تحت تصرفه عاملة رخيصة

« ان فائض السكان الزراعيين في النظام الرأسمالي ، يبلغ نسبا هائلة. ففي روسيا القيصرية ، في نهاية القرن التاسع عشر، اصابت البطالة الكامنة، في الريف، ١٣ مليون شخصا ، وفي المانيا عام ١٩٠٧ ، كانت ثلاثة مـــلايين استثمارة صغيرة من بين خمسة ملايين استثمارة ريفية ، تشكل جيش العمل الاحتياطي . وفي الولايات المتحـدة ، بعد عام ١٩٣٠ ، ووفقـا للمعطيات الرسمية التي تقل عن الواقع بصورة ملحوظة ، احصي مليونان من المزارعين (الفائضين عن الحاجة) .

ويهيم كل عام ، في موسم الصيف في طول البلاد وعرضها مليون أو مليونا عامل زراعي أميركي مع عائلاتهم ومقتنياتهم القليلة ، بحثاً عن لقمة العيش .

ان فائض السكان الزراعيين كبير بصورة خاصة في البلاد المتخلفة اقتصادياً. وهكذا يشكل فائض السكان الزراعيين في الهند مثلاً ، حيث يعمل في الزراعة ثلاثة أرباع سكان البلاد ، جيشاً لجباً يعد الملايين من الناس . ويتردى قسم كبير من السكان الزراعيين في حالة من المجاعة المزمنة » .

القانون العام للتراكم الرأسمالي – الامـــلاق النسبي والمطلق للبروليتاريا

بنتيجة تطور الرأسمالية ومع تراكم الرأسمال ، تتجمع في أحد قطبي المجتمع البورجوازي ثروات طائلة ويزداد بزخ الطبقات المستثمِرة وطفيليتها وتبذيرها

وخمولها ، بينما تشتد في القطب الآخر من المجتمع ، أكثر فأكثر ، وطأة العسف والاستثمار ، وتتعاظم بطالة أولئك الذين يخلق عملهم الثروات كلها

« ويكون الجيش الصناعي الاحتياطي اكبر عددا بقدر ما تكون الثروة الاجتماعية ، ورأس المال العامل ، ومدى نموه ، وطاقة هذا النمو ، اعظم فاعظم وبالتالي — اذن — بقدر ما يكون مجموع البروليتاريا المطلق ، وقوة عملها الانتاجية اعظم فاعظم ... ويزداد — اذن — العدد النسبي للجيش الصناعي الاحتياطي ، في الوقت نفسه الذي تنمو فيه وسائل الثروة. ولكن بمقدار ما يتعاظم هذا الجيش الاحتياطي ، قياسا الى جيش العمل الناشط، يتعاظم الفائض الثابت للسكان ، هذا الفائض الذي يتناسب بؤسه ، بصورة معكوسة ، مع هموم عمله . ذلك هو القانون المطلق ، العام ، للتراكم الرأسمالي » . (ماركس رأس المال ، الكتاب الاول ، الجزء الثالث، ص ٨٧ ، عن الترجمة المنقحة للطبعة الالمانية) .

" ان القانون العام للتراكم الرأسمالي ، هو التعبير الملموس عن عمل القانون الاقتصادي الاساسي للرأسمالية ، قانون القيمة الزائدة "

ان الركض وراء القيمة الزائدة يؤدي الى تكدس الثروات بين ايدي الطبقات المستثمرة والى المزيد من تردي الطبقات التي لاتملك شيئاً ، في هوة الفقر والاضطهاد

ويرافق تطور الرأسمالية الاملاق النسبي والمطلق للبروليتاريا يقوم املاق البروليتاريا النسبي في ان حصة الطبقة العاملة من المجموع الاجمالي للدخل القومي ، في المجتمع البرجوازي ، تتناقص باستمرار ، في حين تكون حصة الطبقات المستثمرة في ازدياد مستمر .

« ورغم النمو المطلق في الثروة الاجتماعية تتناقص بسرعة حصة الطبقة العاملة من المداخيل . فلقد كانت اجور العمال الصناعيين الاميركيين، بالقياس الى ارباح الرأسماليين على النحو التالي : ٧٠ بالمئة عام ١٨٨٩، و ٦١ بالمئة عام ١٩١٩ ، و ٤٧ بالمئة عام ١٩٢٩ ، و ٤٥ بالمئة عام ١٩٣٩ » .

وفي روسيا القيصرية ، من عام ١٩٠٠ الى عام ١٩١٣ ، كان مجموع الاجور الاسمية ، نظرا الى عدد العمال المتزايد في المصانع ، قد زاد ٨٠ بالمئة ، رغم النقص الفعلي في الاجر ، في حين اربت ارباح الصناعيين على ثلاثة اضعاف ما كانت عليه .

وتبعا لمعطيات الاقتصاديين البرجوازيين الاميركيين ، كان في الولايات المتحدة ، عام ١٩٢٩ ، ١ بالمئة من السكان الملاك يحوز ٥٩ بالمئة من جميع الثروات ، بينما كانت الفئات الفقيرة تشكل ٨٧ بالمئة من السكان الذين لا يملكون الا ٨ بالمئة من الثروة الوطنية .

وفي عام ١٩٢٠ — ١٩٢١ ، كان اضخم الملاك الانكليز الكبار ، الذين يمثلون أقل من ٢ بالمئة من مجموع المالكين يحوزون ٦٤ بالمئة من مجموع الثروة الوطنية بينما لا يحوز ٧٦ بالمئة من مجموع السكان الا ٧٫٦ بالمئة منها .

ويقوم املاق البروليتاريا المطلق في الانخفاض الصرف البسيط لمستوى حياتها :

فـ « يملق العامل بصورة مطلقة ، أي يصبح حقا افقر مما كان، وبرغم على ان يعيش حياة اسوا ، ويغتذي بتقتير بالغ، ويظل غالبا دون غذاء كاف، ويأوي الى الكهوف والعنابر ».

وتنمو الثروة في المجتمع الراسمالي ، بسرعة لا تصدق ، على خط مواز لاملاق جماهير العمال . (لينين: « الافقار في المجتمع الرأسمالي »، المؤلفات، الجزء الثامن عشر، ص ٤٠٥ ــ ٤٠٦ ، الطبعة الروسية) .

ومن اجل تزيين الواقع الرأسمالي يبذل الاقتصاد السياسي البرجوازي جهده لانكار الاملاق المطلق للبروليتاريا. بيد ان الوقائع تشهد ،بأن مستوى حياة الطبقة العاملة ، في النظام الرأسمالي ، هو في هبوط مستمر ويتجلى ذلك في اشكال شتى.

ويتجلى املاق البروليتاريا المطلق في انخفاض الاجر الفعلي ، وكما قيل آنفا، ان ارتفاع اسعار الحاجيات الاستهلاكية الشائعة الاستعمال ، وازدياد اجور السكن والضرائب كل ذلك يجر معه نقصاً مستمرا في اجر العمال الحقيقي

ويتجلى املاق البروليتاريا المطلق في اتساع فترات البطالة وتزايدها. وهو يتجلى في زيادة شدة العمل وتفاقم شروطه بحيث يؤدي الى شيخوخة العامل المبكرة وفقدانه القدرة على العمل فيصبح مقعداً عاجزاً، وتضاعف زيادة شدة العمل وانعدام التدابير الضرورية لحماية العامل من طوارىء العمل ومن الحالات التي يصاب فيها العامل بتشويه.

ويتبدى املاق البروليتاريا المطلق في أسوأ شروط التغذية والسكنى التي تتوفر للشغيلة ، بحيث يؤدي الى تدهور صحة الشغيلة وموتهم المبكر .

في صناعة استخراج الفحم في الولايات المتحدة ، ارتفع عدد الاصابات المميتة ، من عام ١٨٧٨ الى عام ١٩١٤ ، بنسبة ٧١،٥ بالمئة عما كان عليه في كل الف من العمال الموجودين على رأس عملهم . وقتل عام ١٩٥٢ ، في مؤسسات الولايات المتحدة ، قرابة ١٥٠٠٠ شخص وتشوه اكثر من مليونين . ويتزايد عدد الاصابات ، بصورة مماثلة ، في صناعة الفحم بانكلترا . وفي كل عام من اعوام ما قبل الحرب ، كان يذهب واحد من اصل ستة من عمال المناجم ضحية حادث ما . واعتبارا من عام ١٩٤٩ الى عام ١٩٥٣ ، زادت النسبة فاصبحت واحدا من اصل ثلاثة .

وتقدم المعطيات الرسمية ، والاحصاءات المتعلقة بمنازل السكن، الدليل على ان قرابة ٤٠ بالمائة من اماكن السكن في الولايات المتحدة لا تستجيب لابسط مقتضيات الصحة والامن . ان نسبة الوفيات بين السكان العمال ، هي اعلى بكثير منها بين صفوف الطبقات المسيطرة . ووفيات الاطفال في اكواخ مدينة ديترويت ، اعلى بست مرات من متوسط الوفيات المماثلة في الولايات المتحدة ».

وينخفض مستوى معيشة البروليتاريا بصورة خاصة ، في البلدان المستعمرة ، حيث البؤس البالغ حده الاقصى ، والوفيات المرتفعة بصورة استثنائية ، بين صفوف العمال ، بنتيجة العمل المضني والجوع المزمن ، ترتدي صفة جماهيرية

وليس مستوى حياة الفلاحين الفقراء ، في النظـــام الراسمالي ، بأعلى من مستوى حياة العمال المأجورين ، بل غالباً ما يكون ادنى منه ولا يشاهد ، في المجتمع الرأسمالي ، املاق البروليتاريا المطلق والنسبي وحسب ، وانما يشاهد ايضاً دمار طبقة الفلاحين واملاقهم. وكانت في روسيا القيصرية عشرات الملايين من الفلاحين الفقراء الذين يتضورون جوعاً وتدل الاحصاءات الاميركية على ان قرابة ثلثي المزارعين في الولايات المتحدة ، خلال العقود الاخيرة ، كانوا لا يتمتعون ، على العموم ، بالحد الادنى للمعيشة . ولهـــذا كانت مصالح الفلاحين الحيوية تدفعهم لان يتحدوا مع الطبقة العاملة .

ان طريق التطور التي تنتهجها الرأسمالية هي طريــق الافقار وسوء التغذية بالنسبة للاكثرية العظمى من الشغيلة ولا يحمل نهوض القوى المنتجة في النظام البرجوازي ، للجماهير العاملة ، تحسينا لوضعها ، بل تفاقمــاً لبؤسها وحرمانها .

وفي الوقت نفسه ، يتطور نضال العمال ضد البرجوازية للتحرر من نير رأس المال ويتعاظم وعيها وتنظيمها ، وتنخرط جماهير الفلاحين ، اكثر فأكثر ، في هذا النضال .

التناقض الاساسي لاسلوب الانتاج الرأسمالي

بمقدار ما تتطور الرأسمالية ، تجمع ، على نحو اوثق فــأوثق عمل عدد كبير جداً من الناس ويتسع التقسيم الإجتماعي للعمل وتستحيل فروع من الصناعة ، كانت فيما مضى ، على درجة مــا من الاستقلال ، الى سلسلة من عمليات الانتاج المترابطة ، التابعة الواحدة منها للاخرى . ويشتد توثق العلاقات الاقتصادية بين المؤسسات والمناطق وبين بلدان بكاملها

وتخلق الرأسمالية الانتاج الضخم ، سواء في الصناعـــة ام الزراعة ايضاً ويولد تقدم القوى المنتجة ادوات واساليب في الانتاج تتطلب عملاً مشتركاً من مئــات والوف العمال ويتزايد تجمع الانتاج وينجم عن ذلك تكوُّن طابع اجتماعي رأسمالي للعمل وللانتاج .

غير ان اتساع الصفة الاجتماعية للانتاج هذه يجري وفقاً لصالح عدد قليل من أرباب العمل الفرديين الذين يشغلهم أمر زيادة أرباحهم ويصبح نتـــاج العمل الاجتماعي ، من قبل ملايين الناس ، ملكية خاصة للرأسماليين .

ان تناقضاً عميقاً يكمن في النظام الرأسمالي : فالانتاج يتسم بالسمة الاجتماعية بينما تظل ملكية وسائل الانتــاج ملكية رأسمالية خاصة لا تتوافق مع الصفة الاجتماعية لتطور الانتاج. **ان التناقض بين الطابع الاجتماعي لعملية الانتاج وبين الشكل الخاص الرأسمالي لتملك ثمرات الانتاج** ، هو التناقض الأساسي لأسلوب الانتاج الرأسمالي . ويحتدم هذا التناقض بمقدار ما تتطور الرأسمالية ، ويتجلى هـــذا التناقض في الفوضى المتزايدة للانتاج الرأسمالي ، وفي اشتداد النزاعات الطبقية بين البروليتاريا وجميع الجماهير الشغيلة ، من جهة ، وبـين البرجوازية من جهة اخرى

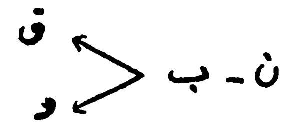
الفصل السابع

دورة رأس المال ودورانه

دورة رأس المال – الأشكال الثلاثة للرأسمال الصناعي

ان بقاء أسلوب الانتاج الرأسمالي مشروط بالتداول الموسع للبضائع ، أي بمبادلتها بالنقد . ان الانتاج الرأسمالي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتداول .

يبدأ كل رأس مال عمله ، بشكل مبلغ محدود من النقـــد ، انه الرأسمال النقـــدي . ويشتري الرأسمالي بالنقد بضائع من صنف معين ١ – وسائل الانتاج ، ٢ – قوة العمل ويمكن تمثيل عملية التداول هذه بالصيغة التالية

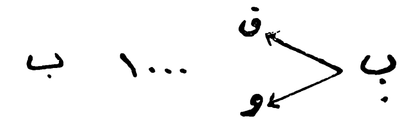


وترمز «ن» إلى النقد و «ب» إلى البضاعة و «ق» إلى قوة العمل ، كما ترمز «و» إلى وسائل الانتاج . وهذا التبدل في شكل رأس المال يتيح لمالكه أن يكون في حوزته كل ما هو ضروري للانتاج لقد كان فيما مضى يمتلك رأس مال في شكله النقدي ، وهو يمتلك الآن ، رأس مال بالقدر نفسه وقـــد أصبح له شكل رأس المال المنتج .

ويستخلص من ذلك أن المرحلة الأولى من حركة رأس المال تقوم في تحويل رأس المال النقدي إلى رأس مال منتج

وتأتي بعد ذلك عملية الانتاج ، التي يحدث فيها الاستهلاك المنتج للبضائع المشتراة من قبل الرأسمالي : فالعمال يبذلون عملهم ، والمادة الأولية يتم تحويلها ، والمحروقات توقد ، والآلات تبلى ويغير رأس المال شكله من جديد : إذ نجد رأس المال المسلف نفسه في نهاية عملية الانتاج وقد تجسد في كمية معينة من البضائع ، فهو يرتدي شكل رأس المال البضاعي ولكن هذه البضائع لم تبق تلك التي اشتراها الرأسمالي عندما باشر عمله هذا أولاً ، وثانياً ، ان قيمة هذه الكمية من البضائع أكبر من القيمة الأصلية لرأس المال لأنها تحتوي على القيمة الزائدة التي خلقها العمال .

وهذه المرحلة من حركة رأس المال يمكن تمثيلها على النحو التالي :



وفي هذه الصيغة يرمز حرف (ا) إلى الانتاج ، والنقاط الموضوعة قبل هذا الحرف وبعده تدل على ان عملية التداول قد انقطعت وان عملية الانتاج قد بدأت ويرمز حرف (ب) إلى رأس المال وقد أصبح في شكل بضاعة ، أي انه رأس مال تزايدت قيمته نتيجة العمل الزائد الذي قام به العمال

وبالتالي تقوم المرحلة الثانية من حركة رأس المال في تحويل رأس المال المنتج إلى رأس مال بضاعي .

ولا تقف حركة رأس المال عند هذا الحد. فينبغي للبضائع المصنوعة أن تجد سبيلاً لتصريفها. ويتلقى الرأسمالي ،مقابل البضائع المبيعة، مبلغاً معيناًمن النقد. وعملية التداول هذه يمكن أن تمثل على النحو التالي :

ب — ن

ويغير رأس المال شكله للمرة الثالثة ويستعيد شكله كرأسمال نقدي وبعد ذلك يجد مالك رأس المال نفسه حائزاً مبلغاً من النقد يزيد عما كان لديه في بداية عمله وبذلك يتحقق الهدف من الانتاج الرأسمالي القائم في جني القيمة الزائدة .

ينتج من ذلك ان المرحلة الثالثة من حركة رأس المال إنما تقوم في تحويل رأس المال البضاعي إلى رأس مال نقدي .

ويستخدم الرأسمالي، من جديد ، النقد الذي توفر لهمن بيع البضائع،في شراء وسائل الانتاج وقوة العمل الضرورية لمواصلة الانتاج، وتبدأ العملية نفسها من جديد.

تلك هي المراحل الثلاث التي تمر بها على التوالي ، حركة رأس المال . ويقوم رأس المال ، في كل مرحلة من هذه المراحل بوظيفة معينة ويضمن تحويل رأس المال النقدي إلى عناصر من رأس المال المنتج ، اتحاد وسائل الانتاج العائدة للرأسماليين بقوة عمل العمال المأجورين. وإذا انعدم هذا الاتحاد فان عملية الانتاج لا يمكن أن تتحقق إن وظيفة رأس المال المنتج هي أن يخلق ، بعمل العمال بالاجرة ، كمية من البضائع ، أي قيمة جديدة وبالتالي قيمة زائدة . وتقوم

وظيفة رأس المال البضاعي بالدرجة الأولى ، عن طريق بيع البضائع المصنوعة ، في استعادة الرأس المال المسلف في الانتاج إلى الرأسمالي ، بشكل نقد ، وبالدرجة الثانية ، في تحقيق القيمة الزائدة التي خلقت خلال عملية الانتاج ، أي تحويلها نقداً

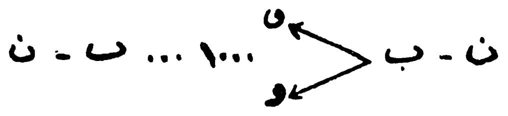
ويمر **رأس المال الصناعي** ، في حركته بالمراحل الثلاث التي سلف ذكرها . ويعتبر رأسمالا صناعياً ، كل رأسمال ارصد لانتاج البضائع سواء في ميدان الصناعة او الزراعة .

« ان راس المال الصناعي هو الاسلوب الوحيد لوجود راس المال حيث لا تقوم وظيفته في تملك القيمة الزائدة وحسب ، وانما تقوم ايضا في خلقها ، او بعبارة اخرى خلق الانتاج الزائد . ولهذا السبب يحدد الراسمال الصناعي ، الطابع الراسمالي للانتاج ، ان وجوده يفرض وجود التناقض الطبقي بين الراسماليين والعمال المأجورين » . (ماركس راس المال ، الكتاب الثاني ، الجزء الاول ، ص ٥٣).

وهكذا فكل رأس مال صناعي يقوم بدورة

وتسمى **دورة رأس المال** تحولات رأس المال المتعاقبة من شكل لآخر وحركته خلال المراحل الثلاث ومن هذه المراحل الثلاث يكون مكان الاولى منها والثالثة في دائرة التداول ، والثانية في دائرة الانتاج واذا توقف تداول البضائع أي تحولها من بضائع إلى نقد وإعادة تحولها من نقد إلى بضائع ، أصبح تجدد الانتاج الرأسمالي ، أي التجدد المستمر لعملية الانتاج ، أمراً مستحيلاً .

ويمكن أن تمثل دورة رأس المال بمجموعها على النحو التالي :



إن المراحل الثلاث التي يمر بها رأس المال متصلة بعضها ببعض اتصالاً وثيقاً ، وكل واحدة منها تتوقف على الثانية . ولا تتم دورة رأس المال بصورة طبيعية ، إلا إذا كانت المراحل المختلفة تتعاقب دون توقف

فاذا توقف رأس المال في المرحلة الأولى فمعنى ذلك ان وجود رأس المال النقدي لا فائدة منه وإذا توقف في المرحلة الثانية فمعنى ذلك ان وسائل الانتاج ظلت دون استعمال وان قوة العمل قد ظلت دون استخدام وإذا أصيب رأس المال بتوقف في المرحلة الثالثة فمعنى ذلك ان البضائع التي لم تبع تتراكم في المستودعات وانها تسد مجاري التداول

وللمرحلة الثانية التي يكون فيها رأس المال بشكل رأس مال منتج ، أهمية حاسمة في دورة رأس المال الصناعي ففي هذه المرحلة يحصل انتاج البضائع أي القيمة والقيمة الزائدة وفي المرحلتين الأخريين ، لا تخلق قيمة ولا قيمة زائدة وليس هناك إلا تتابع لأشكال رأس المال .

وتوافق هذه المراحل الثلاث من دورة رأس المال ، **ثلاثة اشكال من رأس المال الصناعي** : ١ – رأس المال النقدي ٢ – رأس المال المنتج ٣ – رأس المال البضاعي .

ان كل رأس مال يوجد ، في آن واحد ، بالأشكال الثلاثة ، ففي حين يمثل أحد أجزائه رأس المال النقدي الذي يتحول إلى رأس مال منتج ، نرى الجزء الثاني يمثل رأس المال المنتج الذي يتحول إلى رأس مال بضاعي ، أما الجزء الثالث فيمثل الرأسمال البضاعي الذي يتحول إن رأسمال نقدي . وكل جزء من هذه الأجزاء يرتدي ، بالتتالي ، واحداً من الأشكال الثلاثة ، ثم يرميه وهذا ما يحدث لا لرأس المال الواحد وحسب ، بل لكافة رؤوس الأموال بمجموعها أو بعبارة أخرى ، لمجموع رأس المال الاجتماعي ولا يمكننا ، كما يقول ماركس أيضاً ، أن نتمثل رأس المال إلا في حالة الحركة ، لا كشيء موجود في حالة سكون.

ثمة ، منذ الان ، امكانية لوجود فردي لكل من اشكال راس المال الثلاثة. وسنبين فيما بعد كيف ينفصل عن راس المال الموضوع في الانتاج الراسمال التجاري وراسمال التسليف . وهذا الانفصال هو اساس وجود جماعات شتى من البورجوازيين ، صناعيين وتجار وصيارفة ، يجري اقتسام القيمة الزائدة فيما بينهم .

دوران رأس المال – وقت الانتاج ووقت التداول

يتم كل رأس مال دورته ، دون توقف ، عن طريق معاودتها باستمرار . وهكذا يقوم رأس المال بدورانه

ويسمى **دوران راس المال** ، دورته لا كحدث منفرد ، بل كعملية ، تتجدد وتتكرر في فترات معينة . ويمثل وقت دوران رأس المال بمجموع وقت الانتاج ووقت التداول وبعبارة أخرى ، ان وقت دوران رأس المال هو الفاصل الزمني الذي ينقضي بين الفترة التي يسلف فيها رأس المال بشكل معين ، وبين الفترة التي يعود فيها للرأسمالي بالشكل نفسه ، حاملاً معه القيمة الزائدة .

ان **وقت الانتاج** هو الوقت الذي يوجد خلاله رأس المال في دائرة الانتاج .
ان أهم فترة زمنية في ميدان الانتاج هي **فترة العمل** حيث يخضع ، اثناءهـا ، الشيء الجاري صنعه لتأثير العمل مباشرة وتتعلق فترة العمل بصفة كل فرع من فروع الانتاج ، وبمستوى التكنيك في هـــذه المؤسسة ، أو تلك ، كما تتعلق بأسباب اخرى وهكذا تكفي أيام معدودة ، لتحويل كمية معينة من القطن ، في مصنع للغزل ، إلى خيوط معدة للبيع في الأسواق ، بينما يقتضي صنع قاطرة، في مصنع للقاطرات ، نفقات عمل يبذلها عدد كبير من العمال خلال مدة طويلة .

« ان وقت الانتاج ، هو بصورة عامة ، اطول من فترة العمل . انهيشمل فترات التوقف في عملية الانتاج ، التي يخضع خلالها موضوع العمـــل، لتاثير عمليات طبيعية معينة . ومثال ذلك تخمير العنب ودبغ الجلود ونمو القمـــح، الخ ».

ان **وقت التداول** ، هو الوقت الذي يتم فيه انتقال رأس المـــال من شكل نقدي إلى شكل منتج ومن شكل بضاعـــة إلى شكل نقدي وتكون مدة التداول منوطة بشروط شراء وسائل الانتاج وشروط بيع المنتجات الجاهزة وبموقع السوق ، وبدرجة تطور وسائل النقل والمواصلات .

راس المال الساكن وراس المال الدائر

لا تنتقل مختلف اجزاء رأس المال المنتج بشكل واحـد . ويرجع اختلاف الدوران بين مختلف أجزاء رأس المال المنتج، إلى الطرق المختلفة التي بها تنقل كل واحدة من هذه الأجزاء قيمتها إلى المنتوج ، ويقسم رأس المال من وجهة النظر هذه ، إلى رأس مال ساكن ورأس مال دائر .

ان رأس المـــال الساكن هو جزء رأس المال المنتج الذي يشترك بكليته في عملية الانتاج ولكنه ينقل قيمته إلى المنتوج ، لا دفعة واحدة ، بل على أقسام خلال سلسلة من فترات الانتاج وذلك هو جزء رأس المـــال المنفق لتشييد البنايات واقامة المنشآت وشراء الآلات والأدوات

وتستخدم عناصر رأس المال الساكن ، بصورة عامة ، للانتاج خلال عـــدد كبير من السنين ، ويطرأ عليها كل عام شيء من البلى ، حتى ينتهي بها الأمر إلى أن تصبح غير صالحة للعمل. انه **البلى المادي** الذي يصيب الآلات والتجهيزات.
وإلى جانب البلى المادي تصبح أدوات الانتاج عرضة **لبلى معنوي** . فالآلة

التي عملت خمس سنوات إلى عشر سنوات يمكن ان تظل محتفظة بقدرتها ، بما فيه الكفاية ، ولكن إذا استحدثت ، في تلك الفترة ، آلة اخرى من النوع نفسه ، أكثر اتقاناً ، وأوفر انتاجاً وأقل كلفة ، استتبع ذلك هبوطاً في قيمة الآلة القديمة ولهذا يغدو من مصلحة الرأسمال ان يستغل جميع آلاته وأدواته في أقصر وقت ممكن . ومن هنا جاء ميل الرأسماليين إلى اطالة يوم العمل وزيادة شدته وإلى تشغيل المؤسسات على نوبات عديدة ، لا انقطاع فيها .

ورأس المال الدائر هو جزء من رأس المال المنتج تعاد قيمته للرأسمالي ، خلال فترة واحدة من فترات الانتاج ، بشكل نقد يتوفر لدى تصريف البضاعة ان جزء رأس المال المنفق في شراء قوة العمل وشراء وسائل الانتاج ايضاً مواد أوليه ومحروقات ومواد اضافية اخرى ، لا تدخل في تكوين رأس المال الساكن وتنتقل قيمة المواد الأولية والمحروقات والمواد المستهلكة ، بكاملها ، إلى البضاعة ، خلال فترة واحدة من الانتاج بينما يستعيد الرأسمال النفقات المبذولة لشراء قوة العمل مع فائض عليها (اضافة القيمة الزائدة) وفي حين لا يقوم رأس المال الساكن الا بدورة واحدة ، يكون لرأس المال الدائر متسع من الوقت ليقوم بعدة دورات .

ويوفر مبيع البضاعة للرأسمالي كمية من النقد تتضمن : ١ — قيمة جزء رأس المال الساكن الذي انتقل خلال عملية الانتاج إلى البضاعة ٢ — قيمة رأس المال الدائر. ٣ — القيمة الزائدة ولكي يستمر الانتاج ، يوظف الرأسمالي من جديد ، المبلغ الذي جناه ، والمقابل لرأس المال الدائر ، بغية استئجار العمال وشراء المواد الأولية والمحروقات والمواد الاضافية . ويستخدم الرأسمالي المبلغ المعادل لجزء من رأس المال الساكن ، الذي استحال بضاعة ، في التعويض عن بلى الآلات الأدوات والمباني ، أي لتغطية نفقات الهرش .

ان تغطية نفقات الهرش ، هي التعويض التدريجي ، بشكل نقد ، لقيمة رأس المال الساكن بتخصيص دفعات دورية ، متناسبة مع درجة البلى. ويخصص قسم من رصيد الهرش للترميمات الكبرى ، أي للتعويض الجزئي عما بلي من الآلات والأدوات ومباني الاستثمار الخ . ويحتفظ الرأسمالي بالقسم الأوفر من أرصدة الهرش بشكل نقد (غالباً ما يودعه المصارف) ليشتري به ، عندما

تستدعي الحاجة ، آلات جديدة تحل محل الآلات القديمة ، وليشيد مباني تحل مكان المباني التي غدت غير صالحة للاستعمال .

ويميز الاقتصاد السياسي الماركسي بين تقسيم رأس المال إلى ساكن ودائر ، وبين تقسيمه إلى ثابت ومتحرك . ويتميز رأس المال الثابت عن رأس المــال المتحرك تبعاً للدور الذي يلعبه كل منهما في عملية استثمار العمال من قبل الرأسماليين ، بينما يتميز رأس المال الساكن عن رأس المال الدائر تبعاً لصفة الدوران نفسها .

ويمكن تمثيل هذين الشكلين من أشكال تقسيم العمل على الوجه التالي :

تقسيم قائم على أساس الدور في عملية الاستثمار		تقسيم قائم على أساس صفة الدوران
رأسمال ثابت	ابنية ومنشآت المصنع أدوات وآلات .	رأس مال ساكن
	مواد أولية ومحروقات ومواد متممة	رأس مال دائر
رأس مال متحرك	اجـور	

ولا يعترف الاقتصاد السياسي البرجوازي الا بتقسيم رأس المــال إلى رأس مال ساكن ودائر ، لأن هذا التقسيم بذاته لا يدل على دورة قوة العمل في خلق القيمة الزائدة ، بل على العكس ، يرخي ستاراً على التمايز الجوهري بين نفقات الرأسمالي المصروفة لتشغيل اليــد العاملة وبين النفقات المخصصة للمواد الأولية والمحروقات ، الخ ..

المعدل السنوي للقيمة الزائدة – اساليب التسريع لدوران رأس المال

إذا أخذنا قدراً معيناً من رأس المــال المتحرك ، نرى ان سرعة دوران الرأسمال تؤثر في حجم القيمة الزائدة الذي يسلبه الرأسمالي خلال سنة من العمال .

ولنأخذ رأسمالين يتضمن كل منهما ٢٥٠٠٠ دولار من رأس المال المتحرك . وليكن معدل القيمة الزائدة ١٠٠ بالمئة ولنفترض ان احدهمــا يقوم بدورة في السنة ، والثــاني بدورتين . ويعني ذلك ان بوسع مالك رأس المال الثاني ان

يستأجر ويستثمر خلال سنة ، عدداً مضاعفاً من العمال بالقياس إلى مالك رأس المال الأول وتكون النتيجة ، في نهاية السنة ، متغايرة عنـــد الرأسماليين . اذ يحصل الأول على ٢٥٠٠٠ دولار من القيمة الزائدة في السنة ، بينما يحصل الثاني على ٥٠ دولار وتؤثر سرعة دوران رأس المال أيضاً في حجم الجزء المخصص من رأس المال الدائر ، لشراء المواد الأخرى المتممة

ان المعدل السنوي للقيمة الزائدة هو نسبة القيمة الزائدة الناتجة في غضون سنة إلى رأس المال المتحرك المسلف . ونرى في المثال الذي قدمناه ، ان المعدل السنوي للقيمة الزائدة ، معبراً عنه بنسبة مئوية قد بلغ عنـــد الرأسمالي الأول ٢٥٠٠٠/ ٢٥٠٠٠ = ١٠٠ بالمئة وعند الرأسمالي الثاني ٥٠٠٠٠ / ٢٥٠٠٠ = ٢٠٠ بالمئة . ويبدو ، بالبداهة ، ان للرأسماليين مصلحة في تسريع دوران رأس المال لأن هذا التسريع يتيح لهم اجتناء الكمية نفسها من القيمة الزائدة ، برأس مال أقل ، أو اجتناء قدر أكبر من القيمة الزائدة برأس المال نفسه

« لقد اظهر ماركس ان تسريع دوران رأس المال ، في حد ذاته ، لا يخلق ذرة من القيمة الجديدة ان دورانا اسرع لرأس المال ، وجنيا اسرع للقيمة الزائدة الناتجة خلال السنة ، بشكل نقد ، لا يتيحان للرأسماليـــين ، الا ان يستأجروا برأس المال نفسه ، عدداً اكبر من العمال الذين يخلق عملهم ، في غضون السنة ، كمية أكبر من القيمة الزائدة .

ويتضمن وقت دوران رأس المال ، كما بينا آنفاً ، وقت الانتـــاج ووقت التداول ويعمل الرأسمالي جاهداً لانقاص الوقت الأول والوقت الثاني .

وتتناقص فترة العمل الضرورية لانتاج البضائع ، مع تطور القوى المنتجة والتقدم التكنيكي . ومثال ذلك ان الأساليب الحديثة لانتاج الصلب والفولاذ تزيد ، بصورة ملحوظة ، في سرعة عملية الانتاج بالقياس إلى الاساليب التي كانت تمارس منذ ١٠٠ أو ١٥٠ سنة ان التقدم في تنظيم الانتاج أي الانتقال ، مثلاً ، إلى الانتاج على نسق واحد وبالجملة ، يعطي ايضاً نتائج هامة .

وتقل ، في عدد كبير من الحالات ، اوقات توقف العمل التي تمثل جزءاً من وقت الانتاج ، وتضاف إلى فترة العمل ، وذلك بفضل التقـدم التكنيكي . وهكذا أصبح دبغ الجلود ، الذي كان يستغرق ، فيما مضى ، أسابيع عدة ، لا يقتضي اليوم بفضل استعمال الأساليب الكيميائية الجديدة ، إلا بضع ساعات .

وأصبح من الشائع استعمال العناصر الوسيطة ، أي المواد التي تزيد في سرعة التفاعلات الكيمياوية ، في نواحي عدة من نواحي الانتاج

ويلجأ رب العمل بغية التسريع ، في دوران رأس المال ، إلى اطالة يوم العمل وزيادة شدة العمل فاذا كانت فترة العمل على أساس عمل يومي مداه عشر ساعات هي ٢٤ يوماً ، فان اطالة يوم العمل إلى ١٢ ساعة ينقص فترة العمل إلى ٢٠ يوماً ويزيد من سرعة دوران رأس المال . ويمكن الحصول على النتيجة نفسها ، بزيادة شدة العمل فينفق العامل في ٦٠ دقيقة مقداراً من الطاقة يعادل ما انفقه سابقاً في ٧٢ دقيقة مثلاً .

ومن ثم ، يحاول الرأسماليون ، تسريع دوران رأس المال ، بانقاصهم وقت تداول رأس المال . وغدا ذلك أمراً ممكناً بفضل التطور الذي طرأ على وسائل النقل والاتصال البريدي والهاتفي والبرقي والتنظيم الافضل للتجارة ولكن انقاص وقت التداول يصطدم ، أولاً بالتوزيع غير العقلاني للانتاج في العالم الرأسمالي ، الذي يقتضي نقل البضائع مسافات بعيدة ، ويصطدم ثانياً ، باشتداد المزاحمة الرأسمالية وتفاقم مصاعب التصريف . ومع الرأسمال الدائر ، تنتقل إلى التداول ، القيمة الزائدة الناتجة خلال فترة معينة من الزمن . وكلما كان وقت دوران الرأسمال اقصر ، كان تحقيق القيمة الزائدة التي يوجدها العمال ، أي تحويلها نقداً ، اسرع ، وكان أسرع أيضاً أمكان استخدام هذه القيمة الزائدة في توسيع الانتاج .

الفصل الثامن

الرّبح الوسطي وسعر الانتاج

تكاليف الانتاج الراسمالية والربح – معدل الربح

ان القيمة الزائدة التي أوجدها عمل العمال بالاجرة ، في سياق الانتاج ، هي مصدر مداخيل جميع الطبقات المستثمِرة في المجتمع الرأسمالي ولنبحث أولاً في القوانين التي في ضوئها ترتدي القيمة الزائدة شكل ربح الرأسماليين ، الذين يوظفون رؤوس أموالهم في انتاج البضائع

وتقسم قيمة البضاعة التي انتجتها مؤسسة رأسمالية إلى ثلاثة أقسام ١ – قيمة رأس المال الثابت (جزء من قيمة الآلات والمباني ، وقيمة المواد الأولية ، والمحروقات ، الخ) . ٢ – قيمة رأس المال المتحرك ٣ – قيمة القيمة الزائدة. وتتحدد قيمة البضاعة بكمية العمل الضرورية اجتماعياً لانتاجها. ولكن الرأسمالي لا يبذل جهده الشخصي في انتاج البضاعة بل ينفق رأس ماله

وتتضمن تكاليف الانتاج الراسمالية للبضاعة ما انفق من رأس مال ثابت ورأس مال متحرك (ث+م) أي ما انفق من وسائل الانتاج ومن أجر للعمال. ان تكاليف البضاعة بالنسبة للرأسماليين تقاس بما انفق من رأس مال ، اما بالنسبة للمجتمع فتقاس بما انفق من عمل. ولذلك كانت تكاليف الانتاج الرأسمالية لبضاعة ما ، هي ادنى من قيمتها أو من التكاليف الحقيقية لانتاجها (ث + م+ ق. ز) . والفرق بين القيمة أو تكاليف الانتاج الحقيقية وبين تكاليف الانتاج الرأسمالية يساوي القيمة الزائدة (ق. ز) التي يتملكها الرأسمالي

وعندما يبيع الرأسمالي البضاعة المصنوعة في مؤسسته فان القيمة الزائدة تبدو بشكل زيادة أو فائض عن تكاليف الانتاج الرأسمالية . وعند تقدير الرأسمالي لريعية المؤسسة ، يقابل هذا الفائض برأس المال المسلف ، أي مجموع رأس المال الموظف في الانتاج . وعندما ينظر ألى القيمة الزائدة بالنسبة لمجموع رأس المال فانها تأخذ شكل الربح . وبما ان القيمة الزائدة تقارن لا برأس المال المتحرك ، بل بمجموع رأس المال ، فان التمايز يمحي بين الرأسمال الثابت الذي

انفق لشراء وسائل الانتاج ورأس المال المتحرك الذي انفق لاستئجار قوة العمل. وينجم عن ذلك المظهر الخداع الذي يوهمنا ان الربح هو ثمرة رأس المال . في حين ان مصدر الربح هو ، في الواقع ، القيمة الزائدة التي أوجدها عمل العمال فقط ، أي قوة العمل التي تجسدت قيمتها في الرأسمال المتحرك ان الربح ، هـو القيمة الزائدة ، وقد اخذت بالنسبة الى مجموع رأس المال الموظف في الانتاج ، وتبدو القيمة الزائدة ، ظاهراً ، وكأنها ثمرة هذا الرأسمال وبسبب هذه الخاصة ، سمى ماركس الربح شكلا معدلاً للقيمة الزائدة

« وكما ان شكل الاجر يخفي استثمار العامل المأجور ، بايهامه ان العمل بكامله قد دفع اجره ، كذلك يموه شكل الربح ، بدوره ، علاقة الاستثمار بخلقه مظهرا خداعا يوهمنا ان الربح انما يجنى من رأس المال نفسه . وهكذا تموه اشكال علاقات الانتاج الرأسمالية وتخفي طبيعتها الحقيقية ».

وتتحدد درجة الربحية الـتي تدرها مؤسسة رأسمالية لمـالكها ، تبعاً لمعدل الربح . ان معدل الربح هي النسبة بين القيمة الزائدة ومجموع رأس المال المسلف ~~ببلغ قدره ......~~ ومثال ذلك اذا تعين رأس المـال المسلف بمبلغ قدره ٢٠٠ ٠٠٠ دولار ، وكان الربـح السنوي يبلـغ ٤٠ ٠٠٠ دولار فان معدل الربح هو ٤٠٫٠٠٠ / ٢٠٠٠ × ١٠٠ ، أي ٢٠ بالمئة

وبما ان مجموع رأس المال المسلف هو أكبر من رأس المال المتحرك فان نسبة الربح (ق . ز / ث + م) هي دائماً أدنى من نسبة القيمة الزائدة (ق . ز / م) وإذا قسمنا ، كما في مثالنـــا ، رأس المال المكون من ٢٠٠٫٠٠٠ دولار إلى ١٦٠٫٠٠٠ دولار كرأس مال ثابت و ٤٠٫٠٠٠ دولار كرأس مال متحرك ، وكانت نسبة القيمة الزائدة تمثل ٤٠٫٠٠٠ / ٤٠٫٠٠٠ × ١٠٠ = ١٠٠ بالمائة ، فان معدل الربح يساوي ٢٠ بالمئة أي ١ / ٥ من نسبة القيمة الزائدة .

إن معدل الربح يتوقف ، في الدرجة الأولى ، على نسبة القيمة الزائـــدة . وبمقدار ما ترتفع نسبة القيمة الزائدة، يرتفع معدل الربح ، هذا إذا ظلت النظائر كلها متساوية ان جميع العوامل التي تفعل فعلها في زيادة نسبة القيمة الزائدة، أي في رفع درجة استثمار العمل من قبل رأس المال (إطالة يوم العمل ، زيادة شدة العمل ، إنماء انتاجيته الخ ..) إنما ترفع أيضاً معدل الربح .

ومن ثم ، يتعلق معدل الربح أيضاً بالتركيب العضوي لرأس المال . ومعلوم

ان هذا التركيب هو العلاقة بين رأس المال الثابت ورأس المال المتحرك . وبمقدار ما ينخفض التركيب العضوي لرأس المال ، أي بمقدار ما ترتفع النسبة المئوية لجزئه المتحرك (قيمة قوة العمل) يرتفع معدل ربحه ، بينما تظل نسبة القيمة الزائدة على حالها . وعلى العكس من ذلك ، بمقدار ما يرتفع التركيب العضوي لرأس المال ، ينخفض معدل الربح .»[61]

ان التوفيرات من رأس المال الثابت هي أحد العوامل التي تؤثر في معدل الربح . وأخيراً ، يتغير معدل الربح تبعاً لسرعة دوران رأس المال وبمقدار ما تزداد سرعة رأس المال ، يرتفع المعدل السنوي للربح ، الذي يمثل العلاقة بين القيمة الزائدة المنتجة خلال السنة ، وبين مجموع رأس المال المسلف. وعلى العكس من ذلك ، ان كل ابطاء في دوران رأس المال يؤدي إلى تخفيض المعدل السنوي للربح.

تكون المعدل الوسطي للربح ، وتحول قيمة البضائع إلى سعر الانتاج

في النظام الرأسمالي ، يجري توزيع رؤوس الأموال على اختلاف فروع الانتاج ، وكذلك التقدم التكنيكي ، في جو من المزاحمة الضارية .

وعلينا ان نميز المزاحمة التي تجري داخل فروع الصناعة من المزاحمة التي تجري بين تلك الفروع .

ان المزاحمة داخل فروع الصناعة ، هي المزاحمة التي تجري بين مؤسسات تنتمي إلى فرع واحد من الصناعة ينتج بضائع من نوع واحد ، وتستهدف هذه المزاحمة تصريفاً أفضل للبضائع المنتجة وربحاً اضافياً . وتعمل مختلف المؤسسات في شروط غير متكافئة ، ويتميز بعضها عن البعض الآخر بحجمه ، وبمستوى تجهيزاته التكنيكية وتنظيم انتاجه. وتبعاً لهذا الواقع ، لا تكون القيمة الفردية للبضائع المصنوعة في مختلف المؤسسات واحدة . ولكن المزاحمة بين مؤسسات فرع واحد من فروع الصناعة تؤدي إلى أن سعر البضائع ، يتعين لا على أساس قيمتها الفردية بل على أساس قيمتها الاجتماعية. مع العلم أن حجم القيمة الاجتماعية للبضائع ، يتعلق كما ذكرنا آنفاً بالشروط الوسطية للانتاج في فرع بعينه .

وبما ان سعر البضائع يحدد بقيمتها الاجتماعية ، لذلك تعود الأفضلية إلى تلك المؤسسات ، حيث التكنيك الصناعي وانتاجية العمل هما أرفع من المستوى

الوسطي لفرع الصناعة المعني ، وحيث القيمة الفردية للبضائع هي بالتالي أدنى من قيمتها الاجتماعية وتنال هذه المؤسسات ربحاً اضافياً ، أو فائض الربح ، وهو شكل من القيمة الزائدة الاضافية التي اتينا على دراستها آنفاً (الفصل السابع) وهكذا تتكون، نتيجة المزاحمة داخل فروع الصناعة ، معدلات متفاوته للارباح في مختلف مؤسسات الفرع الواحد وتؤدي المزاحمة بين مؤسسات فرع صناعي واحد ، الى ازاحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل المؤسسات الكبيرة وحتى لا ينهار الرأسماليون مالكو المؤسسات المتأخرة في حومة المزاحمة ،يعمدون الى تطبيق التحسينات التي يطبقها مزاحموهم مالكو المؤسسات الاكثر تطوراً من الناحية الصناعية وينجم عن ذلك ارتفاع التركيب العضوي لرأس المال ، في مجموع فروع الصناعة ، ويغيب فائض الربح الذي كان يجنيه الرأسماليون مالكو المؤسسات الاكثر تطوراً من الناحية الصناعية ، ويصيب نسبة الربح انخفاض عام وهذا ما يرغم الرأسماليين على ادخال تحسينات تكنيكية جديدة وهكذا يتطور التكنيك ، بنتيجة المزاحمة داخل فروع الصناعة ، وتنمو القوى المنتجة

اما المزاحمة بين فروع الصناعة فانها تنشب بين رأسمالي مختلف فروع الانتاج في سبيل توظيف رأس المال على نحو يدر اكبر ريع ممكن ان رؤوس الاموال الموظفة في مختلف فروع الانتاج هي ذات تركيب عضوي متفاوت . وبما ان القيمة الزائدة لا يخلقها الا عمل العمال الاجراء ، يمكن ان ينتج برأس مال متساو ، كمية اكبر نسبياً من القيمة الزائدة ، في مؤسسات الفروع الصناعية حيث يسود تركيب عضوي منخفض لرأس المال. اما في المؤسسات التي يكون فيها التركيب العضوي للرأسمال اعلى، فان كمية القيمة الزائدة المنتجة هي اقل نسبياً. ومع ذلك تفضي المزاحمة بين رأسمالي مختلف فروع الصناعة الى تعادل الارباح بالنسبة لرؤس الاموال المتساوية

لنفترض ان في المجتمع ثلاثة فروع من الصناعة : الدباغة والجلود ، والنسيج، والانشاءات الميكانيكية ، رساميلها متساوية من حيث حجمها ولكنها متفاوتة من حيث تركيبها العضوي . ويساوي حجم رأس المال المسلف في كل من هذه الفروع مئة وحدة (مثلاً مئة مليون ليرة استرلينية). ويضم رأس المال الموظف

في فروع صناعة الدباغة والجلود ٧٠ وحدة من رأس المال الثابت و ٣٠ وحدةمن رأس المال المتحرك ويضم رأس المال الموظف في صناعة النسيج ٨٠ وحدة من رأس المال الثابت و ٢٠ وحدة من رأس المـــال المتحرك ، كما يضم رأس المال الموظف في صناعة الانشاءات الميكانيكية ٩٠ وحدة من رأس المال الثابت و ١٠ وحدات من رأس المال المتحرك ولنفترض ان نسبة القيمة الزائدة في الفروع الثلاثة مـتماثلة ومساوية لـ ١٠٠ بالمائة ، ونتيجة ذلك ستكون القيمة الزائدة المنتجة في صناعة الدباغـة والجلود ٣٠ وحدة وفي صناعة النسيج ٢٠ وحدة ، وفي صناعة الانشاءات الميكانيكية ١٠ وحدات وستكون قيمة البضائع التي اخرجها فرع الصناعة الاول معادلة لـ ١٣٠ والثاني لـ ١٢٠ والثالت لـ ١١٠ ويعادل ما انتجته الفروع الثلاثة ٣٦٠ وحدة .

واذا بيعت البضائع بقيمتها فان معدل الربح في صناعة الدباغة والجلود يبلغ ٣٠ بالمائة ، وفي صناعة النسيج ٢٠ بالمائة وفي صناعة الانشاءات الميكانيكية ١٠ بالمائة ومثل هذا التوزيع في الارباح سيكون جد ملائم للرأسماليين اصحاب صناعة الدباغة والجلود، ولكنه غير ملائم للرأسماليين اصحاب صناعة الانشاءات الميكانيكية ومنذ ذلك الحين ، يشرع ارباب صناعة الانشاءات الميكانيكية في البحث عن توظيف افضل لرؤوس اموالهـــم وسيجدونه في صناعة الدباغة والجلود ، ويحدث عندئذ انتقال رؤوس الاموال من فروع الانشاءات الميكانيكية الى فرع صناعة الدباغة والجلود ،وينجم عن ذلك زيادة في كمية البضائع المصنوعة من الجلود ، والجلود المدبوغة ، وتشتد المنافسة ، بالضرورة ، ويرغم اصحاب هذا الفرع من الصناعة على تخفيض اسعار بضائعهم ، وذلـــك يؤدي الى انخفاض نسبة الربح . وعلى العكس من ذلك ، تنقص كمية السلـــع المنتجة في صناعة الانشاءات الميكانيكية،ويتيح هذا التعديل في نسبة العرض والطلب،لاصحاب هذه الصناعة ان يرفعوا اسعار سلعهم وان يرفعوا ، بالتالي ، نسبة الربح

ويستمرهبوط الاسعارفيصناعة الدباغةوالجلود وارتفاعهافي صناعةالانشاءات الميكانيكية،حتى يصبح معدل الربح فيالفروع الثلاثة متساويا تقريباً. ويحدث ذلك عندما تباع بضائع الفروع الثلاثة بـ ١٢٠ وحدة ١٣٠ + ١٢٠ + ١١٠ ÷ ٣ . وسيكون الربح الوسطي في كل فرع من فروع الصناعة ، في مثل هذه الشروط

مساوياً لـ ٢٠ وحدة ان **الربح الوسطي** هو ربح متساوٍ تصيبه رؤوس أموال متساوية موظفة في فروع مختلفة من فروع الانتاج .

هكذا تؤدي المزاحمة بين فروع الصناعة إلى المساواة بين المعدلات المختلفة للارباح في مختلف فروع الانتاج الرأسمالي ، إذ تميل المعدلات المختلفة نحو تكوين معدل واحد عام (أو وسطي) . وعملية التساوي هذه انما تتحقق عن طريق نقل رأس المال (ثم نقل العمل أيضاً) من فرع إلى آخر

ومع تكون معدل الربح الوسطي ، يفقد الرأسماليون في بعض الفروع (وفي مثالنا رأسماليو صناعة الجلود) قسماً من القيمة الزائدة التي حققهـا عمالهم . وبالمقـابل ، يحقق رأسماليو الفروع الأخرى (وفي مثالنا رأسماليو الانشاءات الميكانيكية) زيادة في القيمة الزائدة ويعني ذلك ان الأولين يبيعون بضائعهم بأسعار أدنى من قيمتها وان الآخرين يبيعونها بأسعار أعلى من قيمتها ويتكون سعر البضاعة في كل فرع ، بعد ذلك ، من نفقات الانتاج (١٠٠ وحدة)والربح الوسطي (٢٠ وحدة)

ان السعر المساوي لنفقات انتاج البضاعة مع الربح الوسطي هو **سعر الانتاج**. وتبرز ، في مختلف مؤسسات فرع معين بنتيجة الفوارق القائمة بين شروط الانتاج أسعار فردية مختلفة في الانتاج تحددها نفقات الانتاج الفردية مضافاً اليها الربح الوسطي . ولكن البضائع ، تباع وسطياً بسعر الانتاج المشترك المتماثل .

ويمكن اعطاء صورة واضحة عن عملية تكوين المعدل الوسطي للربح وسعر الانتاج بالجدول التالي

فروع الانتاج	رأس المال الثابت	رأس المال المتحرك	القيمة الزائدة	قيمة السلع	المعدل الوسطي للربح بالنسبة المئوية	سعر انتاج البضائع	فرق سعر الانتاج بالنسبة إلى القيمة
دباغة وجلود	٧٠	٣٠	٣٠	١٣٠	٢٠	١٢٠	ـ ١٠
نسيج	٨٠	٢٠	٢٠	١٢٠	٢٠	١٢٠	لا شيء
انشاءات ميكانيكية	٩٠	١٠	١٠	١١٠	٢٠	١٢٠	+ ١٠
المجموع	٢٤٠	٦٠	٦٠	٣٦	٢٠	٣٦٠	

بيعت البضائع المنتجة في كل من الفروع الثلاثة بـ ١٢٠ وحدة (ولتكن مثلاً

١٢٠ مليون دولار). في حين ان قيمة البضائع في صناعة الدباغة والجلود مساوية لـ ١٣٠ وحدة، وفي صناعة النسيج لـ ١٢٠ وحدة، وفي صناعة الانشاءات الميكانيكية لـ ١١٠ وحدات. وخلافاً لما يجري في الانتاج البضاعي البسيط، لا تباع البضائع في النظام الرأسمالي بأسعار مطابقة لقيمتها، بل بأسعار مطابقة لسعر انتاجها

وينجم تحول القيمة إلى سعر الانتاج عن التطور التاريخي للانتاج الرأسمالي. ففي اطار الانتاج البضاعي البسيط، كانت تتوافق، في السوق، أسعار البضائع جملة، مع قيمتها. أما في المراحل الأولى لتطور الرأسمالية، فكانت تبقى فروق ملحوظة بين نسب الربح في مختلف فروع الانتاج. ولم تكن تلك الفروع، بعد مترابطة بعضها ببعض ترابطاً كافياً، يضاف إلى ذلك التقييدات الناجمة عن النظام الحرفي التي كانت تعوق انتقال الرساميل بحرية من فرع إلى آخر ولم تتم عملية تكون المعدل الوسطي للربح وتحول القيمة إلى سعر الانتاج، إلا بانتصار الصناعة الميكانيكية الرأسمالية

ومع تحول القيمة إلى سعر الانتاج، يرتدي القانون الاقتصادي الأساسي للرأسمالية، قانون القيمة الزائدة، طابعاً ملموساً يتجلى بشكل المعدل الوسطي للربح

ويحاول الاقتصاديون البورجوازيون أن يدحضوا نظرية القيمة ـ العمل التي جاء بها ماركس، زاعمين ان أسعار الانتاج، في بعض فروع الصناعة، لا تطابق قيمة البضائع. ولكن الواقع يشير إلى ان قانون القيمة يظل ساري المفعول تماماً في ظروف الرأسمالية، لأن سعر الانتاج لا يمثل الا **الشكل المعدل للقيمة**.

والوقائع التالية تؤيد ذلك

أولاً: يبيع بعض أرباب العمال بضائعهم بأسعار أعلى من قيمتها، وبعضهم الآخر يبيعها بأسعار أدنى من قيمتها، ولكن الرأسماليين، بمجموعهم، يحققون كمية قيمة بضائعهم كاملة. ويكون مجموع أسعار الانتاج، على نطاق المجتمع كله مساوياً لمجموع قيم البضائع جميعاً

ثانياً: ان مجموع أرباح طبقة الرأسماليين برمتها هو مساوٍ لمجموع القيمة الزائدة الناتج عن مجموع العمل غير المدفوع الأجر، الذي تقدمه البروليتاريا. ويتوقف حجم المعدل الوسطي للربح على مقدار القيمة الزائدة المنتجة في المجتمع كله.

ثالثاً : يجر انخفاض قيمة البضائع انخفاض أسعار انتاجها وتجر زيادة قيمة البضائع ارتفاع أسعار انتاجها

وهكذا يسود في المجتمع الرأسمالي قانون **المعدل الوسطي** للربح. ويقول هذا القانون بأن مختلف معدلات الربح الناجمة عن التركيب العضوي المتفاوت لرأس المال في مختلف فروع الانتاج ، تميل إلى التساوي ، بنتيجة المزاحمة ، في معدل عام للربح (وسطي) . وكما هو الحال بالنسبة لجميع القوانين التي تسيِّر أسلوب الانتاج الرأسمالي ، يفعل قانون المعدل الوسطي للربح فعله بصورة عفوية خلال انحرافات وتموجات عديدة . وفي غمرة الصراع القائم من أجل توظيف رأس المال بشكل يدر معه أكبر ربح ممكن ، تنشب مزاحمة ضارية بين الرأسماليين ، فيحاولون توظيف رساميلهم في فروع الانتاج التي يؤملون الحصول فيها على أعلى قدر من الأرباح. وهكذا تنتقل رؤوس الأموال ، في ركضها وراء الأرباح الكبرى من فرع صناعي إلى آخر ، ويتعين بنتيجة ذلك المعدل الوسطي للربح .

وهكذا يحدث ، على اساس قانون المعدل الوسطي للربح ، توزيع العمل ووسائل الانتاج بين مختلف فروع الانتاج الرأسمالي ، وينتج من ذلك ان قانون القيمة ، في نظام رأسمالي متطور ، يعمل كمنظم عفوي للانتاج بواسطة سعر الانتاج.

ان سعر الانتاج هو الحد الوسطي ، الذي تتذبذب حوله ، في النهاية ، اسعار سوق البضائع ، أي الاسعار التي تباع بها البضائع عمليا وتشرى في السوق . أن تساوي معدل الربح ، وتحول القيمة إلى سعر الأنتاج ، يخفيان اكثر فأكثر علاقة الاستثمار ، ويخفيان اكثر من ذلك المصدر الحقيقي لثراء الرأسماليين

« أن الفرق الحقيقي بين حجم الربح وحجم القيمة الزائدة .. في ميادين الانتاج الخاصة ، يخفي الان، تماما، طبيعة الربح الحقيقية واصله لا بالنسبة للراسمالي وحده ، الذي له مصلحة خاصة في ايهام نفسه بذلك ، بل بالنسبة للعامل ايضا. فعندما تتحول القيم الى اسعار انتاج يغيب عن ناظريهما اساس تحديد القيمة ذاته ». (ماركس : « تحول الربح الى ربح وسطي »» راس المال ، الجزء العاشر ، ص ٤٨ ، طبعة كوست ، الترجمة المنقحة).

والواقع ان تكون المعدل الوسطي للربح انما يعني اعادة توزيع القيمة الزائدة بين رأسمالي مختلف فروع الانتاج. فالرأسماليون العاملون في فروع رأس مالها ذو تركيب عضوي مرتفع ، يتملكون قسماً من القيمة الزائدة المنتجة في فروع صناعية

ذات رأس مـــال تركيبه العضوي منخفض . واذن ، لا يستثمَر العمال من قبل الرأسماليين الذين يستخدمونهم وحسب ، بل كذلك من قبل مجموع طبقة الرأسماليين فمن مصلحة طبقة الرأسماليين كلها ان تزداد درجة استثمار العمال لما في ذلك من زيادة في المعدل الوسطي للربح . ويتوقف المعدل الوسطي للربح ، كما اشار ماركس ، على درجة استثمار مجموع العمل ، من قبل مجموع رأس المال

ويعبر قانون المعدل الوسطي للربح من جهة ، عن التناقضات وعن المزاحمة بين الرأسماليين الصناعيين لأقتسام القيمة الزائدة ، ومن جهة ثانية ، عن النزاع العميق بين الطبقتين المتعاديتين البورجوازية والبروليتاريا . ويؤكد هذا القانون ان البورجوازية كطبقة في المجتمع الرأسمالي ، تجابه مجموع البروليتاريا ، وان النضال في سبيل مصالح العمال الجزئية ، ومصالح جماعات منهم ، والنضال ضد هؤلاء الرأسماليين او اولئك ، لا يمكن ان يفضي الى تبديـــل جذري في وضع الطبقة العاملة. وليس بوسع الطبقة العاملة ان تخلع نير رأس المال الا اذا قضت على نظام الاستثمار الرأسمالي .

ميل معدل الربح الى الانخفاض

مع تطور الرأسمالية ، يرتفع التركيب العضوي للرأسمال باستمرار . وكل رب عمل اذ يستعيض ، شيئاً فشيئاً ، عن عماله بآلات ، انما يحاول ان يجعل الانتاج أقل كلفة ، وان يوسع دائرة تصريف بضائعه وان يحصل على المزيد من الربح . ولكن عندما ينتشر على نطاق واسع التقدم التكنيكي الذي كان مقصوراً على بعض المؤسسات ، يستتبع ذلك ارتفاعاً في التركيب العضوي لرأس المال في معظم المؤسسات ، وهو الامر الذي يؤدي الى خفض المعدل العام للربح

ويعمل ، في الاتجاه نفسه ، النمو المتزايد في رأس المال الساكن ، بالقياس الى رأس المال المتداول ، بحيث يخفف دوران مجموع رأس المال

وكل رأسمالي ، عندما يدخل التحسينات التكنيكية ، انما يتوخى الحصول على اكبر قدر من الربح ، ولكن جهود الرأسماليين كلهم ، من اجل بلوغ هذا الهدف ، تنتهي الى ما لايشتهيه احد منهم ، ألا وهو انخفاض المعدل العام للربح.

ولنعاود المثال السابق . ان مجموع رؤوس الاموال المساوي لـ ٣٠٠ وحدة مكون من ٢٤٠ وحدة من رأس المال الثابت و ٦٠ وحدة من رأس المال المتحرك . فاذا كانت نسبة القيمة الزائدة هي ١٠٠ بالمائة تنتج ٦٠ وحدة من القيمة الزائدة ، وهكذا يكون معدل الربح مساويا لـ ٢٠ بالمائة . ولنفترض ان مجموع رأس المال قد ارتفع ، بعد مضي عشرين سنة ، من ٣٠٠ الى ٥٠٠ وحدة ، وارتفع في الوقت نفسه ، بفضل التقدم التكنيكي ، التركيب العضوي لراس المال ، وان هذه الوحدات الخمسمائة موزعة الى ٤٢٥ وحدة من رأس المال الثابت و ٧٥ وحدة من رأس المال المتحرك . عندها سينتج ، بالنسبة نفسها للقيمة الزائدة ، ٧٥ وحدة من القيمة الزائدة . وسيكون معدل الربح عندئذ ٧٥ × ١٠٠ ÷ ٥٠٠ = ١٥ بالمئة . ان كمية الربح قد ارتفعت من ٦٠ الى ٧٥ وحدة ، بينما هبط معدل الربح من ٢٠ الى ١٥ بالمائة ».

وهكذا يفضي ارتفاع التكوين العضوي لرأس المال الى هبوط المعدل الوسطي للربح . وفي الوقت نفسه تعترض جملة من العوامل هبوط معدل الربح .

اولاً : يشتد استثمار الطبقة العاملة. ويؤدي تطور القوى المنتجة في الرأسمالية الذي يعبّر عنه في ارتفاع التركيب العضوي لرأس المال ، يؤدي في الوقت نفسه الى رفع القيمة الزائدة واذ ذاك ينخفض معدل الربح ببطء اشد مما هو عليه عندما تكون نسبة القيمة الزائدة باقية دون تغيير

ثانياً : ان التقدم التكنيكي ، مع رفعه التركيب العضوي لرأس المال ، يولد البطالة التي تضغط على سوق العمل وذلك مما يتيح لارباب العمل ان ينقصوا الاجور ويحددوها بما هو ادنى بكثير من قيمة قوة العمل .

ثالثاً : مع تطور انتاجية العمل تهبط قيمة وسائل الانتاج من آلات وادوات ومواد اولية الخ ويفضي ذلك الى اشاعة البطء في ارتفاع التكوين العضوي لرأس المال ، ويعترض بالتالي انخفاض معدل الربح .

لنفترض ان رب العمل قد ارغم العامل الذي كان يدير ، فيما مضى ، خمسة انوال للنسيج ، على ان يدير عشرين نولا وبنتيجة الزيادة التي طرأت على انتاجية العمل في ميدان الآلات الصانعة للادوات ، تدنت قيمة هذه الالات الى النصف . واعتباراً من ذلك الوقت ، لن تكلف العشرون نولا اربعة اضعاف ما تكلفه الانوال الخمسة ، كما في السابق ، بل تبلغ تكاليفها الضعفين . وكذلك ، لا يتضاعف جزء رأس المال الثابت المقابل لعامل واحد ، اربع مرات بل مرتين

رابعاً : تعترض انخفاض المعدل الوسطي للربح ، التوفيرات التي يحققهـــا

الرأسماليون من رأس المال الثابت ، على حساب صحة العمال وحياتهم ويعمد ارباب العمل ، ابتغاء زيادة أرباحهم ، الى تشغيل العمال في أمكنة ضيقة لاتتوفر فيها التهوية الكافية ، والى التقتير في تأمين اسباب السلامة . ويكون من نتائج هذا الشح البالغ الذي يتملك الرأسماليين ، تهديم صحة العمال والتسبب في حدوث عدد كبير من طوارىء العمل ، وزيادة عدد الوفيات بين السكان العمال .

خامساً : يكبح جماح هبوط معدل الربح ، عدم تكافؤ المبادلات في التجارة الخارجية ، التي بفضلها ، يصدر ارباب العمل في البلاد الرأسمالية المتطورة سلعهم الى البلاد المستعمَرة فيحصلون بذلك على فائض الربح .

ان جميع العوامل المعارضة هذه لا تلغي هبوط معدل الربح بل تخففه فقط وتعطيه صفة ميل للهبوط. وهكذا يكون **قانون ميل المعدل العام (او الوسطي للربح) الى الانخفاض** نتيجة حتمية لارتفاع التركيب العضوي لرأس المال .

ولا يعني هبوط معدل الربح اطلاقاً نقص كمية الربح ، أي الحجم العام للقيمة الزائدة التي انتجتها الطبقة العاملة. بل على العكس من ذلك ، ينمو مجموع الربح. تبعاً لارتفاع نسبة القيمة الزائدة ، وتبعاً لازدياد المجموع العام لعدد العمال الذين يستثمرهم الرأسمال . ومثال ذلك ان مجموع الارباح الصناعية في الولايات المتحدة والمحدد وفقاً لمعطيات رسمية اوردها احصاء الصناعات، بلغ عام ١٨٥٩ ، ٣١٦ مليون دولار ، وعام ١٨٦٩ ، ٥١٦ مليون دولار ، وعام ١٨٧٩ ، ٦٦٠ مليون دولار ، وعام ١٨٨٩ ، ١٥١٣ مليون دولار ، وعام ١٨٩٩ ، ٢٢٤٥ مليون دولار.

ويجهد الرأسماليون ، باستثمارهم العمال إلى أقصى حد ، لكبح جماح ميل معدل الربح إلى الانخفاض ، فيؤول بهم ذلك إلى تفاقم التناقضات بين البروليتاريا والبورجوازية .

ويزيد قانون ميل معدل الربح إلى الانخفاض ، من حدة النضال داخل البورجوازية نفسها لاقتسام الكمية العامة للارباح. ويدفع الرأسماليون ، في جريهم وراء المزيد من الارباح ، بأنفسهم وبرؤوس أموالهم ، إلى البلدان المتخلفة ، حيث اليد العاملة أرخص ، وحيث التركيب العضوي لرأس المال أدنى ما هو عليه في البلاد ذات الصناعة المتطورة جداً ، فيمعنون في استثمار شعوب هذه البلدان . ويفضي ذلك

إلى تفاقم التناقضات بين البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان المتخلفة ، بين البلدان المستعمرة والمستعمرات

ثم يتحد أرباب العمل في تكتلات مختلفة الأشكال، في سبيل ابقاء الأرباح على مستوى عال ، ساعين بذلك ، إلى الحصول على أرباح مرتفعة

وأخيراً يعمد الرأسماليون ، بقصد التعويض عن انخفاض معدل الربح بزيادة كميته ، إلى توسيع حجم الانتاج حتى يتجاوزوا حدود الطلب المليء . وبذلك تتجلى التناقضات الناجمة عن ميل معدل الربح إلى الانخفاض بشكل حاد جداً أثناء الازمات .

ان قانون ميل معدل الربح إلى الانخفاض هو أحد الشواهد الدافعة على الصفة المحدودة تاريخياً لشكل الانتاج الرأسمالي. ويظهر هذا القانون ، بوضوح، بتشديده التناقضات الرأسمالية ، ان النظام البورجوازي ، يصبح ، عند بلوغه مستوى معيناً ، عائقاً لتطور القوى المنتجة

الفصل التاسع

رأس المال التجاري والربح التجاري

الربح التجاري ومصدره

أن الرأسمال التجاري والرأسمال الربوي ، هما سابقان ، تاريخيا ، للرأسمال الصناعي . ففي نظام الانتاج الرأسمالي تفقد اشكال الرأسمال هذه . دورها القديم المستقل . وتصبح وظائفها قائمة على خدمة الرأسمال الصناعي . وبنتيجة ذلك ، يتميز ، في النظام الرأسمالي ، كل من الرأسمال التجاري والرأسمال حامل الفوائد تميزاً جوهرياً عن شكليهما السابقين للنظام الرأسمالي .

ان رأس المال الصناعي يرتدي، كما ذكرنا آنفا ، خلال دورته ، ثلاثة اشكال متتابعة الشكل النقدي ، والشكل المنتج ، والشكل البضاعي ، التي تتمايز تبعاً لوظائف كل منها وتتمايز وظائف الرأسمال الصناعي عند بلوغه درجة ما من تطوره الواحدة عن الاخرى ، وينفصل عن الرأسمال الصناعي العامل في الانتاج ،الرأسمال التجاري ويرتدي شكل رأس مال التاجر وينفصل رأس المال وعملية التساوي هذه انماتتحقق عن طريق نقل رأس المال المعد للاقراض بشكل رأس مال صاحب المصرف . وتتشكل داخل طبقة الرأسماليين ، ثلاث جماعات تشترك في تملك القيمة الزائدة : الصناعيون ، والتجار ، واصحاب المصارف .

ورأس المال التجاري هو رأس المال المستخدم في دائرة التداول البضاعي ، وفي نطاق التداول ، لا تتكون قيمة زائدة فمن اين اذن ، يأتي ربح التاجر ؟ لو كان الرأسمالي الصناعي يتولى بنفسه تحقيق بضائعه ، لوجب عليه ان ينفق قسما من رأسماله لتهيئة محلات تجارية له لاستئجار مستخدمين ولمصاريف أخرى تقتضيها التجارة ويقتضيه ذلك ان يزيد الرأسمال المسلف أو أن يبقي الرأسمال المسلف على حاله وينقص حجم الانتاج وفي هذه الحالة أو تلك ، سينقص ربحه .لذلك يفضل الصناعي ان يبيع بضائعه لوسيط ، لرأسمالي تاجر يتولى بيع البضائع ويؤمن وصولها إلى المستهلكين وتخصيص الرأسمال التجاري لوظائف التداول البضاعي، يتيح انقاص فترة التداول والنفقات المرتبطة بها. ان الرأسمال التجاري بتأمينه عملية تحقيق البضائع العائدة لعدد كبير من الرأسماليين الصناعيين ،يخفض

ذلك القسم من الرأسمال الاجتماعي الذي يتحول من الانتــاج إلى نطاق التداول البضاعي وعندما يعهد الرأسمالي الصناعي إلى التاجر بعمليات تحقيق البضائع، يزيد في دوران رأس ماله ، ويؤدي إلى زيادة ربحه. ويجد الصناعي، من مصلحته أن يتخلى للتاجر عن جزء من القيمة الزائدة، بشكل ربح للرأسمال التجاري. ان الربح التجاري هو جزء من القيمة الزائدة ، تخلى عنه الصناعي للتاجر لقــاء تصريف بضائعه

ويؤمن رأس المال التجاري تصريف البضائع عن طريق استثمار مستخدمي التجارة ان عمل المستخدمين بالاجرة المكلفين بتصريف البضائع ، أي بتحويل البضائع إلى مال والمال إلى بضائع ، لا يخلق لا قيمة ولا قيمة زائــدة ، ولكنه يعطي الرأسمالي التاجر أمكانية أمتلاك جزء من القيمة الزائدة التي أوجدها الانتاج.

« وكما ان عمل العامل الذي لم يدفع اجره ، يخلق مباشرة القيمة الزائدة للرأسمال المنتج ، كذلك العمل غير المدفوع الاجر الذي يقوم به المستخدم في التجارة يؤمن للرأسمال التجاري حصة من هذه القيمة الزائدة»
(ماركس رأس المال ، المجلد الثالث ، الفصل السادس عشر)

ويقسم يوم العمل للمستخدمين التجاريين ، شأنه شأن يوم العمل بالنسبة إلى العمال المشتغلين في الانتاج ، إلى قسمين : قسم يحققون فيه ، خلال وقت العمل الضروري ، القيمة الزائدة الحاصلة في دائرة الانتاج ، التي تعوض النفقات التي بذلها الرأسماليون لشراء قوة العمل ، وقسم يشتغلون فيـــه مجاناً للرأسماليين ويؤمنون لهم تملك الربح التجاري ، وذلك خلال وقت العمل الاضافي وينتج من ذلك ان الشغيلة التجاريين مستثمَرون من قبل الرأسماليين التجاريين ، كما أن العمال منتجي السلع مستثمَرون من قبل الصناعيين

وعلى التاجر ، بغية تصريف قدر معين من البضائع ، أن يسلف لفترة ما ، رأس مال يتناسب وذلك القدر المعين ويحاول التاجر جاهداً ، برأس ماله هذا ، ان يجتني أكبر قدر ممكن من الربح. وعندما يكون معدل الربح التجاري أدنى من المعدل الوسطي للربح ، تصبح التجارة عملاً قليل المغنم . وعندها ينقل التجار رؤوس أموالهم الى الصناعة ، والزراعة او الى فروع اخرى من فروع الاقتصاد، وعلى العكس من ذلك ان معدلاً مرتفعاً من الربح التجاري يجتذب الرأسمال الصناعي الى التجارة ، وتجعل المزاحمة بين الرأسماليين ، مستوى الربح التجاري

يتحدد بالمعدل الوسطي للربح ، أي الربح الوسطي المعين بالقياس الى مجموع الرأسمال ، بما فيه الرأسمال العامل في دائرة التداول .

وهكذا ، ليس رأس مال الرأسماليين الصناعيين وحده هو الذي يساهم في عملية تساوي معدل الربح ، بل يساهم فيه رأس المال التجاري أيضاً ، وذلك مما يجعل الرأسماليين التجاريين كالرأسماليين الصناعيين يجنون معدلاً وسطياً من الربح يتوافق مع الرأسمال الذي انفقوه ويستخلص من ذلك إن الرأسماليين الصناعيين لا يحققون جميع الربح الذي تخلقه الصناعة ، وانما يحققون فقط جزءاً من هذا الربح ، الذي يؤلف ربحاً وسطياً للرأسمال الذي وظفوه ويبيع الرأسماليون التجار بضائعهم بسعر الانتاج الذي يشتمل على الربح الوسطي للصناعي ومثله للتاجر . وهكذا يصبح بوسعهم معا ، تحقيق ربح وسطي عن رأسمالهم الموظف ، بفضل الفارق بين سعر الشراء وسعر المبيع

« ان شكل الربح التجاري يخفي المصدر الفعلي لنمو رأس المال ، حتى اكثر مما يخفيه شكل الربح الصناعي فرأس مال التاجر لا يساهم في الانتاج وصيغة حركة الرأسمال التجاري هي ن — ب — ن . وهنا تختفي مرحلة الرأسمال المنتج وتنقطع الصلة بالانتاج ظاهرا ، وينشأ الوهم الزاعم ان الربح ينجم عن التجارة نفسها بزيادة السعر وبيع البضائع بسعر اعلى من سعر انتاجها . ويدل الواقع ، كما بينا آنفا ، على ان ما يحدث هو عكس ذلك ان الصناعي ببيعه البضاعة للتاجر بسعر يقل عن سعر الانتاج يتخلى له عن جزء من الربح »

ولا يساهم الرأسمال التجاري في تحقيق القيمة الزائدة التي اوجدها الانتاج وحسب ، بل يستثمر فوق ذلك ، الشغيلة بوصفهم مستهلكين ويرفع الرسماليون التجار جني الاسعار بكافة الوسائل ويخدعون الشارين عند الوزن والقياس ويبيعونهم البضائع المغشوشة وذات الصنف الرديء ، انهم يفعلون كل ذلك في سبيل جني ربح اضافي ان احد مصادر الربح التجاري هو استثمار الرأسمالي التجاري لصغار منتجي البضائع ويرغم الرأسماليون التجار ، الفلاحين والحرفيين على بيعهم نتاج عملهم بثمن بخس ، على ان يشتروا منهم ، في الوقت نفسه الادوات والمواد الاولية بثمن باهظ وان حصة الوسطاء التجار من سعر المبيع بالمفرق الناجمة عن بيع المحاصيل الزراعية ، في الولايات المتحدة ، قد ارتفعت بين عامي ١٩١٣ إلى ١٩٣٤ ، من ٥٤ إلى ٦٣ بالمئة .

ويفضي ذلك كله إلى أزدياد املاق الشغيلة ويضاعف من تناقضات الرأسمالية .

نفقات التداول

تتطلب عملية التداول الرأسمالي للبضائع بعض النفقات وتشكل هذه النفقات، المرتبطة بنطاق التداول ، **نفقات التداول**

وعلينا ان نميز بين نوعين من النفقات الرأسمالية في التجارة، النوع الاول نفقات التداول الصرف المرتبطة مباشرة ببيع السلع وشرائها ، وبخصائص النظام الرأسمالي، والنوع الثاني النفقات الناجمة عن استمرار عملية الانتاج في نطاق التداول.

تشكل نفقات التداول الصرف الجزء الأكبر ، الجزء المتزايد باستمرار من نفقات تداول التجارة الرأسمالية وهي تتضمن النفقات المرتبطة بتحويل البضائع إلى نقد ، والنقد إلى بضائع وهي تشمل النفقات التي تستدعيها المزاحمة والمضاربة ، ونفقات الاعلان والقسم الاكبر من النفقات المخصصة لدفع أجور عمل مستخدمي التجارة ، وماسكي الدفاتر الحسابية ، وللمراسلة ، وللعناية بالمكاتب التجارية الخ.

يقول ماركس « إن هذه النفقات لا تضيف أية قيمة إلى البضاعة وهي تؤخذ مباشرة من مجموع القيمة المنتجة في المجتمع ، ويغطي الرأسماليون هذه النفقات بالكمية العامة للقيمة الزائدة ، التي ينتجها عمل الطبقة العاملة». ويشهد ازدياد نفقات التداول على تبذير النظام الرأسمالي .

فقد بلغت نفقات الاعلان وحدها ، في الولايات المتحدة ، التي شملها الاحصاء ، عام ١٩٣٤ مقدار ١٫٦ مليار دولار ، وعام ١٩٤٠ ٢٫١ مليار دولار وعام ١٩٥٣ مقدار ٧٫٨ مليار دولار .

ويتكون ، مع تطور الرأسمالية واشتداد صعوبات تحقيق البضائع ، جهاز تجاري ضخم متعدد الدرجات . وتمر البضاعة ، قبل ان تصل إلى المستهلك ، بأيدي جيش من التجار والمضاربين والشارين بقصد البيع ، والوكلاء بالعمولة .

وتتضمن النفقات التي يتطلبها استمرار عملية الانتاج في نطاق التداول ، النفقات الضرورية للمجتمع ، وغير المرتبطة بخصائص الاقتصاد الرأسمالي . انها نفقات وضع السلع في شكلها النهائي ونقلها وتوضيبها وكل نتاج لا يعتبر معداً للأستهلاك الا عندما يقدم للمستهلك وتزيد النفقات التي يستلزمها وضع السلع في شكلها النهائي ونقلها وتوضيبها ، من قيمة انتاجها ايضاً . ان العمل الذي يقدمه العمال لهذا الغرض، ينقل إلى السلعة، قيمة وسائل الانتاج المبذولة ويضيف

إلى قيمة السلع قيمة جديدة

وتستتبع فوضى الانتاج الرأسمالي والازمات والمزاحمة والمضاربة ، ترا كميات كبرى من مخزونات البضائع ، فيطول طريق حركة البضائع وينحرف عن هدفه ، الامر الذي يجر نفقات باهظة غير منتجة ويستهدف الاعلان الرأسمالي إلى حد ما ، وفي اكثر الحالات خداع الشارين ، ويقتضي الاعلان الرأسمالي توضيباً للسلع، كثير الكلفة وغير مفيد، ويعني ذلك تحويل قسم متزايد باستمرار من النفقات التي يستدعيها نقل السلع وحفظها وتوضيبها، إلى نفقات حقيقية مبعثها المزاحمة الرأسمالية وفوضى الانتاج ان زيادة نفقات التداول تدل على تزايد الصفة الطفيلية للمجتمع البرجوازي إن نفقات التجارة الرأسمالية هي عبء ثقيل على الشغيلة بصفتهم شارين للبضائع

كانت نفقات التداول ، في الولايات المتحدة ، تشكل عام ١٩٢٩ ، ٣١ بالمئة وفي عام ١٩٣٥ ، ٣٢،٨ بالمئة من رقم اعمال التجارة بالمفرق . وتشكل نفقات التداول في البلدان الرأسمالية الاوروبية ، ما يقرب من ثلث رقم اعمال تجارة المفرق .

اشكال التجارة الرأسمالية - بورصات البضائع

يؤدي تطور الانتاج والتداول الرأسماليين إلى تطور اشكال التجارة بالجملة والمفرق . ان **التجارة بالجملة** هي التجارة بين مؤسسات صناعية وتجارية ، و**التجارة بالمفرق** هي بيع البضائع مباشرة للسكان .

وفي التجارة كما في الصناعة **يجري تجمع رأس المال وتمركزة** ان قضاء الرأسماليين الكبار على الرأسماليين الصغار والمتوسطين ، له نظيره في تجارة الجملة كما في تجارة المفرق . ويتجلى تجمع رؤوس الأموال في تجارة المفرق خاصة ، في انشاء مخازن كبرى ومخازن مخصصة لأصناف معينة وتبيع المخازن الكبرى جميع انواع البضائع ، اما المخازن المتخصصة فلا تبيع إلا نوعاً معيناً كالأحذية والألبسة مثلاً

ويتيح انتاج البضائع من طبيعة واحدة للتجار إن يزاولوا تجارة الجملة على اساس العينات فالبضائع التي هي من طبيعة واحدة « كالقطن » والكتان ، والمعادن الحديدية وغير الحديدية، والكاوتشوك والحبوب والسكر والقهوة الخ »

تباع وتشرى على اساس عينات ونماذج يكون اعدادها في بورصات البضائع

إن بورصة البضائع هي شكل خاص من الاسواق يتجر فيه ، على اساس الجملة ، ببضائع من طبيعة واحدة ، ويتمركز فيه العرض والطلب على هـــذه البضائع ، على نطاق بلاد بكاملها ، وغالباً ما يكون ذلك على نطاق السوق الرأسمالية العالمية

« ان البضائع التي هي موضوع صفقات في البورصات ، بين الراسماليين لا تنتقل مباشرة من يد ليد . وتحدث الصفقات عادة على اساس الوعدة اي يتعهد البائع بايصال كمية معينة من البضائــع الى الشاري في مهلة محددة . ومثال ذلك ان تحدث في الربيع ، صفقات لتقديم قطن من المحصول المقبل ، حتى قبل ان يبذر وعندما تحدث احدى الصفقات في البورصة ، يقدر البائع ان سعر البضاعة المعنية سينخفض في الاجل المضروب وانــه سيجني بذلك قيمة الفرق ما بين السعرين ويقدر الشاري نفسه ارتفاعا في الاسعار وغالبا ما يكون البائعون ، في سوق البورصة ، غير مالكين اطلاقا للسلع التي باعوها. وهكذا تغدو بورصة الســلع بـؤرة تجـــارة المضاربة فيبيع المضاربون ويشترون حق الملكية على سلع لا تربطهم بها اية رابطة ان المضاربة مرتبطة ارتباطا وثيقا بمجموع نظام التجــارة الراسمالية ، الذي لا يستهدف سد حاجات المجتمــع ، بل يستهدف جني الارباح وكبار الراسماليين هم الذين يفتنون خاصة من تجارة المضاربة وتجر هذه التجارة معها دمار قسم كبير من صغار ارباب العمل ومتوسطيهم » .

وتمارس التجارة ايضاً ، في البلاد البورجوازية ، على أساس البيـع بالدين . ويؤدي هذا الشكل من التجارة غالباً، الى ان جمهور المستهلكين يكون مرغماً، لتسديد ما عليه من استحقاقات ، على تسليم املاكه الخاصة بسبب عدم قدرته على تسديد ديونه في موعد الاستحقاق . ويستخدم الرأسماليون غالباً التجــارة بالدين لتحقيق السلع ذات النوع الرديء أو التي يريدون تصريفها بأي شكل

التجارة الخارجية

إن الانتقال إلى الرأسمالية ، كما قلنا آنفا ، قد ارتبط بنشوء سوق عالمية والرأسمالية كما قال لينين هي نتيجة

« تداول بضاعي ، واسع التطور يتخطى حدود الدولة . لهذا كان من المتعذر تخيل امة راسمالية دون تجارة خارجية ولا يمكن لمثل هذه الامة ان توجد » . (لينين « تطور الرأسمالية في روسيا » ، انظر كارل ماركس ، رأس المال ، الكتاب الثاني ، الجزء الثاني ، الملاحق ، صفحة ٢٠٥) .

ويتسع مدى التجارة الخارجية في النظـــام الرأسمالي خلال تطور التبادل

البضاعي ، الذي يتخطى حدود الاسواق الوطنية . ويعبر اتساع التجارة العالمية بنفسه ، عن تطور تقسيم العمل على نطاق عالمي ، هذا التقسيم المرتبط بصعود القوى المنتجة . ولكن التجارة الخارجية ، بالنسبة إلى الرأسماليين هي احدى وسائل زيادة الارباح ويبحث الرأسماليون باستمرار ، في سعيهم لأقتناص الربح ، عن أسواق تصريف جديدة ، وعن مصادر جديدة للمواد الاولية . ان طابع السوق الداخلية المحدود نتيجة لأفتقار الجماهير ، وبسبب وضع الرأسماليين الكبار أيديهم على منابع المواد الداخلية ، يزيد من المساعي المحمومة التي يبذلها هؤلاء الرأسماليون لمد سيطرتهم إلى الأسواق الخارجية

« ان التجارة الخارجية لم تشهد تطورا واسعا ، الا في زمن الرأسمالية. فخلال مئة عام من ١٨٠٠ الى ١٩٠٠ ، ازداد رقم اعمال التجارة العالمية اكثر من اثنتي عشرة مرة ونصف المرة ، فارتفعت من ١ر٥ مليار دولار الى ١٨ر٩ مليار ، كما تضاعف في العقود الثلاث التالية اكثر من ثلاث مرات ونصف المرة حتى بلغ عام ١٩٢٩ ، ٦٨ر٦ مليار دولار »

ان التجارة الخارجية هي مصدر ربح اضافي لرأسمالي البلدان البورجوازية الأكثر تطوراً . لأن المنتجات الصناعية تباع في البلاد المتخلفة بأسعار مرتفعة نسبياً ، في حين ان المواد الأولية تشرى من هذه البلاد بأسعار متدنية. والتجارة هي أيضاً وسيلة من وسائل الاستعباد الاقتصادي للبلاد المتخلفة اقتصادياً من قبل البلدان البورجوازية المتطورة ، ووسيلة لتوسيع مناطق نفوذ الدول الرأسمالية.

« وهكذا نرى مثلا ان شركة الهند الشرقية الانكليزية ظلت ٢٥٠ عاما (من عام ١٦٠٠ الى عام ١٨٥٨) تنهب الهند وكان من آثار الاستثمار القائم على نهب السكان الاصليين من قبل هذه الشركة ان تحولت مقاطعات عديدة في الهند الى صحارى : فالحقول لم تكن تزرع والاراضي كانت تظل مغطاة بالاشواك والسكان كانوا يهلكون »

وتقوم التجارة الخارجية على التصدير والاستيراد ان النسبة بين مجموع أثمان البضائع التي يستوردها بلد ما ، ومجموع تلك التي يصدرها هذا البلد ، لفترة سنة مثلاً ، تشكل ميزانها التجاري، فاذا كانت الصادرات تزيد على الواردات، فالميزان التجاري في وفر ، وإذا كان العكس فالميزان في عجز .

« وعلى البلد الذي يكون ميزانه التجاري في عجز أن يغطي النقص بالتماس مصادر أخرى : كالاحتياطي الذهبي والواردات المتحققة من نقل البضائع ، التي

ثعود لبلاد أخرى ، ومن ريع رؤوس الأموال الموظفة في بلاد أخرى ، وأخيراً عن طريق الاستقراض من الخارج .

ولا يبين الميزان التجاري بوضوح جميع أشكال العلاقات الإقتصادية بين مختلف البلدان وهذه العلاقات تجد تعبيراً تاماً عنها في ميزان المدفوعات ان ميزان المدفوعات هو العلاقة بين مجموع المدفوعات التي تقوم بها الدول الأخرى لدولة معينة والمجموع المدفوعات التي تقدمها هذه الدولة للبلدان الأخرى » .

وتحدد صفة العلاقات الاقتصادية بين البلدان سياسة التجارة الخارجية للدول الرأسمالية لقد شهدت الرأسمالية في عهدها السابق للاحتكار تكون انموذجين هامين من السياسة التجارية ، سياسة الحرية التجارية (التبادل الحر) وسياسة حماية الصناعة الوطنية « سياسة الحماية » التي تقوم بصورة خاصة على وضع تعرفات جمركية على البضائع الأجنبية .

الفصل العاشر

رأسمال التسليف وفائدة التسليف ـ التداول النقدي

رأسمال التسليف

إذا كان الرأسمال ـ البضاعة يرتدي شكلاً خاصاً هو شكل رأسمال تجاري، فان الرأسمال النقد يرتدي شكلاً خاصاً، شكل رأسمال التسليف

ان الرأسمالي الصناعي، خلال دوران رأس المال، وفي فترات معينة، يجد بين يديه راسمالاً نقداً لا مجال لتشغيله في مؤسسته مثال ذلك، يكدس الرأسمالي رصيداً احتياطياً لتعويض بلى الآلات، بقصد تجديد رأس المال الثابت، التي أصبحت غير صالحة للاستعمال، فيجد نفسه مالكاً لمبالغ من المال موضوعة مؤقتاً خارج الاستخدام. وهذه المبالغ لا تنفق إلا بعد بضع سنوات لشراء تجهيزات جديدة وآلات جديدة. فاذا كان الصناعي يبيع كل شهر منتوجاته المنتهي صنعها ويشتري مواد أولية مرة كل ستة شهور، فهذا يعني انه يكون لديه، خلال الشهور الخمسة، مبلغ من المال غير مستخدم. انه رأس مال عاطل عن العمل، أي رأس مال لا يدر ربحاً.

وفي حالات أخرى، يحتاج الرأسمالي إلى مال. مثال ذلك عندما لا يتيسر له الوقت لبيع منتوجاته، ويكون بحاجة لشراء المواد الأولية، أي في حين يكون لدى أحد أرباب العمل فائض مؤقت من الرأسمال ـ النقد ز، يكون رب عمل آخر محتاجاً إلى هذا الرأسمال ـ النقد ويحاول الرأسمالي، سعياً منه وراء الربح، أن يستدر دخلاً من كل جزء من أجزاء رأسماله. ويسلف الرأسمالي المال الموجود تحت تصرفه، أي يبيح التصرف به مؤقتاً لرأسماليين آخرين.

ورأس المال المسلف، هو الرأسمال ـ النقد الذي يضعه مالكه لزمن ما تحت تصرف رأسمالي آخر لقاء جعالة ما والصفة المميزة لرأس المال هذا، هي انه ليس ملكاً للرأسمالي الذي يستخدمه في الانتاج. وعندما يصبح في وسع الرأسمالي الصناعي ان يستقرض مالاً، فانه يتحرر من ضرورة ترك احتياطيات نقدية هامة بين يديه خارج دائرة الانتاج ان القروض تتيح للرأسمالي توسيع انتاجه وزيادة عدد عماله وبالتالي تنمية كمية القيمة الزائدة.

ويدفع الرأسمالي لمالك الرأسمال ، كتعويض عن وضع الرأسمال – النقدتحت تصرفه، مبلغاً معيناً يسمى فائدة. ان **الفائدة** هي جزء من الربح يدفعه الرأسمالي الصناعي للرأسمالي المسلف لقاء السلفة التي منحه إياها والرأسمال المسلف هو الرأسمال جالب الفائدة – أما مصدر الفائدة فهو القيمة الزائدة

تقوم حركة رأس المال المسلف بكاملها على حركة رأس المال الصناعي. ويستخدم رأس المال المسلف في الانتاج بغية استخلاص القيمة الزائدة ، وهو يعبر قبل كل شيء ، ككل رأس مال بصورة عامة ، عن علاقات الانتاج بين الرأسماليين والعمال الذين يستثمرهم هؤلاء الرأسماليون والرأسمال المسلف يعبر مباشرة ، في الوقت نفسه ، عن العلاقات بين فئتين من الرأسماليين مالكي النقد من جهة ، والرأسماليين المستثمرين من جهة ثانية (الصناعيين والتجار)

ان صيغة حركة رأس المال المسلف هي ن – ن وهنا نرى انه قد غابت لا مرحلة رأس المال المنتج فحسب ،بل مرحلة الرأسمال – البضاعة ايضا ويبدو كأن مصدر الدخل ، لا القيمة الزائدة التي اوجدها استثمار العمال في ميدان الانتاج وانما النقد بنفسه . ان كون الرأسمال المسلف يؤتي دخلا بشكل فائدة ، يبدو وكأنه خاصة من خصائص النقد الطبيعية كحمل الثمر بالنسبة للشجرة المثمرة . ان الطابع الصنمي المميز للعلاقات الرأسمالية يبلغ هنا اعلى درجاته

يضع مالك الرأسمال – النقد ، لفترة ما ، رأسماله تحت تصرف الرأسمالي الصناعي الذي يستخدمه في الانتاج ابتغاء امتلاك القيمة الزائدة وهكذا يحدث انفصال بين ملكية رأس المال واستخدامه في الانتاج ، انفصال بين رأس المال كملكية ورأس المال كوظيفة

الفائدة وربح رب العمل – معدل الفائدة وميلها للانخفاض

يدفع الصناعي أو التاجر للرأسمالي مالك المال، جزءاً من ربحه بشكل فائدة. وهكذا ينشطر الربح الوسطي إلى شطرين. والربح الوسطي الذي يتبقى للصناعيين أو التجار ، أي الرأسماليين المستثمرين ، هو ما يسمى **ربح رب العمل.**

اذا كان شكل الفائدة هو مبعث الوهم القائل بأن الفائدة هي الثمرة الطبيعية لرأس المال – الملكية ، فان شكل الربح الذي يجنيه رب العمل ، يبعث أيضا الوهم بأن هذا الدخل ، انما يمثل التعويض عن « العمل » الذي قام به الرأسمالي المستثمر في الادارة والاشراف على عمل العمال الاجراء في مؤسسته . والواقع ان ربح رب العمل وكذلك الفائدة ، لا يمتان بأية صلة الى العمل الذي تقتضيه ادارة الانتاج ، انه يشكل جزءا من القيمة الزائدة التي يتملكها الرأسماليون مجانا

ان النسبة التي يقسم بموجبها الربح الوسطي ، إلى ربح يجنيه رب العمل وإلى فائدة ، إنما تتوقف على العلاقة بين العرض والطلب بالنسبة للرأسمال المسلف ، وبالنسبة لحالة السوق المالية. وبمقدار ما يزداد الطلب على الرأسمال — النقد يرتفع معدل الفائدة أيضاً، هذا في حال تساوي الظروف. ويسمى معدل الفائدة العلاقة بين حاصل الفائدة والرأسمال — النقد المسلف. ويكون الحد الأعلى لمعدل الفائدة، في الظروف العادية هو المعدل الوسطي للربح إذ ان الفائدة هي جزء من الربح. ومعدل الفائدة، بوجه عام ، هو أدنى بصورة محسوسة من المعدل الوسطي للربح.

ويبدي معدل الفائدة ، مع تطور الرأسمالية ميلاً إلى الانخفاض . ويعود هذا الميل إلى سببين: أولاً ، إلى عمل قانون ميل المعدل الوسطي للربح إلى الانخفاض باعتبار أن المعدل الوسطي للربح يشكل الحد الأعلى للتغيرات التي تطرأ على معدل الفائدة وثانياً ، لأن الكمية العامة للرأسمال المسلف ، مع تطور الرأسمالية ، تزداد بأسرع مما يزداد الطلب. ان أحد أسباب هذا النمو في الرأسمال المسلف هو تكاثر جماعة اصحاب الريع بين صفوف البورجوازية أي جماعة الرأسماليين الذين يملكون الرأسمال — النقد ، والذين لا يمارسون أي نوع من أنواع نشاط أرباب العمل . وهذا مظهر من مظاهر اشتداد طفيلية المجتمع البورجوازي ومما ينشط نمو الرأسمال المسلف ، تركز الأموال الحرة في المصارف وصناديق التوفير

ان فائدة القروض القصيرة الأجل ، في السوق المالية للولايات المتحدة قد ارتفعت من عام ١٨٦٦ — ١٨٨٠ من ٣،٦ بالمئة (الحد الأدنى للفائدة) إلى ١٧ بالمئة (الحد الأعلى للفائدة) ومن عام ١٨٨١ — ١٩٠٠ تراوحت بين ٢،٦٣ بالمئة و ٩،٧٥ ٪ وبين عام ١٩٠١ — ١٩٢٠ تراوحت بين ٢،٩٨ بالمئة و ٨ بالمئة، ومن عام ١٩٢١ — ١٩٣٥ تراوحت بين ٠،٧٥ بالمئة و ٧،٨١ بالمئة . وبين عام ١٩٤٥ — ١٩٥٤ تراوحت بين ٠،٧٥ بالمئة و ٢،٧٥ بالمئة.

أشكال التسليف — المصارف وعملياتها

ان التسليف الرأسمالي هو الشكل الذي تتخذه حركة رأس المال المسلف . وعن طريق التسليف يتحول الرأسمال — نقد الحر مؤقتاً ، إلى رأس مال مسلف. ونشاهد في النظام الرأسمالي شكلين من أشكال التسليف : التسليف التجاري والتسليف المصرفي .

التسليف التجاري هو ما يمنحه الرأسماليون بعضهم البعض ، لقاء تحقيق بضائع الرأسماليين المستثمرين (صناعيين وتجاراً) فالصناعي الذي يحرص على زيادة دوران رأسماله المحول إلى بضائع ، يسلم بضاعته ديناً لصناعي آخر أو لتاجر بالجملة ، يبيعها بدوره ، بالدين ، لتاجر بالمفرق . ويستخدم الرأسماليون التسليف التجاري في البيع والشراء للمواد الأولية والمحروقات ، والتجهيزات ، والآلات وكذلك مواد الاستهلاك يكون التسليف التجاري عموماً قصير الأجل إذ يمنح لمهلة أقصاها بضعة شهور . وأداة التسليف التجاري هي السفتجة أو الحوالة. والسفتجة أو الحوالة هي وثيقة دين يلزم المدين بموجبها أن يؤدي ، في مهلة محددة المال المستحق مقابل بضائع مشتراة ويترتب على الشاري ، الذي قبل الحوالة أن يؤدي قيمتها نقداً عند الاستحقاق. وهكذا يرتبط التسليف التجاري بصفقة بضاعية . وهو يؤلف إذن أساس نظام التسليف الرأسمالي

أما **التسليف المصرفي** ، فهو التسليف الذي يمنحه الرأسماليون مالكو النقد (أصحاب المصارف) للرأسماليين المستثمرين . ويعطى التسليف المصرفي خلافاً للتسليف التجاري ، لا على حساب الرأسمال الموظف في الانتاج أو المتداول ، بل على حساب الرأسمال – النقد العاطل عن العمل ، وعلى حساب الرأسمال الحر مؤقتاً ، الذي يبحث عن توظيف له. وتقوم المصارف بعمليات التسليف المصرفية. والمصرف مؤسسة رأسمالية تتاجر بالرأسمال ، النقد ، وتعمل كوسيط بين المقرضين والمستقرضين . ويستقبل المصرف ، من جهة رؤوس الأموال والمداخيل الفائضة غير العاملة ، ويضع ، من جهة ثانية ، الرأسمال – النقد تحت تصرف الرأسماليين المستثمرين : صناعيين أو تجاراً .

ان الاكثرية الساحقة من رؤوس الاموال التي يتصرف بها احد المصارف هي ملك للغير وقابلة للاسترداد . ولكن عددا من المودعين لا يؤبه له نسبيا هو الذي يتقدم ، في فترة ما ، بطلب استرداد ما استودع . وفي الغالب ، يتكافأ سحب الودائع ويربى عليه ، بما يتدفق من ودائع جديدة ، ولكن الحال تتبدل بصورة جذرية في فترات الاضطراب ، كالازمة والحرب . وعندها يطلب المودعون ، في وقت واحد ، استرداد ودائعهم . وبوسع المصرف ، في الحالات العادية ، الا يبقي في صندوقه الا مبالغ قليلة الاهمية نسبيا ، ليواجه بها سحب الودائع ويعمد الى اقراض القسم الاكبر من مجموع الودائع .

ويمكن للعمليات المصرفية أن تكون سالبة وموجبة ..

العمليات السالبة هي العمليات التي يجتذب المصرف بواسطتها إلى صناديقه وأهم هـذه العمليات هي قبول الودائع وتقبل الودائع هذه بشروط مختلفة ، فبعضها يقبل لأجل محدد وبعضها الآخر لا يحدد له موعد استحقاق ، ويقتضي أن ترد الودائع ، قيد الطلب من قبل المصرف بناء على أشعار بسيط يطلبها ، في حين ان الودائع ، لوعدة ، لا تؤدى إلا في الموعد المتفق عليه . وهكذا تغدو الودائع لوعدة أفضل للمصارف من سواها

والعمليات الموجبة هي العمليات التي يوظف المصرف ويستخدم بموجبها الموارد التي يتصرف بها . وأهم هذه العمليات منح القروض المالية . واحدى هذه العمليات هي حسم السندات التجارية فالصناعي الذي باع بضاعته بالدين ، يسلم السند الذي تلقاه من الشاري للمصرف فيؤدي له فوراً القيمة المدونة فيه بعد اقتطاعه منها فائدة معينة ويؤدي الشاري الذي سحب عليه السند ، عند الاستحقاق ، قيمته لا للصناعي بل للمصرف . ويتداخل التسليف التجاري ، في سياق هذه العملية ، مع التسليف المصرفي وتشمل العمليات الموجبة التي يزاولها المصرف أيضاً ، قروضاً يمنحها مقابل رهن على البضائع أو على قيم أو على بوليصة الشحن . وأخيراً يقوم المصرف مباشرة بتوظيف أموال في هذه المؤسسة أو تلك بشكل اعتماد طويل الأجل .

وهكذا يتاجر صاحب المصرف بالرأسمال — النقد . وعلى اساس العمليات السالبة يدفع المصرف فوائد ، ويتقاضى فوائد على أساس العمليات الموجبة . ويستقرض المصرف بنسب من الفائدة ادنى من النسب التي يقرض بموجبها ان مصدر ربح المصرف هو القيمة الزائدة التي أوجدها الانتاج . ويتألف ربح المصرف من الفرق بين الفائدة التي يقبضها عن قروضه والفائدة التي يؤديها للمودعين . ويغطي المصرف ، بواسطة هذا الفرق ، نفقاته التي تستدعيها عملياته ، وهذه النفقات هي نفقات تداول محض . ويشكل المبلغ المتبقي ربح المصرف وترد عملية المزاحمة الرأسمالية ، بصورة عفوية ، مستوى هذا الربح إلى المعدل الوسطي للربح بالنسبة إلى رأس مال المصرف ولا يخلق عمل مستخدمي المصرف المأجورين ، شأنه شأن مستخدمي التجارة عند تحقيق البضائع ، لا قيمة ولا قيمة زائدة ، وانما يتيح لصاحب المصرف أن

يتملك جزءاً من القيمة الزائدة التي خلقها الانتاج إن مستخدمي المصارف هم موضع استثمار ايضاً من قبل اصحاب المصارف

وتقوم المصارف بدور مراكز للتسويات إن كل مؤسسة تضع أموالها وديعة أو تتناول قرضاً ، تطالب فتح حساب جار في المصرف يقدم منه المصرف المال عند إبراز طلب خـــاص يدعى **الشيك** ويقوم صاحب المصرف ، بالتالي ، بوظائف الخازن بالنسبة إلى عدد كبير من المؤسسات . وهذا ما يؤمن لنظـــام تحويل الحسابات توسعاً كبيراً .. إن الرأسمالي ببيعه بضاعة للرأسمالي ب يتلقى منه شيكا على مصرف ، لكل منهما فيه حساب جار ويتم المصرف العملية بنقله قيمة الشيك من الحساب الجـاري لـ ب إلى الحساب الجاري لـ آ وللمؤسسات حسابات جارية في مختلف المصارف وتخلق المصارف ، في المدن الكبرى،مراكز خاصة للتسويات حيث تسدد الشيكات الواردة من مصارف متعددة بعضها بعضاً بصورة متبادلة ويقلل استعمال الشيكات والسفاتج الحاجة إلى النقد .

ويوجد في النظام الرأسمالي ثلاثة انواع رئيسية من المصارف المصارف التجارية ومصارف الرهونات العقارية ، ومصارف الاصـــدار فالمصارف التجارية تفتح اعتمادات للصناعيين والتجار ، ويتجلى ذلك خاصة في موافقتها على تسليفهم لاجل قصير . ويؤدي حسم السندات هنا دورا هاما ، ويؤخذ هذا الاعتماد بصورة خاصة من الودائع .

وتعطي المصارف العقارية قروضا طويلة الاجل لقاء رهونات على الاملاك غير المنقولة (الاراضي ، المنازل ، الابنية) . ان انشاء المصـــارف العقارية ونشاطها ، مرتبطان ارتباطا وثيقا بتقدم الرأسمالية في الزراعة وباستثمار الفلاحين من قبل اصحاب المصارف . وتضم هذه الفئة من المصارف ايضا مصارف زراعية تقرض لاجل طويل لغايات الانتاج

اما مصارف الاصدار فلها حق اصدار الاوراق المالية . وثمة دور خاص يعود لمصارف الاصدار المركزية . اذ يتمركز هناك احتياطي الذهب في البلاد ، وتلك المصارف تتمتع بامتياز اصدار الاوراق المالية . والمصارف المركزية لا تتعامل عادة مع الصناعيين والتجار ، وانما تقرض المصارف التجارية التي تتعامل بدورها مع ارباب العمل ان المصارف المركزية للاصدار هي اذن مصارف المصارف

ان المصارف بمركزتها عمليات التسليف والتسديد ، انمـا تساهم في تسريع دوران رؤوس الاموال وانقاص نفقات التداول النقدي. ويساعد نشاط المصارف في الوقت نفسه على تمركز رأس المـــال وازالة الرأسماليين الصغار والمتوسطين

وتشديد استثمار العمال ونهب المنتجين الصغار المستقلين والحرفيين والقروض لقاء الرهونات تدمر الفلاحين ، لان دفع الفوائد التي تمتص القسم الاكبر من دخلهم ، يؤدي إلى خراب استثماراتهم ويتم تسديد الدين ، غالباً ببيع ارزاق الفلاحين الذين وقعوا تحت تبعية المصارف ، وببيع أرضهم

والمصارف بمركزتها جميع الارصدة النقدية في المجتمع ، وبقيامها بدور الوسطاء ، من أجل التسليف ، تشكل جهاز توزيع عفوي للموارد بين مختلف فروع الاقتصاد. ولا يحدث هذا التوزيع لمصلحة المجتمع ، ولا طبقاً لأحتياجاته ، بل لمصلحة الرأسماليين ويساهم التسليف في توسيع الانتاج ، ولكن هذا التوسيع يصطدم ، باستمرار ، بالاطار الضيق للطلب المليء ويزيد التسليف والمصارف كثيراً في الصفة الاجتماعية للعمل ولكن الصفة الاجتماعية للانتاج تدخل في نزاع ، تشتد حدته تدريجياً ، مع الشكل الفردي للتملك الرأسمالي وهكذا يزيد توسع التسليف من تناقضات اسلوب الانتاج الرأسمالي ، وفوضى هذا الاسلوب للانتاج

الشركات المساهمة — الرأسمال الاسمي

ان للاكثرية الساحقة من المؤسسات الكبرى في البلاد الرأسمالية العصرية شكل شركات مساهمة لقد نشأت هذه الشركات في بداية القرن السابع عشر ، ولكنها لم تنتشر إلا منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر

إن **الشركات المساهمة** هي شكل من المؤسسات يتألف رأس مالها من المبالغ التي يدفعها المساهمون فيها ، الذين يملكون عدداً من الاسهم تتناسب وكمية المال التي وظفها كل منهم ان **السهم** عبارة عن سند يعطي صاحبه الحق بأن يتقاضى جزءا من دخل المؤسسة يتناسب والمبلغ الذي يمثله

ويدعى الدخل الذي يجنيه مالك الاسهم **عائدات الاسهم** وتباع الاسهم وتشرى بسعر يحدد على أساس سعر التداول

بوسع الراسمالي الذي يشتري اسهما ان يوظف راسماله في المصرف وان يقبض ، مثلا ، فائدة تبلغ ٥ بالمائة من قيمته . ولكن هذا الدخل لا يرضيه البتة ويفضل عليه شراء الاسهم . صحيح ان هذا العمل ينطوي على مخاطرة ، ولكن الراسمالي ، بالمقابل ، يؤمل الحصول على دخل اعلى . ولنفترض ان راسمالا مساهما مؤلفا من عشرة ملايين دولار قد قسم الى

۲۰ سهم قيمة كل منها ۵۰۰ دولار ، وان المؤسسة قد اصابت ربحا مقداره مليون دولار ، فتقرر الشركة المساهمة ان تقتطع من هذا الربح مبلغ ۲۵۰ دولار كرأس مال احتياطي وأن توزع مبلغ ... ۷۵۰ دولار الباقية كعائدات للمساهمين ويجلب كل سهم ، عندئذ ، لمالكه دخلا على شكل عائدات ، مقداره ۳۷٫۵ دولار (۷۵۰ دولار مقسمة على ۲۰ سهم) اي ما يعادل فائدة ۷٫۵ بالمائة

ويعمل المساهمون جاهدين ليبيعوا اسهمهم لقاء مبلغ ، اذا وضعوه وديعة في مصرف يعطيهم ، بشكل فائدة ، الدخل الذي يتقاضونه بشكل عائدات من اسهمهم . واذا كان السهم الذي قيمته ۵۰۰ دولار يعطي عائدات تبلغ ۳۷٫۵ دولارا ، يحاول المساهمون ان يبيعوه بمبلغ ۷۵۰ دولارا لان مجرد ايداع هذا المبلغ في احد المصارف التي تؤدي ٥ بالمائة كفائدة على الودائع ، يمكن من استخلاص الـ ۳۷٫۵ دولار نفسها بشكل فائدة ولكن شاري الاسهم ، بسبب المخاطر التي يتعرضون لها بتوظيف رأسمال في الشركات المساهمة ، يحاولون ان يحصلوا على الاسهم بثمن اقل وتتوقف اسعار الاسهم على معدل العائدات ومستوى الفوائد التي يصيبها رأس المال المسلف ويرتفع سعر الاسهم بارتفاع العائدات بانخفاض معدل الفوائد ، وعلى العكس من ذلك يتنلقص بتناقص العائدات او بازدياد معدل الفائدة »

ان الفارق بين مجموع اثمان الاسهم التي اصدرت عند تشكيل المؤسسة المساهمة ، ومقدار الرأسمال الحقيقي الموظف فيها ، يشكل **ربح التأسيس** ، وهو احد المصادر الهامة لشراء الرأسماليين الكبار .

فاذا بلغ الرأسمال الموظف سابقا في المؤسسة ۱۰ ملايين دولار ، وبلغ مجموع اثمان الاسهم الصادرة ۱۵ مليون دولار فان ربح التأسيس يبلغ عندئذ ٥ ملايين دولار

ويكتسب رأس المال ، نتيجة تحويل المؤسسةالفردية الى شركة مساهمة، وجودا مزدوجا ويتحقق رأس المال الفعلي البالغ ۱۰ ملايين دولار والموظف في المؤسسة ، بشكل ابنية المصنع والالات والمواد الاولية والمستودعات والمصنوعات الجاهزة واخيرا بشكل مبالغ من المال موجودة في صندوق المؤسسة او تشكل حسابا جاريا في احد المصارف ولكن ، الى جانب رأس المال الفعلي هذا ، تظهر لدى تنظيم الشركة المساهمة ، سندات واسهم ذات قيمع تبلغ ۱۵ مليون دولار ان السهم ليس الا انعكاس رأس المال الموجود حقيقة في المؤسسة ، ولكن الاسهم تكتسب ، منذ تأسيس الشركة المساهمة ، وجودا مستقلا عن المؤسسة ، فهي تشرى وتباع وتمنح المصارف القروض على اساسها الخ

ان الهيئة العليا التي تدير الشركة المساهمة ، من الوجهة النظرية ، هي الجمعية العامة للمساهمين التي تنتخب مجلس الادارة وتسمي المديرين وتستمع الى التقرير المعد عن نشاط المؤسسة وتوافق عليه وتسوي القضايا الاساسية المتعلقة بعمل

الشركة ، ومع ذلك يتوقف عدد الاصوات التي تشترك في الجمعية العامة على عدد الاسهم التي يبرزها مالكوها وبذلك تكون الشركة بتمامها ، فعلا ، بين ايدي قبضة من المساهمين الكبار وبما ان عدداً من الاسهم يوزع بين المالكين الصغار والمتوسطين الذين يعجزون عن بسط أي نفوذ على سير العمل ، فـلا يحتاج الرأسماليون الكبار عملياً الى امتلاك نصف الاسهم حتى يصبحوا اسياد الشركة . ويحمل مقدار الاسهم الذي يهيء امكانية السيطرة الكاملة على الشركة المساهمة ، اسم **المشاركة في الرقابة**

وهكذا تغدو الشركة المساهمة أحد الاشكال التي يضع رأس المال الكبير ، بواسطتها ، يده على موارد الرأسماليين الصغار والمتوسطين ويستخدمها لمصلحته. ويسهم انتشار الشركات المساهمة اسهاماً قوياً في تمركز رأس المال وتجمع الانتاج.

اما الرأسمال الذي هو بشكل السندات ويجلب لحامليها دخلا فأنه يدعى الرأسمال ا**الوهمي** ويتألف من اسهم وسندات . والسند هو صك دين صادر عن المؤسسات او عن الدولة ويجلب لحامله فائدة سنوية ثابتة .

وتباع السندات « الاسهم وغيرها » وتشرى في **بورصة الاوراق المالية** انها اسواق للسندات وتعلن البورصة السعر الذي تباع به الاسهم وتشرى ، وتبعاً لهذا السعر تحدث الصفقات على الاسهم خارج البورصة «في المصارف مثلاً» ويتعلق سعر السندات بمعدل الفائدة وباعلى حد يبلغه الدخل الناشيء عن ريعها، وفي البورصة تحدث المضاربة على السندات وبما ان جميع المغانم في ميدان المضاربة هي بجانب الرأسماليين الكبار والكبار جداً، فان المضاربة في البورصة تساهم في تمركز رؤوس الاموال وفي اثراء الرأسماليين الكبار ودمار المالكين المتوسطين والصغار.

إن اتساع نطاق التسليف ، وخاصة اتساع الشركات المساهمة ، يحول الرأسمالي ، اكثر فأكثر ، الى محصل فوائد وعائدات ، بينما يقود الانتاج اناس مأجورون ، من مشرفين ومديرين وهكذا تزداد بروزاً مع الزمن الصفة الطفيلية التي تتسم بها الملكية الرأسمالية

التداول النقدي في البلدان الرأسمالية

منذ ما قبل ميلاد الرأسمالية ، ظهرت الانظمة النقدية **المعدنية** التي يقوم المعدن فيها بدور البضاعة — النقد. وتقسم انظمة النقد المعدنية الى نظام **المعدنين**،

عندما يكون المعدنان معاً ، الفضة والذهب ، مقياس القيمة وأساس التداول النقدي ، ونظام **المعدن الواحد** عندما يسند هذا الدور إلى أحد المعدنين المشار اليهما فقط ومنذ بدء تطور الرأسمالية « من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر » كان ثمة بلدان عديدة ذات أنظمة نقدية تعتمد المعدنين . وفي نهاية القرن التاسع عشر ، كانت جميع البلاد الرأسمالية تقريباً قد تبنت نظام المعدن الواحد ، نظام العملة الذهبية ان السمات الاساسية لنظام المعدن الذهبي ، هي الحرية في سك النقود الذهبية والمبادلة الحرة بين مختلف أنواع العملة الأخرى والذهب وحرية انتقال الذهب بين البلدان وتعني حرية سك النقود الذهبية حق الافراد في أن يبدلوا في دار السكة ، الذهب الذي يملكونه بقطع. وبمقدور مالكي القطع ، في الوقت نفسه ، أن يحولوها إلى سبائك من الذهب وهكذا تقوم صلة مباشرة ووثيقة بين الذهب كبضاعة وبين القطع الذهبية . وتتناسب ، في هذا النظام ، كمية النقد الموضوع في التداول ، بصورة عفوية ، مع احتياجات تداول السلع فاذا تكوّن فائض من النقد فان جزءاً منه يخرج من نطاق التداول ويستحيل إلى ثروة مكنوزة ، وإذا حدث نقص في النقد ، يتدفق النقد إلى ميدان التداول. ويتحول النقد هكذا من ثروة مكنوزة إلى وسيلة للتداول ووسيلة للدفع . ومن أجل تأمين المعاملات الصغيرة في ظل نظام المعدن الواحد الذهبي ، توضع في التداول ، قطع عملة أقل قيمة ، مصنوعة من معدن أقل كلفة فضة ، نحاس الخ

ان اداة التسديد الدولية في العمليات التجارية والمالية هي الذهب ، باعتباره العملة الشاملة وتتم مبادلة نقد بلد ما بنقد بلد آخر ، على أساس سعر التبادل . ان **سعر التبادل** هو سعر الوحدة النقدية في بلد معبراً عنها بوحدات نقدية لبلاد اخرى . ومثال ذلك ان ليرة استرلينية تساوي كذا من الدولارات

يمكن للتسديدات في ميدان التجارة الخارجية أن تحصل أيضاً دون استعمال الذهب والقطع الأجنبي ويحصل ذلك كما في حالة الكليرنغ، أي اعتماد التزامات متقابلة تقضي بتسليم البضائع في تجارة ثنائية الطرف . ويمكن للتسديد ، في غير ذلك ، أن يجري بين البلدان بتحويل الحوالات من بلد لآخر دون نقل الذهب .

ومع تطور علاقات التسليف وتطور وظائف النقد كوسيلة دفع ، ظهر نقد

التسليف الذي لاقى انتشاراً واسعاً . وأصبحت السندات والسفاتج المصرفية والشيكات تستخدم كلها كوسيلة للدفع ، ويمكن للسند رغم انه ليس نقداً ، ان يستعمل للدفع بانتقاله من رأسمالي لآخر

وتصدر المصارف سنداتها الخاصة ، وهي عبارة عن نقد التسليف الذي يلعب دوره كوسيلة للتداول ووسيلة للدفع والاوراق المصرفية هي الشكل الرئيسي لنقد التسليف ، تصدرها المصارف مقابل السفاتج التي تتلقاها ومعنى ذلك انه توجد ، على أساس الاوراق المصرفية ، في النهاية ، صفقة تجارية

يضع اصدار الاوراق المصرفية في خدمة التبادل المتزايد للبضائع ، وسائل للتداول والدفع ، دون أن تزيد كمية النقد المعدني . ويمكن للاوراق المصرفية ، في التداول الذهبي ، أن تبدل ، في كل لحظة ، من قبل المصرف ذهباً أو نقداً معدنياً آخر . وتدخل الاوراق المصرفية ، منذ ذلك الحين ، ميدان التداول على قدم المساواة مع النقد الذهبي ، ولا يمكن ان تتدنى قيمتها لانها بالاضافة الى ضمانة التسليف التي لها ، فإن لها ايضاً ضمانة معدنية . ويجري مع تقدم الرأسمالية ، تخفيض نسبي لكمية الذهب الموضوعة في التداول ويتكدس الذهب ، شيئاً فشيئاً ، بشكل ارصدة أحتياطية في مصارف الاصدار المركزية ولقد قامت الدول الرأسمالية بتكوين احتياطي من الذهب ، بغية توطيد مركزها في التجارة الخارجية ووضع يدها على أسواق جديدة وتحضير الحروب وشنها واستعيض بادء ذي بدء ، عن الذهب الموضوع في التداول ، بالاوراق المصرفية ، ثم استبدلت بالورق النقدي . في بادىء الأمر كانت الأوراق المصرفية ، كقاعدة ، تبدل بالذهب ، وفيما بعد اصدرت اوراق مصرفية لا يمكن تبديلها وهذا ما قرب ، بصورة ملحوظة ، الاوراق المصرفية من الورق النقدي .

وكما قلنا آنفا ، ان الورق النقدي قد ظهر للوجود نتيجة التطور في وظيفة النقد كوسيلة تداول . والورق النقدي الذي تصدره الدولة وتحدد له سعراً الزامياً ، لا يمكن تبديله بالذهب ، وهو ممثل النقد المعدني الحقيقي في وظيفته كوسيلة للتداول.

ومنذ بداية الحرب العالمية الاستعمارية الاولى (١٩١٤ — ١٩١٨) اقر معظم البلدان الرأسمالية نظام تداول الورق النقدي وفي يومنا هذا ليس ثمة اي بلد يجري التداول فيه بالنقد الذهبي . وتستخدم الطبقات الحاكمة في الدول الرأسمالية

إصدار الأوراق المصرفية ، التي لا يمكن تبديلها ، والورق النقدي، وكذلك تخفيض أسعار القطع ، كوسيلة إضافية لاستثمار الشغيلة ونهبهم.

ويبدو ذلك واضحاً ، بصورة خاصة ، في حالات التضخم النقدي ويتميز ذلك بوجود كمية فائضة من الورق النقدي في مجاري التداول ، وبهبوط قيمة النقد وبارتفاع اسعار البضائع ، وبهبوط الأجر الحقيقي للعمال والمستخدمين ، وبالدمار المتزايد للفلاحين وبالنمو المضطرد في أرباح الرأسماليين ومداخيل الملاك العقاريين. وتستخدم الدول البورجوازية التضخم كأداة للحرب الاقتصادية ضد البلاد الأخرى وللسيطرة على أسواق جديدة ويؤمن التضخم غالباً أرباحاً إضافية للمصدرين الذين يشترون البضائع من بلادهم بنقد تدنت قيمته ويبيعونها الى الخارج مقابل قطع ثابت. وفي الوقت نفسه يلقى تفاقم التضخم ، الفوضى في الحياة الاقتصادية ويثير حنق الجماهير ، وهذا ما يحمل الدولة الرأسمالية على التماس الاصلاحات النقدية لدعم النظام النقدي وتثبيت أسعار القطع

ان الاصلاح النقدي الاكثر نيوعا هو الاصلاح الذي يقوم في خفض قيمة النقد . ان خفض قيمة النقد هو التخفيض الرسمي لسعر النقد الورقي بالنسبة الى الوحدة النقدية المعدنية . ويستبدل الورق النقدي ، الذي شاخ وهبطت قيمته ، بكمية اقل من النقد الجديد . وهكذا استبدل في المانيا عام ١٩٢٤ ، النقد القديم بنقد جديد ـ المارك الذهبي ، على اساس تريليون (مليون مليون) من الماركات القديمة مقابل مارك جديد واحد .

وفي كثير من الحالات ، لا يرافق تخفيض النقد استبدال النقد القديم بالنقد الجديد

وتجري الاصلاحات النقدية في البلاد الرأسمالية على حساب الشغيلة ، وذلك بزيادة الضرائب وإنقاص الأجور

الفصل الحادي عشر

الريع العقاري ـ العلاقات الزراعية في النظام الرأسمالي

النظام الرأسمالي في الزراعة والملكية الخاصة للارض

في البلدان البورجوازية تسود الرأسمالية لا في الصناعة وحسب ، بل تسود في الزراعة أيضاً . إن القسم الأكبر من الأرض متمركز في أيدي طبقة ملاكي الاراضي الكبار . ويعود المقدار الأكبر من الانتاج الزراعي البضاعي لمؤسسات رأسمالية تستخدم العمل المأجور . ومع ذلك ، في البلاد البورجوازية ، يبقى شكل الاستثمار السائد في الزراعة ،من الناحية العددية ، هو الاستثمارات الفلاحية الصغيرة ذات الصفة البضاعية.

إن الطريقين الانموذجيتين لنمو الرأسمالية في الزراعة هما الطريقان التاليتان:

الطريق الأولى هي الإبقاء،من حيث الجوهر على استثمارات الاسياد الاقطاعية القديمة وتحويلها التدريجي،بطريق الاصلاحات الى استثمارات رأسمالية .ويستخدم الملاكون العقاريون أيضاً ، لدى انتقالهم إلى أشكال الادارة الرأسمالية الى جانب استخدامهم العمل الحر المأجور ، طرائق الاستثمار العائدة لعصر القنانة . وتبقى في الاقتصاد الريفي أشكال من تبعية الفلاحين للملاك العقاريين كالأتاوات والمزارعة (المحاصصة) الخ . وقد تميزت بهذا النهج من التطور الرأسمالي في الزراعة ، كل من المانيا وروسيا القيصرية وايطاليا واليابان وبلدان عديدة اخرى .

والطريق الثانية هي ضرب نظام الاستثمار الاقطاعي القديم ، بفعل الثورة البورجوازية وتحرير الاقتصاد الريفي من العوائق الاقطاعية ، الامر الذي يزيد في سرعة تطور القوى المنتجة وهكذا الغت الثورة البورجوازية في فرنسا عام ١٧٨٩ – ١٧٩٤ ، الملكية العقارية الاقطاعية ؛ اما الارضي التي صودرت من النبلاء والاكليروس فقد بيعت.وسادت،في البلاد ، الاستثمارات الفلاحية الصغيرة في حين وقع قسم كبير ايضاً من الاراضي بين ايدي البورجوازية .

اما في الولايات المتحدة ، فعلى أثر الحرب الاهلية التي وقعت من عام١٨٦١–

١٨٦٥ ، الغيت الاقطاعات الزراعية التي كان يملكهـا تجار الرقيق في الولايات الجنوبية. ووزعت الاراضي المحررة باثمان زهيدة ، وأتبع تطور الزراعة الطريق الرأسمالية. ومع ذلك ولدت الملكية العقارية من جديد في هذه البلاد ، مـع تطور الرأسمالية ، على أسس رأسمالية جديدة.

وأثر التحول الذي طرأ على الاشكال السابقة لرأسمالية الملكية العقارية ، اخلت الملكية الاقطاعية الكبيرة والملكية الفلاحية الصغـيرة المكان للملكية العقارية البورجوازية اكثر فأكثر وراح قسم متعاظـم باستمرار من اراضي الاقطاعيين والفلاحين ، ينتقـل إلى ايدي المصارف والبوارجوازيـة الريفية والصناعيين والتجار والمرابين.

وتشهد الارقام التالية على تمركز الملكية العقارية كان ٤ر٧٦ بالمائة من الزراع في الولايات المتحدة عام ١٩٥٠ ، لا يملك الا ٢٣ بالمائة من مجموع الاراضي ، بينما يمتلك ٦ر٢٣ بالمائة من الزراع ٧٧ بالمائة من الارض ، ولنلاحظ ان الاقطاعات الكبيرة التي تزيد مساحتها على ١٠٠٠ اكر (١) من الاراضي والتي تمثل ٣ر٢ بالمائة من مجموع الاستثمـارات تمتلك ٦ر٤٢ بالمائة من الارض

وفي انكلترا ، ووفقا لمعطيات الاحصاء الذي اجري عام ١٩٥٠ (باستثناء ايرلندا الشمالية) نرى ان ٧٥،٩ بالمئة من الاستثمارات لم يكن يمتلك الا ٢٠،٤ بالمئة من الاراضي المزروعة بينما ٢٤،١ بالمئة من الاستثمارات تملك ٧٩،٦ بالمائة ، وان ٢،٢ بالمائة من اكبر الاستثمارات تملك وحدها ٣٤،٦ بالمئة من الارض

وكان ٦٢،١ بالمئة من الاراضي في فرنسا عام ١٩٥٠ ، مملوكا من قبل ٢٠،٥ بالمئة من الاستثمارات

وفي روسيا ما قبل الثورة ، كان اسياد الارض والعائلة الامبراطورية والاديرة والكولاك يمتلكون اراضي جـد شاسعة وكان يوجد في روسيا الاوروبية ، في نهاية القرن التاسع عشر ، قرابة ٣٠ ملاك كبير يملك كل منهم اكثر من ٥٠٠ ديسياتين (٢) ، ويملكون جملة ٧٠ مليون ديسياتين . وفي الوقت نفسه كانت عشرة ملايين ونصف استثمارة فلاحية ، ترزح بوطأة الاستثمار نصف الاقطاعي ، ولا تملك الا ٧٥ مليون ديسياتين » .

تحتكر طبقة الملاك الكبار ، في النظام الرأسمالي ، **الملكية الخاصة للارض** . ومالك الارض الكبير يؤجر قسماً كبيراً من أرضه لزراع رأسماليين ولفلاحين صغار وبذلك تنفصل ملكية الارض عن الانتاج الزراعي .

---

(١) الاكر يعادل ٠،٤٤ هكتار

(٢) الديسياتين يعادل ١،٠٩ هكتار

ويؤدي الرأسماليون المزارعون ، في مواعيد الاستحقاق ، مرة في السنة مثلا ، إلى المالك بدل المزارعة ، المقرر بعقد الايجار ، أي مبلغاً من المال لقاء تمكينه من استخدام رأس ماله في أرض معينة . ويشكل القسم الاكبر من بدل المزارعة الريع العقاري ، ويتضمن ، علاوة على الريع العقاري عناصر اخرى. فعلى المزارع ان يؤدي للمالك ، فضلاً عن الريع العقاري ، الفائدة السنوية ، عن رؤوس امواله الموظفة في الارض المؤجرة بشكل ابنية الاستثمار وفي اقنية الري مثلا . وليس نادراً ، من الوجهة العملية ، أن يغطي الرأسماليون الزراع نفقات جزء من بدل المزارعة بإنقاص أجر عمالهم .

ويعكس الريع العقاري الرأسمالي علاقات الطبقات الثلاث في المجتمع البورجوازي : العمال المأجورين ، والرأسماليين والملاك العقاريين . وتقع القيمة الزائدة التي يخلقها عمل العمال المأجورين ، أولاً ، بين يدي الرأسماليين الزراع ، الذين يحتفظون بقسم منها بشكل ربح وسطي لرأس المال ، ويضطر المزارع أن يعيد القسم الثاني من القيمة الزائدة ، وهو ما يمثل الفائض عن الربح الوسطي ، الى مالك الأرض على شكل ريع عقاري إن الريع العقاري الرأسمالي هوالجزء الذي يتبقى من القيمة الزائدة ، بعد حسم الربح الوسطي لرأس المال الموظف في الاستثمارة ، وهذا الريع يدفع للمالك العقاري. ويغلب ألا يؤجر المالك العقاري أرضه بل يستخدم هو نفسه العمال لاستثمار الأرض ، ويتقاضى في هذه الحال ، وحده ، الريع والربح .

ويمكننا أن نميز الريع التفاضلي [1] من الريع المطلق

الريع التفاضلي

في الزراعة كما في الصناعة ، لا يوظف رب العمل رؤوس أمواله في الانتاج ما لم يكن واثقاً من استخلاص الربح الوسطي. ويصيب أرباب العمل الذين يستخدمون رؤوس أموالهم في شروط إنتاج أكثر ملاءمة ، كالأراضي الاكثر خصباً مثلاً ، يصيبون علاوة على الربح الوسطي لرأس المال ربحاً إضافياً .

---

(1) يستخدم البعض صيغة الريع الفرقي . وقد استخدمنا كلمة التفاضلي لانها اقرب الى المعنى ، ولانها الكلمة المستخدمة اكثر .

ويتحقق الربح الاضافي،في المؤسسات الصناعية ، للمؤسسة التي تملك تجهيزات فنية أرفع من التجهيزات الفنية الوسطية المألوفة ، في فرع الصناعة الذي تعمل فيه ولا يمكن أن يكون الربح الإضافي ظاهرة دائمة فما أن يعم استخدام تحسين فني ، أدخل الى إحدى المؤسسات ، بقية المؤسسات، حتى ينقطع حصول هذه المؤسسة على ربح إضافي . ولكن الربح الاضافي في الزراعة ، يُضمَن لفترة أطول نسبياً . وتفسير هذه الحقيقة : أن بالإمكان أن يقوم ، في الصناعة ، عدد من المؤسسات المزودة بالآلات الأوفر حظاً من الاتقان ، بينما لا يكون بالإمكان، في الزراعة ، إيجاد أية مساحة من الاراضي ، وعلى الأخص الأراضي الطيبة ، لأن مساحة الأراضي محدودة، ولأن الأراضي الصالحة للزراعة مشغولة بالاستثمارات الخاصة إن الصفة المحدودة للأرض وواقع امتلاكها من قبل الاستثمارات هما شرط احتكار الاستثمار الرأسمالي للأرض أو احتكار الأرض بوصفها موضوعاً للاستثمار

ثم يحدد سعر انتاج البضائع الصناعية ، بالشروط الوسطية للانتاج ، والأمر بخلاف ذلك فيما يخص سعر انتاج البضائع الزراعية فاحتكار الاستثمار الرأسمالي للارض ، من حيث هي موضوع للاستثمار ، يؤدي إلى ان السعر العام للحاصلات الزراعية ، وهو الضابط المعدل للانتاج « أي كلفة الانتاج مع الربح الوسطي » يحدد بشروط الانتاج لا على الاراضي المتوسطة الجودة بل على اسوأ الاراضي ، ما دام الانتاج على الاراضي الطيبة والمتوسطة الجودة لا يكفي لسد الطلب الاجتماعي واذا لم يتيسر للمزارع الرأسمالي ، الذي يستخدم رأس ماله في أسوأ الاراضي ، تحقيق الربح الوسطي ، فهو ينقل رأس ماله هذا إلى فرع آخر من فروع الانتاج

وينتج الرأسماليون الذي يستثمرون الاراضي المتوسطة الجودة والاراضي الطيبة ، محاصيل زراعية بسعر قليل ، وبعبارة اخرى ان السعر الفردي للانتاج ، ينخفض لديهم عن السعر العام للانتاج . ويبيع هؤلاء الرأسماليون ، نظراً لاستمتاعهم باحتكار الارض ، بوصفها موضوع أستثمار ، يبيعون بضائعهم بالسعر العام للانتاج ،وهكذا يجنون ربحاً اضافياً يشكل الريع التفاضلي .ويتولد

هذا الريع بصورة مستقلة عن وجود الملكية الفردية للارض ويتشكل لان الحاصلات الزراعية المنتجة ، رغماً عن الشروط المتباينة في انتاجية العمل انما تباع بسعر واحد في السوق ، السعر المحدد بشروط الانتاج في اسوأ الاراضي ويرغم الزراع الرأسماليون على تسليم الريع التفاضلي الى الملاك العقاريين ولا يحتفظون لأنفسهم إلا بالربح الوسطي .

الريع التفاضلي هو فائض الربح الذي زاد على الربح الوسطي ، ويحصل عليه في استثمارات تتمتع بشروط انتاج اكثر ملاءمة ،ويمثل الفرق بين السعر العام للانتاج ، المحدد بشروط الانتاج ، في أسوأ الاراضي ، وبين السعر الفردي للانتاج في الاراضي الطيبة او المتوسطة الجودة .

والربح الاضافي هذا ، هو ككل قيمة زائدة تتأتى من الزراعة ، انما يخلقه عمل العمال الزراعيين . ان الفرق في خصوبة الاراضي ، ليس إلا شرط انتاجية عمل عالية ، يوجد في الاراضي الطيبة . وفي النظام الرأسمالي ينشأ وهم ، وهوان الريع الذي يحوزه مالكو الارض ، انما هو نتاج الارض لا العمل . والحقيقة هي ان المصدر الوحيد للريع العقاري ، هو العمل الاضافي ، أي القيمة الزائدة .

« ويقودنا مفهوم سليم عن الريع إلى الاعتراف بان الريع لا يتأتى من التربة بل من نتاج الزراعة ، أي من العمل ومن سعر نتاجه ،وليكن نتاجه القمح مثلاً من قيمة المحصول الزراعي ومن العمل الذي استودع الارض لا من التربة نفسها». (ماركس : « نظريات القيمة الزائدة »المجلد الثاني ، الجزء الاول ، صفحة ٢٢١، الطبعة الروسية) .

وثمة شكلان للريع التفاضلي :

الريع التفاضلي الاول ، وهو مرتبط بالاختلاف في خصوبة التربة وموقع الارض الجغرافي بالنسبة إلى أسواق التصريف .

والنفقات التي يبذلها رأس المال تظل هي نفسها ، في الاراضي الخصبة بينما يكون المحصول اوفر واكبر . ولنأخذ على سبيل المثال ، ثلاث قطع متساوية المساحة غير انها متباينة من وجهة الخصوبة .

الاراضي	نفقات رؤوس الأموال بالدولارات	الربح الوسطي بالدولارات	الانتاج بالكنتالات	الربح الفردي للانتاج		السعر العام للانتاج		الربيع التفاضلي بالدولارات
				مجموع الانتاج بالدولارات	الكنتال الواحد بالدولارات	الكنتال بالدولارات	مجموع الانتاج بالدولارات	
الأولى	١٠٠	٢٠	٤	١٢٠	٣٠	٣٠	١٢٠	—
الثانية	١٠٠	٢٠	٥	١٢٠	٢٤	٣٠	١٥٠	٣٠
الثالثة	١٠٠	٢٠	٦	١٢٠	٢٠	٣٠	١٨٠	٦٠

وينفق المزارع في كل من هذه الأراضي مائة دولار ، لاستخدام العمال وشراء البذار والآلات والمواد الزراعية وللحصول على ماشية ولسد مصروفات أخرى. ويعادل الربح الوسطي ٢٠ بالمئـــة ويعطي العمل الذي استودع اراضي ذات خصوبة متمايزة ، في الأرض الأولى محصولاً يعادل ٤ كنتالات ، وفي الثانية محصولاً يعادل ٥ كنتالات ، وفي الثالثة محصولا يعادل ٦ كنتالات .

ويظل واحداً السعر الفردي لانتاج مجموع المحاصيـل الناجمة عن كل أرض . وهو يعادل ١٢٠ دولاراً (تكاليف الانتاج مع الربح الوسطي) . ويتفاوت السعر الفردي في انتاج الوحدة الانتاجية من ارض لأخرى. وينبغي ان يباع الكنتال من المحاصيل الزراعية التي انتجتها الارض الأولى بـ ٣٠ دولاراً والثانية ٢٤ دولاراً والثالثة بـ ٢٠ دولاراً وبما ان السعر العام لانتاج المحاصيل الزراعية يظل واحداً وتحدده شروط الانتاج على اسوأ الأراضي ، فكل كنتال من محاصيل كافـة الأراضي يباع بسعر ٣٠ دولاراً ويستوفى زارع الأرض الأولى (الاسوأ) عن محصوله الذي هو ٤ كنتالات ١٢٠ دولاراً ، أي مبلغاً يساوي كلفة الانتاج « ١٠٠ دولار » مع الربح الوسطي « ٢٠ دولار » . ويستوفي الزارع في الأرض الثانية ثمن ٥ كنتالات ١٥٠ دولاراً ويحصل على علاوة كلفة الانتاج والربح الوسطي ، على مبلغ ٣٠ دولاراً من الربح الاضافي ، الذي يشكل الريـع التفاضلي . وأخيراً يستوفى زارع الأرض الثالثة عن ٦ كنتالات ١٨٠ دولاراً ، ويرتفع الريـع التفاضلي هنا إلى ٦٠ دولاراً .

والريع التفاضلي الاول ، مرتبـط أيضاً **بالموقع الجغرافي** للارض . وتوفر الاستثمارات الواقعة قرب أسواق التصريف « المدن ، محطات السكك الحديدية ، الموانىء ، الرافعات ، الخ » جزءاً لا يستهان به من العمل ومن وسائل الانتـاج اللازمة لنقل المحاصيل ، بالقياس إلى الاستثمارات الاكثر بعداً من هذه النقاط . وعندما تبيـع الاستثمارات الواقعة قرب اسواق التصريف محاصيلها بسعر واحد ، تحصل على ربح أضافي يشكل الريـع التفاضلي الناجم عن الموقع .

اما الريع التفاضلي الثاني فيأتي من توظيفات اضافية لوسائل الانتاج وللعمل على المساحة نفسها من الأرض ، ويتجلى ذلك برفع وتيرة الزراعة . والانتـاج العالي الوتيرة ، خلافاً للاستثمار التوسعي الذي ينمو بفضل زيادة الاراضي المزروعة

أو المراعي ، انما يتطور بفضل استعمال آلات متقنة الصنع ، واستعمال الاسمدة الكيمياوية ،وبفضل اعمال الاستصلاح وتربية المواشي من سلالات وافرة الانتاج الخ .. وإذا وضعنا جانباً كل اتقان تكنيكي ، فان وتيرة الزراعة العالية يمكن ان تتجلى في زيادة نفقات العمل المبذول على جانب من الأرض بعينه ، وتنجم عن ذلك أرباح اضافية تشكل الريع التفاضلي .

ولنعاود المثال المضروب: لقد انفق ،في البدء، على الأرض الثالثة ،وهي أوفرها خصباً مبلغ ١٠٠ دولار ، وتم الحصول على ٦ كنتالات ، وكان الربح الوسطي ٢٠ دولاراً والريع التفاضلي ٦٠ دولاراً . ولنفترض ، مع بقاء الاسعار على حالها، اننا صرفنا ، على هذه الأرض ، بغية الاستزادة من انتاجها ، مبلغاً اضافياً من رأس المال يبلغ ١٠٠ دولار ، وهي نفقة اقتضتها الاستفادة من التقدم التكنيكي واستعمال الاسمدة بكميات وفيرة الخ . وينتج عن ذلك محصول اضافي يقدر بسبعة كنتالات وربح وسطي مقداره ٢٠ دولاراً عن رأس المال المنضم ، في حين أن الفائض المقدر بـ ٩٠ دولاراً وهذا الفائض المقدر بـ ٩٠ دولاراً هو الذي يشكل الريع التفاضلي الثاني . ويؤدي المزارع ، ما دام عقد الايجار قائماً ، عن هذه الأرض ، مبلغ ٦٠ دولاراً من الريع التفاضلي ،ويجني الفائض مع الربح الوسطي ، وهو ثمرة انفاقه رأس ماله الثاني ، ولكن الأرض مؤجرة إلى زمن معين ، وبانتهاء عقد الاجارة يأخذ مالك الارض في حسبانه المغانم التي توفرها له النفقات الاضافية من رؤوس الاموال ويرفع إلى ٩٠ دولاراً مقدار الريع العقاري عن هذه الارض ويحاول المالكون ان تكون عقود اجارتهم قصيرة الامد . وينجم عن ذلك ان المزارع الرأسمالي لا تعود تقوم مصلحته في ان يبذل نفقات جمة لا تعطي ثمرتها إلا بعد فترة طويلة من الزمن ، لان مالك الارض عندئذ يضع يده على الربح الناجم عن هذه النفقات

ويستهدف رفع الوتيرة الرأسمالي ، في الزراعة ، الحصول على اكبر قدر من الربح ويسيء الرأسماليون – سعياً منهم وراء قدر اعلى من الارباح ،– استعمال الأرض بتنميتهم استثمارات محصورة الاختصاص ، وممارسة زراعة نوع واحد . وهكذا كان أهم ما زرع في اراضي الولايات الشمالية من الولايات المتحدة ، خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، الحبوب ، وكان من ذلك انهاك التربة

وتآكلها وعواصف من الغبار أو « العواصف السود »

واختيار أنواع الزراعة منوط بتقلبات أسعار السوق ويشكل ذلك عقبة تمنع من تعميم الدورات الزراعية ، التي هي أساس الزراعة المتطورة . وتعوق الملكية الخاصة للأرض الأعمال الكبرى لاصلاح الأراضي وغيرها ، ولا تعطي ثمرتها إلا بعد عدة سنين. وهكذا تجعل الرأسمالية من المتعذر تطبيق نظام عقلاني في الزراعة

« ان كل تقدم في الزراعة الرأسمالية هو تقدم لا في فن استثمار الشغيل وحسب ، بل في فن استنزاف التربة ، وكل تقدم من زيادة الخصوبة ، لفترة محدودة ، هو تقدم في فناء مواردها الدائمة من الخصب » (ماركس : رأس المال ، الكتاب الأول ، الجزء الثاني ، صفحة ١٨١)

« ويؤكد حماة الراسمالية ، الذين يحاولون اخفاء التناقضات الملازمة للزراعة الراسمالية وتبرير بؤس الجماهير ، ان الاقتصاد الريفيّ خاضع لعمل قانون طبيعي ازلي « قانون الخصوبة المتناقصة للتربة » ومؤداه ان كل جهد منظم يبذل في الارض ، يعطي نتيجة تقل عن سابقتها .

ان هذا الاختلاق السائد في عالم الاقتصاد السياسي البورجوازي ، ينطلق من الفرضية الخاطئة القائلة بان التكنيك في الانتاج الزراعي لا يتبدل ، وان التقدم التكنيكي استثناء محض . والحقيقة ان التوظيفات الاضافية في وسائل الانتاج ، وعلى ارض واحدة ، مرتبطة على العموم ، بتطور التكنيك وبادخال طرائق جديدة محكمة الاتقان في الانتاج الزراعي ، وذلك مما يؤول الى رفع انتاجية العمل الزراعي ان السبب الحقيقي لاستنزاف خصوبة الارض الطبيعية وللتعطيل الذي تلحقه الزراعة الراسمالية بها ، ليس « قانون الخصوبة المتناقصة للتربة ، الذي اختلقه الاقتصاديون البورجوازيون، بل العلاقات الراسمالية وخاصة الملكية الفردية للارض ، التي تعوق تطور قوى الانتاج في الزراعة . وليست الصعوبة في انتاج المحاصيل هي التي تزداد في النظام الراسمالي ، بل الصعوبة التي تحيق بالعمال في سعيهم للوصول الى هذه المحاصيل بسبب املاقهم المتزايد » .

الريع المطلق – سعر الأرض

يتلقى مالك الأرض ، بالاضافة إلى الريع التفاضلي ، الريع **المطلق** . **ان وجود الريع المطلق مرتبط باحتكار الملكية الفردية للأرض** .

وعندما تفحصنا الريع التفاضلي ، افترضنا ان المزارع العامل في أسوأ الأراضي لا يستعيد ، لدى بيعه محاصيله الزراعية ، إلا كلفة الانتاج بالاضافة إلى

الربح الوسطي . أي انه لا يؤدي ريعاً عقارياً ، ولا يعطي حق مالك الأراضي القليلة الخصوبة ، أراضيه للزراعة مجاناً . فينبغي إذن أن يتوفر للمزارع في أسوأ الأراضي فائض عن الربح الوسطي لسداد الريع العقاري . ويعني ذلك أن سعر المحاصيل الزراعية في السوق ينبغي ان يكون أرفع من سعر الحاصلات التي تنتجها أسوأ الاراضي .

فمن أين يأتي هذا الفائض ؟ ان الزراعة في النظام الرأسمالي متخلفة كثيراً عن الصناعة من الناحية التكنيكية والاقتصادية والتركيب العضوي للرأسمال في الزراعة هو أدنى من التركيب العضوي في الصناعة ولنعتبر أن التركيب العضوي للرأسمال في الصناعة يتألف وسطياً من ٨٠ ث + ٢٠ م . فاذا كان معدل القيمة الزائدة مساويا لـ ١٠٠ ٪ فان رأسمالا مكوناً من ١٠٠ دولار يعطي ٢٠ دولاراً من القيمة الزائدة ، ويغدو سعر الانتاج مساوياً لـ ١٢٠ دولاراً والتركيب العضوي للرأسمال الزراعي مؤلف ، مثلاً ، من ٦٠ ث + ٤٠ م وتعطي مائة دولار هنا ٤٠ دولاراً من القيمة الزائدة ، وقيمة المنتوج الزراعي تساوي ١٤٠ دولاراً . ويتقاضى المزارع الرأسمالي، كالرأسمالي الصناعي تماماً ، عن رأس ماله، ربحاً وسطياً يعادل ٢٠ دولاراً ويصبح ، بالتالي ، سعر انتاج المحاصيل الزراعية مساوياً لـ ١٢٠ دولاراً . والريع المطلق هو « عندئذ » عبارة عن ١٤٠ — ١٢٠ = ٢٠ دولاراً وينتج عن ذلك ان قيمة المحاصيل الزراعية هي أرفع من السعر العام للانتاج وان مقدار القيمة الزائدة في الزراعة هو ارفع من الربح الوسطي . وهذه الزيادة في القيمة الزائدة على الربح الوسطي، هي التي تشكل مصدر الريع المطلق .

وإذا لم تكن هناك ملكية خاصة للارض، فان هذه الزيادة تدخل في التوزيع العام بين الرأسماليين ، وتباع المحاصيل الزراعية ، عندئذ ، بسعر انتاجها . ولكن الملكية الخاصة للارض تعوق المزاحمة الحرة وانتقال رؤوس الاموال من الصناعة إلى الزراعة وتكون الربح الوسطي ، الذي تشترك فيه على السواء المؤسسات الزراعية والصناعية ، وتباع المحاصيل الزراعية ايضاً ، بسعر يعادل قيمتها ، أي بسعر اعلى من السعر العام لانتاجها . ولكن بأي سبيل يتحقق هذا الفرق ويتحول

إلى ريع مطلق ؟ ان ذلك يتوقف على مستوى اسعار السوق التي تتقرر بالاعيب المزاحمة

وهكذا فاحتكار ملكية الارض هو السبب في وجود الريع المطلق الذي تؤديه كل أرض ، بصرف النظر عن خصوبتها وموقعها الجغرافي ان **الريع المطلق** ، هو ما يزيد من قيمة على السعر العام للانتاج ويتحقق في الزراعة نتيجة تركيب عضوي للرأسمال ادنى مما هو عليه في الصناعة ، ويستأثر به ملاك الاراضي ، نتيجة الملكية الخاصة للارض

وفضلا عن الريع التفاضلي والريع المطلق يوجد في النظام الرأسمالي ريع أحتكاري .**والريع الاحتكاري** هو الدخل الاضافي الناتج عن أن سعر البضاعة ، التي صنعت في شروط طبيعية ملائمة بصورة خاصة ، يكون اعلى من قيمتها ومثال ذلك ريع الاراضي القابلة لان تنتج مزروعات نادرة وبكميات محدودة (كالانواع الجيدة، وخاصة العنب والحمضيات الخ .) والريع الناجم عن استعمال المياه في الاراضي ذات المزروعات المروية وتباع البضائع المنتجة في هذه الشروط ، بصورة عامة ، بأسعار تربى على قيمتها ، أي بأسعار الاحتكار والمستهلك هو الذي يؤدي نفقات الريع الاحتكاري في الزراعة

وتستفيد طبقة الملاك الكبار الذين لا تربطهم رابطة بالانتاج المادي ، نتيجة لأحتكارهم الملكية الخاصة بالأرض ،من التقدم التكنيكي في الزراعة كسبيل للاثراء. ان الريع العقاري هو جزية يترتب على المجتمع في النظام الرأسمالي ان يؤديها لملاك الاراضي الكبار ، ويرفع وجود الريع المطلق والريع الاحتكاري من أسعار المحاصيل الزراعية المواد الغذائية للعمال ، والمواد الاولية للصناعة ووجود الريع التفاضلي يحرد المجتمع من جميع المغانم التي تلازم انتاجية اعلى تنشأ عن العمل في الاراضي الخصبة وتعود هذه المزايا إلى ملاك الاراضي والمزارعين الرأسماليين وبوسعنا أن نكون فكرة عن مدى العبء الذي يلقيه الريع العقاري على المجتمع ، عندما نرى ان ما يمثله في الولايات المتحدة ، وفقاً لأحصائيات الاعوام ١٩٣٥ – ١٩٣٧ هو ٢٦ إلى ٢٩ بالمئة من سعر الذرة الصفراء و ٢٦ إلى ٣٦ بالمئة من سعر الحنطة .

ان المبالغ الجسيمة التي تخصص لشراء الارض ، انما تنتزع من عملها المنتج في الزراعة. «واذا استثنينا المنشآت والاصطلاحات الاصطناعية« انشاءات ، ري، تجفيف مستنقعات استعمال الاسمدة » نرى ان الارض ، في حد ذاتها ، لا قيمة لها ، لانها ليست نتاج عمل بشري . ورغم ان الارض ليست بذات قيمة ، فهي في النظام الرأسمالي ، موضوع بيع وشراء وذات سعر . وتفسير ذلك انالارض محتكرة من قبل الملاكين الذين جعلوا منها ملكية خاصة .

ويحدد سعر الارض بالاستناد إلى الريع السنوي الذي تدره ومعدل الفائدة التي يؤديها المصرف عن الودائع ويساوي سعر الارض مبلغاً من المال ، يعطي إذا أودع أحد المصارف ، بشكل فائدة ، دخلا مساوياً في مقداره للريع الذي حصل عليه من الارض المعنية . ولنفترض ان أرضاً تعطي ٣٠٠ دولار كريع سنوي وان المصرف يعطي ٤ بالمئة من الفائدة عن الودائع ، ففي هذه الحال يكون سعر الأرض هو ٣٠٠ × ١٠٠ ÷ ٤ = ٧٥٠٠ دولار ان سعر الارض، هو ، اذن ريع حوّل إلى رأسمال . ويرتفع سعر الأرض بمقدار ما يكبر ريعها وتتدنى نسبة الفائدة .

ويزداد حجم الريع مع تطور الراسمالية ، ويجر ذلك ارتفاعا منتظما في اسعار الاراضي وتزداد اسعار الاراضي ايضا بنتيجة انخفاض نسبة الفائدة .

وتعطي الارقام التالية فكرة عن ارتفاع اسعار الارض : لقد ازداد سعر المزارع ، في الولايات المتحدة ، خلال سنوات عشر (من عام ١٩٠٠ الى عام ١٩١٠) أكثر من ٢٠ مليار دولار . ولا تشكل الزيادة في قيمة المواد والابنية ، بالنسبة الى هذا المبلغ ، سوى ٥ مليارات من الدولارات ، بينما تكونت المليارات الخمسة عشر الباقية من ارتفاع سعر الارض . كما ازداد ، خلال السنوات العشر التالية ، مجموع اثمان المزارع ٣٧ مليار دولار ، بينها ٢٦ مليارا نجمت عن ارتفاع سعر الارض .

الريع في الصناعة الاستخراجية – ريع الاراضي الصالحة للبناء

لا يقتصر وجود الريع العقاري على الزراعة وحدها، بل يستوفيه أيضاً ملاك الاراضي التي يشتمل باطنها على معادن نافعة (فلزات الحديد ، فحم ، نفط الخ) وكذلك ملاك الاراضي الصالحة للبناء في المدن والمراكز الصناعية ، عندما تشاد عليها المساكن والمنشآت الصناعية والتجارية والابنية العامة الخ .

ويتكون الريع في الصناعة الاسخراجية ، تماماً ، بشكل الريع العقاري . فالمناجم ، ومنابع البترول ، تتفاوت ثرواتهـــا نتيجة لعمق الابار وبعدها عن اسواق التصريف، حيث توظف رؤوس أموال متفاوتة الحجم . كما يختلف سعر الانتاج الفردي للطن الواحد من الفـــلزات المعدنية والفحم والبترول عن سعر الانتاج العام . ولكن كل بضاعة من هذه البضائع انما تباع في السوق بالسعر العام للانتاج المحدد بشروط الانتاج الاقل ملائمة . ويكوّن فائض الربـح هذا ، في المنابع الممتازة والمتوسطة ، الريع التفاضلي الذي يستأثر به مالك الارض

وفضلاً عن ذلك يستوفي مالكو الارض ريعاً مطلقاً عن كل أرض، بصرف النظر عن وجود المعادن النافعة الكامنة في باطنها .وهو يشكل ، كما رأينا آنفا ،فائض القيمة على السعر العام للانتاج .ويفسر وجود هذا الفائض بأن التركيب العضوي لرأس المال ، في الصناعـــة الاستخراجية ، تبعاً لمستوى المكننة المتدني نسبياً ولأنعدام النفقات الناتجة عن مشتريات المـــواد الاولية ، هو أدنى من المستوى الوسطي في الصناعة ويزيد الريـع المطلق من أسعار الفلزات المعدنية والفحم والبترول الخ ..

واخيراً ، يوجد في الصناعة الاستخراجية ريـع احتكاري ، ينشأ في الاراضي التي تستخرج منها المعادن النادرة جداً، التي تباع بأسعار تربى على قيمة استخراجها.

ويمنع الريع العقاري الذي يتناوله مـــلاك الاراضي الكبار ، في المناجم والاستثمارات البترولية ، الاستفادة من باطن الارض بصورة معقولة وتسبب الملكية الخاصة للارض تجزئة المؤسسات في الصناعة الاستخراجية ، وذلك مما يجعل من العسير مكننتها ويؤدي إلى ارتفاع اسعار الانتاج

ويدفع الريع عن الاراضي الصالحة للبناء للمالك من قبل ارباب العمل الذين يستأجرون الاراضي ليشيدوا عليها بيوت سكن ومنشآت صناعية وتجارية وغيرها .ويتكون القسم الاعظم من الريـع العقاري في المدن ، من ريع الاراضي التي تقوم عليها بيوت السكن . ولموقع الاراضي الصالحة للبناء ، اثره العظيم في زيادة قيمة الريع التفاضلي وتعطي الاراضي الواقعة قريباً من وسط المدينـــة والمؤسسات الصناعية ،اعلى ريع ،وذلك هو احد الاسباب التي من اجلها تتكدس المساكن في اكبر مدن البلاد الرأسمالية وتضيق فيها الشوارع ، الخ

وفضلاً عن الريعين التفاضلي والمطلق ،ان مالكي الاراضي في المدن باستفادتهم من مساحة الاراضي المحدودة جداً في المدن والمراكز الصناعية ، يتقاضون من المجتمع ضريبة تأخذ شكل ريع احتكاري ،مما يؤدي الى ارتفاع بدلات الايجار . ويعمد مالكو الاراضي في المدن ، مع ازدياد عدد السكان ، الى رفع مستمر للريع الناجم عن الاراضي الصالحة للبناء ، وذلك مما يؤخر انشاء المساكن . ويرغم قسم كبير من السكان العمال على التكدس في الاكواخ الحقيرة . ويؤدي الارتفاع المستمر في اجور السكن ، الى انخفاض الاجر الفعلي الذي يصيبه العمال

ويعرقل احتكار الملكية الخاصة للارض تطور الصناعة ويقتضي الرأسمالي ، حتى يشيد مؤسسة صناعية ،ان يصرف نفقات غير منتجة لشراء الارض او اداء الريع العقاري جزءاً هاماً من نفقات الصناعة التحويلية .

وبوسعنا تقدير اهمية الدخل العقاري الناجم عن الاراضي الصالحة للبناء ، بوجود مبلغ ١٠٠ مليون ليرة استرلينية ناشئة عن الريع العقاري في المدن من المجموع العام للريع الذي كان يجنيه سنويا ملاكو الاراضي الانكليز ما بين عام ١٩٣٠ وعام ١٩٤٠ والبالغ ١٥٥ مليون ليرة استرلينية . وتزداد اسعار الاراضي في المدن الكبيرة بسرعة .

الانتاج الزراعي الصغير والكبير

ان القوانين الاقتصادية لتطور الرأسمالية هي نفسها بالنسبة للصناعة والزراعة . وتؤدي مركزة الانتاج في الزراعة كما في الصناعة ، الى استبعاد الاستثمارات الصغيرة من قبل الاستثمارات الراسمالية الكبيرة ، فينجم عن ذلك تفاقم النزاعات الطبقية بصورة محتومة وحماة الرأسمالية مصلحة في اخفاء حدة هذه العملية وطمسها ، لذلك اخترعوا ، بغية تزوير الواقع ،نظرية مغلوطة عن « ثبات الاستثمارات الفلاحية الصغيرة » وهذه النظرية تزعم ان الاستثمارات الفلاحية الصغيرة تحافظ على استقرارها في النضال ضد الاستثمارات الكبرى

والواقع ،مع ذلك ، يدلنا على ان الانتاج الزراعي الكبير يملك جملة من المزايا الحاسمة بالنسبة للانتاج الزراعي الصغير . ويبدو ذلك ، قبل كل شيء ، في الاقتدار على استخدام الالات الباهظة التكاليف « والجرارات والحصادات الدراسات ،الخ » التي تزيد انتاجية العمل زيادة هائلة وفي ظل الانتاج الرأسمالي تتركز الوسائل الميكانيكية في ايدي المزارعين الرأسماليين الكبار وتظل بعيدة المنال عن الفئات

الكادحة في الريف

ويتمتع الانتاج الكبير بجميع افضليات التعاون الرأسمالي وتقسيم العمل وأحدى هذه الميزات الهامة هي مردوده البضاعي العالي. وتقدم المؤسسات الزراعية الكبيرة والكبيرة جداً، في الولايات المتحدة، القسم الأكبر من مجموع الانتاج الزراعي المعد للبيع، بينما لا يستثمر جمهور المزارعين أرضهم إلا من أجل استهلاكهم الخاص، وليس لديهم حتى القدر الكافي من الانتاج لسد حاجات عائلاتهم المباشرة

« تنفي الملكية المجزأة، بطبيعتها، تطور الانتاجية الاجتماعية للعمل، والاشكال الاجتماعية للعمل والتجمع الاجتماعي لرؤوس الاموال وتربية المواشي بمقاييس كبيرة والاستفادة من العلم استفادة متصاعدة »
(ماركس رأس المال، الكتاب الثالث، الفصل السابع والستون)

ومع ذلك، لتطور الانتاج الكبير وازاحة الانتاج الصغير في الزراعة، بعض الخصائص. فالمؤسسات الزراعية الرأسمالية الكبيرة، تتطور بصورة رئيسية في اتجاه زيادة الوتيرة في الزراعة وغالباً ما تشكل استثمارة قليلة المساحة مؤسسة رأسمالية تبعاً لحجم انتاجها العام وانتاجها البضاعي ويرافق تجمع الانتاج الزراعي في استثمارات راسمالية كبيرة، غالباً، نمو عددي في الاستثمارات الفلاحية الصغيرة جداً. ومما يفسر وجود عدد هام من الاستثمارات الصغيرة جداً، في البلاد الرأسمالية العظيمة التطور، ان للرأسماليين مصلحة في الابقاء على العمال الزراعيين المالكين لرقعة صغيرة من الأرض، بغية استثمارهم.

ويزيد تطور الانتاج الزراعي الرأسمالي الكبير في التمايز بين طبقة الفلاحين بزيادته العبودية والاملاق ودمار الملايين من الاستثمارات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة.

وكان يعد في روسيا القيصرية قبل ثورة اكتوبر، بين الاستثمارات الفلاحية ٦٥ بالمئة من استثمارات الفلاحين الفقراء و ٢٠ بالمئة من استثمارات الفلاحين المتوسطين و ١٥ بالمئة من استثمارات الكولاك. وفي فرنسا، هبط عدد ملاك الارض من ٧٠٠٠ر٠٠٠ — ٧٠٥٠٠ر٠٠٠ مالك عام ١٨٥٠ الى ٢٠٧٠٠ر٠٠٠ .مالك عام ١٩٢٩، بسبب مصادرة الاستثمارات الفلاحية الصغيرة المجزأة وكان عدد البروليتاريين وانصاف البروليتاريين عام ١٢٩، قرابة ٤ ملايين شخص في الزراعة الفرنسية

وتحافظ الاستثمارة الزراعية الصغيرة على نفسها لقـــاء حرمانات لا تصدق ولقاء التفريط بعمل الزارع وعائلته. ويجهد الفلاح نفسه عبثاً ليحافظ على استقلاله الموهوم فيفقد أرضه ويتهدم .

ويرجع الدور الكبير في تجريد الفلاحين من أراضيهم إلى التسليف العقاري والتسليف العقاري هو قرض يقدم على أساس رهن الأرض والممتلكات غــير المنقولة وعندما يجد الزارع ، الذي يستثمر أرضه الخاصة ، نفسه بحاجة ملحة إلى المال (ليسدد الضرائب مثلاً) يلتمس قرضاً من أحد المصارف وغالباً مـا يطلب القرض لشراء قطعة من الأرض فيؤدي له المصرف مبلغاً من المال مقابل رهن الأرض . واذا لم يؤد المال في موعد استحقاقـــه ، تصبح الأرض ملكاً للمصرف ، ويغدو المصرف في الواقع ، المالك الحقيقي لها حق قبل استملاكها ، لأن الدائن مجبر على ان يؤدي له ، على شكل فائدة ، قسماً هاماً من دخل تلك الارض . ويؤدي الفلاح ، في الواقع ، إلى المصرف ريعاً عقارياً عن أرضه الخاصة بشكل الفائدة

بلغت قيمة الديون الموثقة برهون عقـارية التي استلفهـا المزارعون الاميركيون عام ١٩١٠ مقدار ٣٫٢ مليار دولار و ٦٫٦ مليار دولار عام ١٩٤٠ . ووفقا لاحصائيات عام ١٩٣٦ ، كانت فائدة التسليفات والضرائب تشكل قرابة ٤٥ بالمئة من دخل المزارعين الصافي .

وتشكل الاســتدانة من المصارف ضربة قاصمة حقيقية للاســتثمارات الزراعية الصغيرة ، وقد بلغت النسبة المئوية للمزارع المرهونة ، في الولايات المتحدة ، عام ١٨٩٠ مقدار ٢٨٫٢ و ٤٣٫٨ بالمئة عام ١٩٤٠

ويباع بالمزاد العلني في كل عام ، عدد كبير من الاستثمارات الفلاحية المرهونة ويطرد الفلاحون الذين حل بهم الخراب ، صفر الايدي ، من اراضيهم . ويوضح ازدياد الديون التي يستلفها الفلاحون عملية الانفصال بين ملكية الأرض والانتاج الزراعي ، وتمركزه في ايدي ملاك الأراضي الكبار وتحويـل المنتج المستقل إلى مزارع أو عامل مأجور

ويستأجر عدد متزايد من الفلاحين الصغار ، من ملاك الأرض الكبار ، قطعاً صغيرة من الأرض قليلة المساحة بشروط قاسية جداً.وتستأجر البرجوازية

الريفية الأراضي بغية تأمين الانتاج للسوق ، واجتناء الربح انها **المزارعة في المؤسسات الزراعية** . وعندما يرغم المزارع الصغير ، الفلاح ، على استئجار رقعة صغيرة من الأرض ليعيش منها يسمى ذلك **مزارعة لسد الرمق واتقاء الجوع** . أن بدل أيجار الهكتار ، غالباً ما يكون في الأراضي الصغيرة أعلى منه في الأراضي الكبيرة وان ما يؤديه الفلاح الصغير كبدل مزارعة عن الأرض ، يشمل غالباً ، لا بمجموع العمل الزائد وحسب ، بل يشمل قسماً من عمله الضروري وتتداخل علاقات المزارعة هنا ، مع بقايا عهد القنانة وأن أكثر بقايا الأقطاعية انتشاراً ، في ظروف الرأسمالية ، هي المحاصصة ، التي يؤدي الفلاح بموجبها ، عيناً ، ما يستحق عليه ويبلغ نصف المحصول الذي انتجه أو أكثر

وكان ٥٧،٥ بالمئة من المزارعين في الولايات المتحدة عام ١٩٥٠ مالكين لارضهم ، و ٢٦،٥ بالمئة مزارعا بطريق المزارعة وعلاوة على ذلك كان ثمة ١٥،٦ بالمائة من مجموع المزارعين « ملاكين جزئيا » ، اي كانوا مرغمين ايضا على ان يستأجروا قسما من الاراضي التي يزرعونها وكان ما يقرب من نصف الفلاحين الذين يستأجرون الاراضي من المحاصصين ورغما عن ان الرق في الولايات المتحدة قد الغي رسميا في القرن السابق ، فان بقاياه ولا سيما ما يتعلق بالمحاصصين من الزنوج ما تزال باقية الى اليوم .

ويوجد في فرنسا عدد كبير من المحاصصين وهم مرغمون على ان يعملوا ، بالاضافة الى ما يستحق عليهم عينا ويبلغ نصف المحصول واحيانا اكثر من نصفه ، لتأمين الاعاشة للمالك من انتاج استثماراتهم الخاصة من جبن وزبدة وبيض ودجاج ، الخ .

أزدياد التعارض بين المدينة والريف

وثمة سمة بارزة في شكل الأنتاج الرأسمالي هي التأخير الملحوظ بالنسبة إلى الصناعة وأزدياد التعارض بين المدينة والريف

« تتأخر الزراعة في تطورها عن الصناعة وتختص بهذه الظاهرة جميع البلاد الرأسمالية وتشكل احد الأسباب العميقة لعدم التوازن القائم بين مختلف فروع الأقتصاد القومي ، وللازمات ولغلاء أسباب المعيشة » (لينين « معطيات جديدة عن قوانين تطور الرأسمالية في الزراعة المؤلفات ، الجزء الثاني والعشرون ، صفحة ٨١ ، الطبعة الروسية)

وتتأخر الزراعة في النظام الرأسمالي عن الصناعة قبل كل شيء بمستوى القوى الانتاجية يجري التقدم التكنيكي في الزراعة أبطأ بكثير مما هو في الصناعة ولا تستخدم الالات الا في الاستثمارات الكبيرة ،في حين ان الاستثمارات الفلاحية ذات الانتاج البضاعي الصغير عاجزة عن استعمالها ومن جهة ثانية يجر الاستخدام الرأسمالي للآلات تشديد الاستثمار ودمار المنتج الصغير ، ويتأخر أستعمال الالات بكثرة في الزراعة بسبب رخص الايدي العاملة الناجم عن فيض السكان في الريف.

وقد أدت الرأسمالية ، بشكل هائل ، إلى تعميق تخلف الريف عن المدينة في الميدان الثقافي. فالمدن هي مراكز العلوم والفنون . وتنحصر فيها مؤسسات التعليم العالي والمتاحف والمسارح ودور السينما والطبقات المستثمرة هي التي تستفيد من ثروات هذه الثقافة ولا تستطيع الجماهير البروليتارية أن تستفيد الا نزراً يسيرا من التقدم الثقافي الموجود في المدن . أما جماهير سكان الأرياف ، في البلاد الرأسمالية ، فتقصى عن مراكز المدن ويحكم عليها أن تظل متأخرة من الوجهة الثقافية

أن الأساس الأقتصادي للتعارض بين المدينة والريف ، في النظام الرأسمالي ، هو استثمار القرية من قبل المدينة وانتزاع ملكية الفلاحين ودمار أكثرية السكان الريفيين ، وذلك في سياق تطور الصناعة الرأسمالية والتجارة الرأسمالية ونظام التسليف الرأسمالي . وتستثمر بورجوازية المدن ومعها المزارعون الرأسماليون والملاكون العقاريون ، ملايين الفلاحين . وأشكال هذا الاستثمار متعددة فالبورجوازية الصناعية والتجار ، يستثمرون الريف عن طريق الأسعار العالية للمنتجات الصناعية والسعر المتدني نسبياً للمحاصيل الزراعية ، والمصارف والمرابون يستثمرونه عن طريق القروض المعطاة بشروط مرهقة ، والدولة البورجوازية تستثمره بضرائبها المتعددة . فالمبالغ الجسيمة التي يستأثر بها ملاكو الأراضي الكبار ، بأستيفائهم الريع أو ببيعهم الأرض ، والموارد التي تصيبها المصارف بشكل فائدة عن القروض الممنوحة لقاء رهونات عقارية الخ ، تحول كلها من الريف إلى المدينة لأستهلاك الطبقات المستثمرة الطفيلي .

وهكذا فأن أسباب تأخر الزراعة عن الصناعة، وتعمق التعارض بين المدينة والقرية وتفاقم هذا التعارض ، هي كامنة في النظام الرأسمالي نفسه .

الملكية الخاصة للأرض – وتأميم الأرض

تأخذ الملكية الخاصة للأرض ، مع تطور الرأسمالية ، شكلاً طفيلياً أكثر فأكثر وتحتكر طبقة الملاك العقاريين الكبار ، بشكل ريع عقاري ، قسماً كبيراً من المداخيل الناشئة عن الزراعة وثمة قسم من هذه المداخيل يسحب من الأقتصاد الريفي ، كثمن للأرض ، ويقع بين ايدي الملاك العقاريين الكبار . ويعوق كل ذلك تقدم القوى المنتجة ويعمل في رفع أسعار المنتجات الزراعية فيقع عبء ذلك على كاهل الشغيلة . وينجم عنه « ان تأميم الأرض غدا ضرورة اجتماعية ».(ماركس :« تأميم الأرض » في ك .ماركس وف انجلز : المؤلفات الجزء الثالث عشر ، القسم الاول صفحة ٣٤١ ، الطبعة الروسية .) ان **تأميم الأرض هو تحويلها من ملكية خاصة إلى ملكية للدولة**

وينطلق لينين في تبريره تأميم الارض ،من وجود شكلين للاحتكار: احتكار الملكية الخاصة للارض واحتكار الارض بوصفها موضوع استثمار . ان تأميم الارض معناه الغاء الاحتكار الناشىء عن الملكية الخاصة للارض وعن الريع المطلق المرتبط بها ويؤول الغاء الريع المطلق إلى تخفيض أسعار المنتجات الزراعية ولكن الريع التفاضلي يظل على حاله ،لأنه مرتبط باحتكار الارض بوصفها موضوع استثمار .وعندما تؤمم الارض، في نطاق الرأسمالية ، ينصرف قسم هام من الريع التفاضلي إلى الدولة البورجوازية. ان تأميم الارض من شأنه أن يستبعد مجموعة من العوائق التي تقف في طريق تطور الرأسمالية في الزراعة، تلك العقبات التي أوجدتها الملكية الخاصة للأرض كما تحرر طبقة الفلاحين من البقايا الاقطاعية لعهد القنانة.

لقد وضع الحزب الشيوعي شعار تأميم الارض منذ الثورة الروسية الاولى عام ١٩٠٥ – ١٩٠٧ ان تأميم الارض يقتضي أن تصادر ، دون تعويض ،جميع أراضي الملاكين العقاريين الكبار لصالح الفلاحين .

ولم ير لينين ممكناً تأميم الارض ،في نطاق الثورة الديموقراطية البورجوازية

إلا باقامة الديكتاتورية الديموقراطية الثورية للبروليتاريا وطبقة الفلاحين . ان تأميم الارض كشعار من شعارات الثورة الديموقراطية البورجوازية لا ينطوي في حد ذاته على شيء اشتراكي ولكن الغـــاء الملكية الكبرى للارض يقوي التحالف بين البروليتاريا وجماهير الفلاحين ويمهد الطريق أمام النضال الطبقي بين البروليتاريا والبورجوازية وفي هذه الحال ، يساعد تأميم الارض البروليتاريا المتحالفة مع طبقة الفلاحين الفقراء ، في نضالها لتحويل الثورة الديموقراطية البورجوازية إلى ثورة اشتراكية

وقد اظهر لينين بتطويره نظرية الريع الماركسية ، أن تأميم الأرض في نظام المجتمع البورجوازي ، لا يمكن تحقيقه الا في فترة الثورات البورجوازية (ولا يمكن تصوره اذا تفاقم النضال الطبقي بعنف بين البروليتاريا والبورجوازية) (لينين « البرنامج الزراعي للحزب الاشتراكي الديموقراطي في الثورة الروسية الاولى من عام ١٩٠٥ – ١٩٠٧ » ، ص ١٢١ طبعة اللغات الاجنبية موسكو ، ١٩٥٤) وفي فترة الرأسمالية المتطورة عندما تكون الثورة الاشتراكية موضوعة كهدف آني ، لا يمكن تحقيق تأميم الأرض في نطاق المجتمع البورجوازي للأسباب التالية اولاً لا تجرؤ البورجوازية على تصفية الملكية الخاصة خوفاً من أن يؤدي صعود الحركة الثورية للبروليتاريا إلى زعزعة اسس الملكية الخاصة بوجـه عام وثانياً ان الرأسماليين انفسهم لهم ملكيات عقاريـة وتتداخل مصالح طبقة البورجوازية وطبقة الملاكين العقاريين اكثر فأكثر ، وتعمل الطبقتان دائماً بتفاهم واتفاق في النضال ضد البروليتاريا وضد طبقة الفلاحين .

ويؤكد سير التطور التاريخي للرأسمالية ان جماهير الفلاحين الاساسية في المجتمع البورجوازي التي يستثمرها بوحشية الرأسماليون والملاك العقاريون والمرابون والتجار ، مقضي عليها حتماً بالبؤس والدمار . ولا يمكن للفلاحين الصغار في النظام الرأسمالي ان يؤملوا تحسن أوضاعهم ، وهكذا يتفاقم النضال الطبقي في الريف بصورة محتومة .

وتتوافق المصالح الحيوية لجماهير الفلاحين الاساسية مع مصالح البروليتاريا وهنا يكمن الأساس الأقتصادي لتحالف البروليتاريا والفلاحين الشغيلة في النضال المشترك ضد النظام الرأسمالي

الفصل الثاني عشر

الدخل القومي

مجموع الانتاج الاجتماعي والدخل القومي

أن مجموع الخيرات المادية التي ينتجها المجتمع ، في فترة محددة ، كسنة مثلاً ، هي مجموع **المنتوج الاجتماعي** (المنتوج الاجمالي)

يذهب قسم من مجموع الأنتاج الاجتماعي مساو لقيمة رأس المال الثابت المستهلك في عملية تجديد الانتاج ، للتعويض عن وسائل الانتاج التي بذلت فالقطن المحول في المصنع يعوض عنه بكميات من القطن مأخوذة من محصول السنة الجارية . وتقدم كميات جديدة من الفحم والبترول بدلاً من المحروقات المستهلكة ويستعاض عن الماكنات التي وضعت خارج الاستعمال بماكنات اخرى . ويشكل الجزء المتبقي من مجموع المنتوج الاجتماعي القيمة الجديد التي اوجدتها الطبقة العاملة في سياق الانتاج

ان ذلك القسم من مجموع المنتوج الاجتماعي الذي تتجسد فيه القيمة التي اوجدت من جديد ، هو **الدخل القومي** ويساوي الدخل القومي في المجتمع الرأسمالي ، اذن ، قيمة مجموع المنتوج الاجتماعي ، بعد طرح قيمة وسائل الانتاج التي انفقت خلال السنة ، أو بعبارة اخرى ، يساوي مجموع رأس المال المتحرك والقيمة الزائدة. ويتألف الدخل القومي بشكله المادي من مجموع أشياء الاستهلاك الشخصي ومن جزء من وسائل الانتاج التي تستخدم في توسيع الانتاج وهكذا

فالدخل القومي هو مجموع القيمة التي استحدثت في فترة عام ، هو كمية الخيرات المادية المتنوعة ، أي ذلك الجزء من مجموع المنتوج الاجتماعي الذي تتجسد فيه القيمة المستحدثة

ومثال ذلك إذا كان الانتاج خلال عـام ، في بلد ما ، يساوي ٩٠ مليار دولار أو مارك ، من البضائع ، منها ٦٠ ملياراً ، للتعويض عن وسائل الانتاج التي بذلت خلال العـام ، فان الدخل القومي الذي أوجد خلال عام يساوي ٣٠ ملياراً .

ويوجد في المجتمع الرأسمالي جمهور من المنتجين الصغار ، فلاحين وحرفيين ، يخلق عملهم أيضاً جزءاً معينـاً من مجموع المنتوج الاجتماعي ويتضمن الدخل القومي ، إذن ، القيمة التي استحدثها طول الفترة المعينة الفلاحون والحرفيون

إن الشغيلة العـاملين في فروع الانتاج المادي هم الذين يخلقون مجموع المنتوج الاجتماعي وبالتالي الدخل القومي وهذه هي جميع الفروع التي تنتج الخيرات المادية أي الصناعة والزراعة والبناء والنقليات الخ .

أما الفروع غير المنتجة ، التي تشمل جهـاز الدولة والتسليف والتجارة (باستثناء العمليات التي هي امتداد لعملية الانتاج في دائرة التداول) والخدمات الطبية والمسارح الخ ... فلا تخلق دخلاً قومياً

ويوجد في البلدان الرأسمالية قسم هام من السكان قادر على العمل ، ولكنه لا يخلق منتوجاً اجتماعياً ودخلاً قومياً ، حتى ولا يساهم في أي عمل مفيد اجتماعياً وتلك هي ، قبل كل شيء ، الطبقات المستثمِرة وحاشيتها من الطفيليين ، والجهاز البيروقراطي والبوليسي والعسكري الضخم الخ ، الذي يقوم بحماية نظام العبودية الرأسمالي القائم على العمل المأجور . وثمة قسم كبير من قوة العمل تنفق دون أية فائدة للمجتمع وهكذا تنجم النفقات الجسيمة غير المنتجة عن المزاحمة والمضاربة الجامحة لاعلانات الدعاية البالغة الضخامة

ان فوضى الانتاج الرأسمالي والأزمات الاقتصادية المدمرة والنقص الهام في استخدام جهاز الانتاج ، تحد بشكل هائل ، استخدام اليد العاملة ولا تتوفر لجماهير كبيرة من الشغيلة ، في النظام الرأسمالي ، امكانية العمل ولم يكن عدد العاطلين عن العمل ، في البلاد البورجوازية الذين سجلت أسماؤهم في المدن، خلال الفترة الممتدة بين عام ١٩٣٠ وعام ١٩٣٨ ، يقل قط عن ١٤ مليوناً

ومع تطور الرأسمالية يتضخم جهاز الدولة ويزداد عدد الأشخاص العاملين في خدمة البورجوازية ، وينقص عدد السكان المنصرفين للانتاج المادي ، كما يلاحظ ازدياد هائل في نسبة الأشخاص العاملين في دائرة التداول. ويكبر جيش العاطلين وتشتد وطأة فائض السكان الزراعيين ، ومن شأن كل ذلك أن يحد ، إلى أقصى درجة ، من نمو مجموع المنتوج الاجتماعي والدخل القومي في المجتمع البورجوازي.

كانت فروع الانتــاج المادي ، في الولايات المتحدة ، تستوعب عام ١٩١٠ مقدار ٤٣٫٩ بالمئة من مجموع السكان القادرين على العمل و ٣٥٫٥ بالمئة عام ١٩٣٠ وقرابة ٣٤ بالمئة عام ١٩٥٠

وكانت نسبة النمو السنوي للدخل القومي ، في الولايات المتحدة ، خلال الثلاثين سنة من القرن الماضي تبلغ وسطيا ٤٫٧ بالمئة وفي الفترة الممتدة بين ١٩٠٠ — ١٩١٩ اصبحت ٢٫٨ بالمئة وفي عام ١٩٢٠ الى عام ١٩٣٨ ١٫ بالمئة. وكانت في السنوات التي اعقبت الحرب العالمية الثانية (عام ١٩٤٥ الى عام ١٩٥٤) ٠٫٧ بالمئة .

توزيع الدخل القومي

تقابل كل شكل من أشكال الانتــاج أشكال في التوزيـع محددة تاريخياً ويحدد توزيـع الدخل القومي في النظام الرأسمالي على أساس ان ملكية وسائل الانتاج مترکزة في أيدي الرأسماليين والملاك العقاريين الذين يستثمرون البروليتاريا وطبقة الفلاحين . وانطلاقاً من ذلك ، يوزّع الدخل القومي لا في مصلحة الشغيلة بل في مصلحة الطبقات المستثمِرة

ويذهب الدخل القومي الذي أوجده عمل العمال ، في النظام الرأسمالي ، أولا ، إلى الرأسماليين المستثمرين (بمن فيهم أرباب العمل الرأسماليون فيالزراعة) وعندما يحقق الرأسماليون الصناعيون بضائعهم المنتجة يستوفون مجموع قيمتها ، بما في ذلك مجموع رأس المال المتحرك والقيمة الزائدة ويتحول رأس المال المتحرك إلى اجر يدفعه الرأسماليون الصناعيون للعمال المشتغلين في الانتاج أما القيمة الزائدة فتبقىفي أيدي الرأسماليين الصناعيين ،وهي مصدر مداخيلجميع فئات الطبقات المستثمِرة . ويتحول قسم من القيمة الزائدة إلى **ربح الرأسماليين الصناعيين** وهؤلاء يتخلون عن قسم من القيمة الزائدة للرأسماليين التجار بشكل **ربح تجاري** ، ولأصحابالبنوك بشكل **فائدة** . ويسلمّون قسما من القيمةالزائدة لملاك الارض بشكل **ريع عقاري** .

ويمكن أن يرسم مخطط لتوزيع الدخل القومي على مختلف طبقات المجتمع الرأسمالي على الشكل التالي :(القيمة مقدرة بمليارات الدولارات أو الماركات):

مجموع الانتاج الاجتماعي	٩٠
– التعويض عن رأس المال الثابت المستهلك	٦٠
– الدخل القومي	٣٠
● رأس المال المتحرك	١٠
أجور العمال أثناء الانتاج	١٠
● القيمة الزائدة	٢٠
– ربح الرأسماليين الصناعيين	١٠
– الربح التجاري	٣
– الفوائد	٢
– الريع العقاري	٥

ويشمل التوزيع أيضاً ذلك الجزء من الدخل القومي الذي تكوّن في الفترة المعنية بعمل الفلاحين والحرفين :أي يتبقى قسم منه للفلاحين والحرفيين ويذهب

القسم الآخر إلى الرأسماليين(الفلاحين الاغنياء ، الباعة الذين يعدون بيع البضائع التجار أصحاب بنوك الخ .) ويذهب القسم الثالث إلى ملاك الارض

وترتكز مداخيل الشغيلة على عملهم الشخصي وتمثل **مداخيل العمل** . ومصدر مداخيل الطبقات المستثمِرة هو عمل العمال وعمل الفلاحين والحرفيين وترتكز مداخيل الرأسماليين والملاك العقاريين على استثمار عمل الآخرين وتشكل **المداخيل الطفيلية**

تزداد المداخيل الطفيلية للطبقات المستثمِرة خلال التوزيع اللاحق للدخل القومي ، ويعاد توزيع قسم من مداخيل السكان ، وفي الدرجة الاولى الطبقات الشغيلة ، عن طريق موازنة الدولة ، ويستخدم لمصلحة الطبقات المستثمِرة وهكذا يتحول قسم من مداخيل العمال والفلاحين الذي دخل موازنة الدولة بشكل ضرائب ، إلى مداخيل اضافية للرأسماليين ودخل للموظفين وتزداد ازدياداً سريعاً الاعباء المالية المفروضة من قبل الطبقات المستثمرة على الشغيلة

وكانت الضرائب في انكلترا في نهاية القرن التاسع عشر ، تمثل من ٦ الى ٧ بالمئة من الدخل القومي ، وفي عام ١٩١٣ ، ١١ بالمئة وفي عام ١٩٢٤ ، ٢٣ بالمئة وفي عام ١٩٥٠ ، ٣٨ بالمئة . وكانت تمثل في فرنسا في نهاية اقرن التاسع عشر ، ١٠ بالمئة ، وفي عام ١٩١٣ ، ١٣ بالمئة وفي عام ١٩٢٤ ، ٢١ بالمئة ، وفي عام ١٩٥٠ ، ٢٩ بالمئة من الدخل القومي .

وعلاوة على ذلك ، ان ثمة جزءاً من الدخل القومي يتحول عن طريق الدفع لقاء ما يسمى بالخدمات ، إلى فروع غير منتجة (مثلاً ، الخدمات الطبية ، المسارح ، ومؤسسات الخدمات المنزلية الخ) . وكما أشرنا آنفاً ، لا يخلق في هذه الفروع منتوج اجتماعي ، وبالتالي لا يخلق دخل قومي ، ولكن الرأسماليين باستثمارهم العمال المأجورين المنصرفين للعمل في هذه القطاعات ، ينالون جزءاً من الدخل القومي الذي خلق في فروع الأنتاج المادي . ويؤدي الرأسماليون أصحاب مؤسسات الفروع غير المنتجة ، بهذا الدخل ، اجور الشغيلة ويغطون بذلك النفقات المادية (اجور المحلات ، أدوات تدفئة الخ) ويجتنون الارباح

وهكذا يترتب على ما يدفع لقاء الخدمات ان يعوض نفقات هذه المؤسسات

ويضمن المعدل الوسطي للربح ، والا كف الرأسماليون عن توظيف رؤوس أموالهم في هذه الفروع ويجهد الرأسماليون انفسهم ، في ركضهم وراء الربح المرتفع ، لان يرفعوا أسعار الخدمات ، فيؤدي ذلك إلى خفض الاجر الفعلي للعمال وخفض المداخيل الفعلية للفلاحين

ان اعادة توزيع الدخل القومي ،عن طريق الموازنة ، وبالأسعار المرتفعة في قطاع الخدمات من شأنه أن يزيد من تفاقم املاق الشغيلة

وينقسم الدخل القومي ، بنهاية توزيعه إلى قسمين : ١ – دخل الطبقات المستثمرة، ٢ – دخل الشغيلة العاملين سواء في فروع الانتاج المادي أو في الفروع غير المنتجة .

لقد بلغت في الولايات المتحدة حصة العمال وبقية شغيلة المدن والقرى الذين لا يستثمرون عمل الاخرين ٥٤ بالمئة من الدخل القومي (في عام ١٩٢٣) ، وبلغت حصة الرأسماليين ٤٦ بالمئة اما في انكلترا فقد بلغت حصة الشغيلة (في عام ١٩٢٤) ٤٥ بالمئة وحصة الرأسماليين ٥٥ بالمئة وبلغت حصة الشغيلة في المانيا عام ١٩٢٩ ٥٥ بالماية وحصة الرأسماليين ٤٥ بالماية وفي الوقت الحالي ، يصيب الشغيلة الذين يشكلون ٩ / ١٠ من السكان في البلاد الرأسمالية ، مبلغاً يقل كثيراً عن نصف الدخل القومي ، في حين أن الطبقات المستثمرة تصيب اكثر من ذلك بكثير

ويتناقص نصيب الطبقات الشغيلة ، من الدخل القومي بأستمرار ، ويتعاظم نصيب الطبقات المستثمرة .وكانت حصة الشغيلة من الدخل القومي ، في الولايات المتحدة مثلاً عام ١٨٧٠ ، تبلغ ٥٨ بالمئة و ٥٦ بالمئة عام ١٨٩٠ و ٥٤ بالمئة عام ١٩٢٣ وما يقارب من ٤٠ بالمئة عام١٩٥١

ويستخدم الدخل القومي،في نهاية المطاف ، للاستهلاك والتراكم . واستخدام الدخل القومي في البلاد البورجوازية انما تحدده الصفة الطبقية للرأسمالية ، ويعكس طفيلية الطبقات المستثمرة المتزايدة بأستمرار .

ان جزء الدخـل القومي المخصص لأستهلاك الشغيلة الشخصي ، وهم عصب القوة المنتجة في المجتمع ، زهيد إلى حد لا يضمن ، بصورة عامة ، حتى الحـد الادنى للحياة ويرغم جمهور كبير من العمال والفلاحين الشغيلة ، على حرمـان أنفسهم وعلائلاتهم من الحد الادنى الضروري والتكدس في الضرائب وحرمان أولادهم أسباب التعليم والثقافة

وثمة قسم هام من الدخل الوطني مكرس لأستهلاك الرأسماليين وملاك الارض استهلاكاً طفيلياً وينفقون مبالغ هائلة لشراء حاجيات الترف ولأستخدام حاشية من الخدم

ان جزء الدخل القومي ، المخصص لتوسيع الانتاج ، في النظام الرأسمالي هو ضئيل جداً بالنسبة إلى أمكانيات المجتمع وحاجاته وهكذا كانت حصة الدخل القومي المخصصة للتراكم في الولايات المتحدة بين عام ١٩١٩ وعام ١٩٢٨ ، قرابة ١٠ بالمئة ، وفي الفترة الممتدة من عام ١٩٢٩ إلى عام ١٩٣٨ لم يبلغ التراكم وسطياً سوى ٢ بالمائة من الدخل القومي في الولايات المتحدة ، كما أخذ من رأس المـال الثابت في سنوات الأزمة

وتعود ضآلة حجم التراكم ، في النظام الرأسمالي ، إلى أن قسماً كبيراً من الدخل القومي يصرفه الرأسماليون في استهلاكهم الطفيلي ونفقاتهم غير المنتجة وعلى هذا النحو ، تبلغ نفقات التداول مقاييس بالغة نفقات الجهاز التجاري ، وجهاز التسليف ،وتخزين البضائع الزائدة ونفقات الاعلان والمضاربة في البورصة الخ . وكانت نفقات التداول الصرف ، في الولايات المتحدة ، في فترة ما بـين الحربين ، تمتص ما يتراوح بين ١٧ و ١٩ بالمئة من الدخل القومي

ويصرف قسم يتعاظم بأستمرار ، من الدخل القومي في النظام الرأسمالي ، من أجل النفقات العسكرية والركض وراء التسلح والانفاق على جهاز الدولة .

تبدو المداخيل ومصادرها ، على سطح الاحداث في المجتمع الراسمالي ، بشكل مشوه ، صنمي . وينصرف الظن الى ان رأس المال يولد بنفسه الربح ، والارض تولد الريع ، وان العمال لا يخلقون الا قيمة مساوية لاجورهم

وهذه التخيلات الصنمية هي في اساس النظريات البورجوازية عن الدخل القومي وبعمد الاقتصاديون البورجوازيون عن طريق مثل هذه النظريات الى تشويش مسألة الدخل القومي لمصلحة البورجوازية ويجهدون انفسهم ليبرهنوا على ان الدخل القومي يخلقه الرأسماليون وملاكو الارض وكذلك الموظفون ورجال الشرطة والمضاربون في البورصات ورجال الاكليروس الخ شأنهم شأن العمال والفلاحين .

ثم يعرض الاقتصاديون البورجوازيون توزيع الدخل القومي بشكل مغلوط مخادع فهم يقللون الجزء الذي يصيبه الرأسماليون والملاك العقاريون من الدخل وهكذا تحدد ، مثلا ، مداخيل الطبقات المستثمرة ، على اساس معلومات ادنى بكثير من الحقيقة ، يقدمها المكلفون انفسهم ، ولا يعار التفات الى الرواتب الباهظة التي يتقاضاها كثير من الرأسماليين بوصفهم مديري شركات مساهمة ، ولا تؤخذ في الحسبان ، مداخيل البورجوازية الريفية الخ . ويجري ، في الوقت نفسه ، تضخيم اصطناعي لمداخيل الشغيلة ، اذ يوضع في عدادهم كبار الموظفين ومديري المؤسسات والمصارف والبيوتات التجارية الخ ، هؤلاء الذين يتقاضون رواتب دسمة .

واخيرا يشوه الاقتصاديون البورجوازيون طبيعة التوزيع الحقيقي للدخل القومي ، عندما لا يحسبون على حدة ، نفقات استهلاك الطبقات المستثمرة ، ونفقات التداول الصرف ، وعندما يقللون الجزء الذيتبتلعه النفقات العسكرية، ويسترون ، تضليلا وبألف شكل ، التبذير غير المنتج لقسم كبير من الدخل القومي »

موازنة الدولة

الدولة البورجوازية هي اداة الطبقات المستثمِرة، ومهمتها هي ابقاء الأكثرية المستثمَرة من المجتمع في حالة خضوع ، وصيانة مصالح الأقلية المستثمِرة ، في مجمل السياستين الداخلية والخارجية

وتتصرف الدولة البورجوازية ، لانجاز مهمتها، بجهاز كامل جيش، شرطة، هيئات تأديبية وقضائية ، مصلحة استخبارات وهيئات مختلفة للادارة والعمل الايديولوجي الموجه للجماهير وينفق على هذا الجهاز من موازنة الدولة . والضرائب والقروض هي المصدر الذي يغذي موازنة الدولة .

وموازنة الدولة هي أداة لإعادة توزيع قسم من الدخل القومي لمصلحة الطبقات المستثمِرة، توضع بشكل جدول سنوي يتضمن واردات الدولة ونفقاتها. وكتب ماركس عن موازنة الدولة الرأسمالية يقول « انها ليست سوى موازنة طبقية، موازنة للبورجوازية » (ماركس : « الليرات، الشيلنات، البنسات، أو موازنة طبقية ومن يستفيد منها » كارل ماركس، فريدريك أنجلز، المؤلفات، الجزء التاسع، ص ١٤٦، الطبعة الروسية)

ونفقات الدولة الرأسمالية هي، في القسم الأكبر منها، نفقات غير منتجة

ويذهب القسم الأكبر من موارد موازنة الدولة في النظام الرأسمالي، **على تحضير الحروب وشنها** وعلينا أيضاً أن نضيف إلى ذلك، النفقات التي تستدعيها الأبحاث العلمية في ميدان انتاج أدوات الدمار الجماعي للبشر واتقان هذه الأدوات والنفقات التي تذهب على أعمال التخريب في البلدان الأجنبية

ويصرف قسم هام أيضاً من نفقات الدولة الرأسمالية على جهاز اضطهاد الشغيلة

« ان النزعة العسكرية في ايامنا هي نتيجة الراسمالية . وهي في شكليها، « مظهر حيوي » للراسمالية، من حيث هي قوة عسكرية تستخدمها الدول الرأسمالية في نزاعاتها الخارجية ...، ومن حيث هي اداة في ايدي الطبقات الحاكمة، تسحق بها مختلف الحركات (الاقتصادية السياسية) التي تقوم بها البروليتاريا . (لينين : « النزعة العسكرية المحبة للحرب والخطة المناهضة للنزعة العسكرية التي ينادي بها الاشتراكيون الديمقراطيون » (المؤلفات، الجزء الخامس والعشرون، صفحة ١٦٩، الطبعة الروسية) .

وتنفق الدولة مبالغ باهظة جداً خلال الازمات والحروب لتدعم المؤسسات الرأسمالية دعماً مباشراً ولتضمن لها أرباحاً عالية . وغالباً ما تستهدف المخصصات التي ترصد للمصارف والصناعيين انقاذ هؤلاء من الافلاس أثناء الازمات .وتذهب مليارات من الارباح الاضافية، إلى جيوب الرأسماليين الكبار عن طريق طلبيات الدولة المنفق عليها من الموازنة .

وتشكل النفقات المخصصة للثقافة والعلم والتعليم والصحة العامة جزءاً زهيداً

من موازنة الدولة في البلاد الرأسمالية ومثال ذلك الموازنات الاتحادية للاعوام الأخيرة في الولايات المتحدة . فقد استخدم ثلثا المجموع العـــام للموارد لغايات عسكرية بينما صرف أقل من ٤ بالمئة على شؤون الصحة والتعليم العام وانشاء المساكن ، وحصة التعليم العام كانت أقل من ١ بالمئة

ويتألف الجزء الرئيسي من دخل الدولة من الضرائب . وتشكل الضرائب في انكلترا مثلاً ، عام ١٩٣٨ ، ٨٩ بالمئة من المجموع العام لدخل موازنة الدولة.

والضرائب في النظام الرأسمالي هي شكل استثمار أضافي يصيب الشغيلة باعادة توزيع قسم من مداخيلهم لمصلحة البورجوازية وذلك عن طريق الموازنــة . وتسمى الضرائب ، ضرائب مباشرة إذا تناولت مداخيل الافراد ، ضرائب غير مباشرة إذا تناولت البضائع المعروضة للبيع (وأهمها مواد الاستهلاك العام) أو الخدمات (مثال ذلك بطاقات الدخول إلى دور السينما والمسارح والبطاقات الموزعة لاستعمالها في التنقلات داخل المدن) وترفع الضرائب غير المباشرة من أسعار السلع والخدمات ، ويؤدي الشارون ، في الواقع ، الضرائب غير المباشرة. ويلقي الرأسماليون على كاهل الشارين أيضاً جزءاً من الضرائب المباشرة المترتبة عليهم ، إذا تمكنوا من رفع سعر البضائع أو الخدمات

وترمي سياسة الدولة البورجوازية بكافة الطرق ، إلى انقاص الاعباء المالية المترتبة على الطبقات المستثمِرة .ويتهرب الرأسماليون من اداء الضرائب باخفائهم المقدار الحقيقي لمداخيلهم وسياسة الضرائب غير المباشرة هي مفيدة ، خصوصاً للطبقات المالكة

« ان الضرائب غير المباشرة ، المفروضة على المواد التي تستهلكها الجماهير ، جائرة بصورة خاصة . فاعباؤها تقع على كاهل الفقراء ، في حين انها تحقق امتيازات للاغنياء وبمقدار ما يكون المرء فقيرا يتعاظم الجزء الذي يدفعه للدولة من دخله بشكل ضرائب غير مباشرة . ويشكل جمهور المالكين الصغار او الذين لا يملكون شيئا ، تسعة اعشار مجموع السكان ، وهو يستهلك تسعة اعشار الحاجات المفروضة عليها الضرائب ، ويؤدي تسعة اعشار المجموع العام للضرائب غير المباشرة » (لينين « حول موازنة الدولة » ، المؤلفات ، الجزء الخامس ، صفحة ٣٠٩ ، الطبعة الروسية) .

ويستخلص من ذلك ان العبء الأكبر للضرائب يقع على كاهل الجماهـــير الكادحة من عمال وفلاحين ومستخدمين . وكما بيّنا آنفا ، تتحول قرابة ثلث الاجور التي يصيبها العمال والمستخدمون حالياً ، في البلاد البورجوازية ،بشكل ضرائب ، إلى موازنة الدولة وثمة ضرائب باهظة تثقل كاهل الفلاحين ومن شأنها ان تزيد في بؤسهم

وعلاوة على الضرائب ، تؤلف القروض باباً هاماً لدخل الدولة الرأسمالية وغالباً ما تلجأ الدولة البورجوازية إلى القروض لتغطية النفقات الاستثنائيــة ، وفي الدرجــة الاولى ، النفقات العسكرية وتستخدم الدولة جزءاً كبيراً من الموارد المحصلة عن طريق القروض ، لتدفع بها ثمن طلبيات السلاح والتجهيزات العسكريــة ، التي تعود بالربح الوفير على الصناعيين . وأخيراً ، تؤدي القروض إلى زيادة جديدة في الضرائب على الشغيلة وذلك لسداد فوائد القروض وإيفـاء القروض نفسها . ويتعاظم بسرعة مقدار الدين العام في البلاد البورجوازية

لقد انتقل مجموع الدين العام في العالم كله من ٣٨ مليار فرنك عام ١٨٢٥ إلى ٢٥٠ مليار فرنك عام ١٩٠٠ ، فضرب بذلك في ٦،٦ . وازدادت نسبة الدين العام أيضاً بسرعة أكبر في القرن العشرين ففي الولايات المتحدة عـام ١٩١٤ كان مجموع الدين العام ١،٢ مليار دولار وبلغ عام ١٩٣٨ ، ٣٧،٢ مليار دولار. لقد ضرب إذن بـ ٣١ ودفع ، في انكلترا عام ١٨٩٠ ، على شكل فائــدة عن القروض مبلغ ٢٤،١ مليون ليرة استرلينية ، وفي عــام ١٩٥٣ — ١٩٥٤ مبلغ ٥٧٠،٤ مليون ليرة استرلينية ودفع في الولايات المتحدة عـام ١٩٤٠ ، على شكل فائدة عن القروض ، مليــار دولار ، كما دفع عام ١٩٥٣ — ١٩٥٤ مبلغ ٦،٥ مليار دولار .

ومن مصادر الدخل في موازنة الدولة الرأسمالية اصدار الأوراق النقدية وهي بتسببها في التضخم وارتفـــاع الأسعار ، تنقل إلى الدولة البورجوازية

قسماً من الدخل القومي ، فيؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى حيـــاة الجماهير الشعبية .

وهكذا تغدو موازنة الدولة ، في النظام الرأسمالي ، بـــين يدي الدولة البورجوازية، أداة لعملية سلب اضافية لما في أيدي الشغيلة ، وسبيل ثراء للطبقة الرأسمالية . وهي تزيد بذلك من الطابع الطفيلي ، غير المنتج ، الذي يتسم بــه استخدام الدخل القومي .



الفصل الثالث عشر

تجديد انتاج الرأسمال الاجتماعي

رأس المال الاجتماعي – تركيب مجموع الانتاج الاجتماعي

يشتمل تجديد الانتاج الرأسمالي على عمليتين : عملية الانتاج المباشرة، وعملية التداول ولكي يتحقق تجديد الانتاج لا بد لرأس المال من أن تتوفر له امكانية استكمال دورانه دون أي عائق ، أي أن ينتقل من الشكل النقدي إلى الشكل الانتاجي ، ومنه إلى الشكل البضاعي ثم إلى الشكل النقدي ... ولا يقتصر هذا الأمر على كل رأسمال مأخوذ على حده ، بل يتناول كل رؤوس الأموال الموجودة في المجتمع

تتشابك دورات رؤوس الاموال الفردية ، ويستلزم ، بعضها البعض الاخر ، ويكون بعضها شرطا لبعضها الاخر وهذا التداخل بالضبط ، هو الذي يشكل حركة مجموع رأس المال الاجتماعي . (ماركس : « رأس المال » ، الكتاب الثاني ، الجزء الثاني ، صفحة ٩ ، المنشورات الاجتماعية ، باريس عام ١٩٥٤) .

ان الرأسمال الاجتماعي هو مجموع رؤوس الاموال الفردية في ارتباطاتها وتبعياتها المتبادلة . هنالك روابط عديدة تقوم بين مختلف المؤسسات الرأسمالية: بعضها يهيء للمؤسسات الأخرى، الآلات والمواد الأولية، وغير ذلك من وسائل الانتاج

وبعضها الآخر ينتج وسائل المعيشة التي يبتاعها العمال ، كما ينتج بضائع الاستهلاك والكماليات التي يشتريها الرأسماليون . ان كلا من رؤوس الأموال الفردية مستقل عن الآخر ، إلا انها جميعاً ترتبط فيما بينها ، وتكون في تبعية متبادلة . ويتجلى هذا التناقض في سياق تجديد انتاج رأس المال الاجتماعي بكامله وتداول هـــذا الرأسمال أما علاقات الارتباط والتبعية العديدة المتقابلة القائمة بين مختلف الرأسماليين ، فانها تظهر بصورة عفوية نتيجة فوضى الانتاج الملازمة للرأسمالية.

عندما نبحث عملية تجديد انتـاج مجموع رأس المال الاجتماعي وتداوله ، نفترض ، لكي لا نعقد الأمور ، ان اقتصاد بلد معين انما يدار جميعه على أسس رأسمالية (أي ان المجتمع يتألف من عمال ورأسماليين فقط) ، كما نفترض ان الرأسمال الثابت كله يستهلك في بحر السنة ، وان قيمته تتحول بكاملها إلى المنتوج السنوي . ففي هذه الفرضية لا يكون **مجموع الانتاج الاجتماعي** سوى الرأسمال الاجتماعي (مضافة اليه القيمة الزائدة) الذي خرج من عملية الانتاج ، بشكل بضاعة

ولكي يتمكن الانتاج من الاستمرار ، لا بد للمنتوج الاجتماعي من المرور في عملية التداول . وفي عملية التداول يحول كل قسم من المنتوج الاجتماعي ، شكله البضاعي أولا إلى شكل نقدي ، ثم يحـول شكله النقدي إلى الشكل البضاعي الضروري لمواصلة الانتاج فتحقيق المنتوج الاجتماعي عبارة عن تتالي هذه الأشكال تحول البضاعة إلى نقد ، ثم تحول النقد إلى بضاعة جديدة

وإذا نظرنا إلى المنتوج الاجتماعي من حيث قيمته ، نراه ينقسم إلى ثلاثـــة أجزاء ، كما بينا سابقاً ، الجزء الأول يعوض عن رأس المال الثابت ، والثاني يعوض عن رأس المال المتحرك ، والثالث يمثل القيمة الزائدة . فقيمة المنتوج الاجتماعي تساوي اذن ث + م + ق ز .

فهذه الاجزاء المختلفة التي يتألف منها المنتوج الاجتماعي تؤدي دوراً متبايناً في عملية تجديد الانتاج . فالرأسمال الثابت ينبغي أن يتابع عمله في عملية الانتاج.

والرأسمال المتحرك ينقلب إلى أجور ينفقها العمال في استهلاكهم ، أما القيمة الزائدة ، في تجديد الانتاج البسيط ، فيستهلكها الرأسماليون ، كلها ، ولكنها ، في تجديد الانتاج الموسع ، يستهلك الرأسماليون جانباً منها ، بينما يذهب جانب آخر لشراء وسائل الانتاج الاضافية ، ولتشغيل يد عاملة اضافية

أما إذا نظرنا إلى الى المنتوج الاجتماعي من حيث شكله المادي ، وجدناه كله يتألف من وسائل انتاج ، وسلع استهلاك . فينقسم مجموع الانتاج الاجتماعي، من هذه الوجهة ، إلى فرعين كبيرين ، أحدهما انتاج وسائل الانتاج (فرع ١) وثانيهما انتاج مواد الاستهلاك (فرع ٢) ، ثم تنقسم مواد الاستهلاك ، بدورها ، إلى وسائل العيش الضرورية التي تستخدم لسد حاجات الطبقة العاملة ، وجماهير الشغيلة ، وإلى أشياء كمالية هي في متناول الطبقات المستثمِرة فقط ونظراً إلى هبوط مستوى معيشة الشغيلة يتزايـــد اضطرارهم إلى الاستعاضة عن المواد الاستهلاكية الجيدة بما هو أدنى نوعاً ، وبأشياء تنوب عنها ، بينما يزداد ترف الطبقات الطفيلية وتبذيرها

ان تقسيم المنتوج الاجتماعي ، من حيث شكله المادي ، يجعل لمختلف أجزائه تأثيراً متبايناً خلال عملية تجديد الانتاج فآلات النسيج مثلاً تعد لصنع النسيج، ولا يستطاع استخدامها في غايات أخرى ، كما ان الألبسة تستخدم للاستهلاك الشخصي

وعندما نعالج دورة رأس المال الفردي ودورانه ، فلا يهم كثيراً ان نعلم أية بضائع قد انتجت بشكلها الطبيعي (قيم استعمال)في مؤسسة معينة أما عندما نبحث تجديد مجموع رأس المال الاجتماعي وتداوله ، فان الشكل المادي للبضائع التي ينتجها المجتمع يكتسب أهمية خاصة : فلكي تتجدد عملية الانتاج باستمرار ، ينبغي أن يكون هنالك وسائل انتاج مملوكة ، ومواد استهلاك أيضاً

هنا يعرض لنا السؤال التالي كيف يتحقق المنتوج الاجتماعي في ظروف فوضى الانتاج الرأسمالي ؟ كان لينين يجيب

« أن قضية التحقيق ترتبط تمام الارتباط بتحليل التعويض عن جميع اجزاء المنتوج الاجتماعي ، سواء من حيث القيمة او الشكل المادي » (لينين « في سبيل تحديد الرومانتيكية الاقتصادية » ، ص ٣٩ ، المنشورات الاجتماعية، اللغات الاجنبية موسكو عام ١٩٥٤)

فالقضية اذن هي ان نعرف كيف نوجـــد لكل قسم من أقسام المنتوج الاجتماعي ، سواء من حيث القيمة (الرأسمال الثابت ـ الرأسمال المتحرك ـ القيمة الزائدة)،أو من حيث الشكل المادي (وسائل انتاج ـ مواد استهلاك)، قسماً اخر من المنتوج يعوض عنه في السوق .

وعند بحث تجديد الانتاج الموسع ، ينبغي أضافـــة سؤال اخر كيف يتم تحويل القيمة الزائدة إلى راس مال ؟ اي من اين تأتي وسائـــل الانتاج ومواد الاستهلاك الاضافية ، اللازمة للعمال الاضافيين الضروريين لتوسيع الانتاج ؟

شروط التحقيق في تجديد الانتاج الرأسمالي البسيط

لنبحث أول الأمر الشروط الضرورية لتحقيق المنتوج الاجتماعي في تجديد الانتاج الرأسمالي البسيط،عندما تعود القيمة الزائدة كلها إلى استهلاك الرأسماليين الفردي ويمكن تبيان هذه الشروط بالمثل التالي

لنفترض ان قيمة رأس المال الثابت ، في الفرع ١ ، أي في انتاج وسائل الانتاج ، تساوي ٤٠٠٠ وحدة من ملايين الجنيهات الاسترلينية مثلاً وان قيمة الرأسمال المتحرك ، والقيمة الزائدة يساوي كل منها ١٠٠٠ وحدة ايضاً ولنفترض ، في الفرع ٢ في انتاج مواد الاستهلاك ، ان قيمة الرأسمال الثابت تساوي ٢٠٠٠ وحدة ، وقيمة كل من الرأسمال المتحرك والقيمة الزائـــدة ، تساوي ٥٠٠ وحدة ففي هذه الفرضية يشتمل المنتوج الاجتماعي السنوي على العناصر التالية

١ ـ ٤٠٠٠ ث + ١٠٠٠ م + ١٠٠٠ ق.ز = ٦٠٠٠

٢ : ـ ٢٠٠٠ ث + ٥٠٠ م + ٥٠٠ ق.ز = ٣٠٠٠

ان قيمة المنتوج العام ، المصنوع في الفرع ١ ، والقائم بشكل آلات ، ومواد اولية ، ولوازم اخرى هي ٦٠٠٠ وحدة . ولكي تتمكن عملية الانتاج من ان تتجدد ، ينبغي أن يباع قسم من هذا المنتوج ، يساوي ٤٠٠٠ وحدة ، إلى مؤسسات الفرع ١ لتجديد الرأسمال الثابت اما باقي منتوج الفرع ١ ، الذي يمثل قيمة الرأسمال المتحرك المعـــاد ، وهي ١٠٠٠ وحدة ، والقيمة الزائدة المستخدمة ، وهي ١٠٠٠ وحدة ، والموجود بشكل وسائـــل انتاج ، فيباع لمؤسسات الفرع ٢ لقاءمواد الاستهلاك التي يستخدمها العمال والرأسماليون في الفرع ١ لأستهلاكهم الشخصي . كما ان رأسماليي الفرع الثاني هم بحاجة إلى وسائل انتاج بقيمة ٢٠٠٠ وحدة ، بغية تجديد رأسمالهم الثابت

اما قيمة المنتوج العـــام ، المصنوع في الفرع ٢ ، والموجود بشكل مواد استهلاكية ، (خبز ، لحم ، ألبسة ، أحذية الخ . . . وكذلك الاشياء الكمالية) ، فهي تبلغ ٣٠٠٠ وحدة ان قسماً من المواد الاستهلاكية الناتجة في الفرع ٢ ، وهو مساو لـ ٢٠٠٠ وحدة يبادل لقاء الاجور ، والقيمة الزائدة في الفرع ١ هكذا يحصل التعويض عن الرأسمال الثابت في الفرع ٢ اما بقية منتوج الفرع ٢ وهي تشمل قيمة الرأسمال المتحرك المعاد انتاجهـا (٥٠٠ وحدة) ، والقيمة الزائدة المستحدثة (٥٠٠ وحدة) ، فتتحقق داخل الفرع ٢ ذاته ، وتستخدم لأستهلاك العمال والرأسماليين الشخصي في هذا الفرع

لذلك كان التبادل القائم بين الفرعين ، في شروط تجديد الانتاج البسيط ، مشتملاً على ١) الرأسمال المتحرك ، والقيمة الزائدة ، في الفرع ١ اللذين ينبغي مبادلتها بالمواد الاستهلاكية المنتجة في الفرع ٢ ٢) الرأسمال الثابت في الفرع ٢ ، الذي ينبغي مبادلته ، بوسائل الانتاج في الفرع ١ ، لهذا كان شرط التحقيق ، في تجديد الانتاج الرأسمالي البسيط ، المعادلة التالية

ان الرأسمال المتحرك + القيمة الزائدة في الفرع ١ ينبغي أن يساويا الرأسمال الثابت في الفرع ٢ أي (م + ق . ز) في الفرع ١ — ث في الفرع ٢ .

ويمكن التعبير ايضا عن شرط تجديد الانتاج البسيط بما يلي ان كمية البضائع المنتجة ، خلال سنة واحدة ، في الفرع ١ — في مؤسسات تنتج وسائل الانتاج — ينبغي ان تساوي من حيث القيمة كمية وسائل الانتاج المستهلكة ، خلال السنة ، في مؤسسات الفرعين كما ان مجموع كمية السلع المنتجة ، خلال سنة واحدة ، في الفرع ٢ — في مؤسسات الاستهلاك — ينبغي ان تساوي من حيث القيمة مجموع مداخيل العمال والرأسماليين في الفرعين

شروط التحقيق في تجديد الانتاج الرأسمالي الموسع

يتطلب تجديد الانتاج الرأسمالي الموسع تراكم رأس المال . ولما كان رأس مال كل فرع يتألف من قسمين، رأسمال ثابت، ورأسمال متحرك ، فان القسم المتراكم من القيمة الزائدة ينقسم ، بدوره إلى هذين الجزئين ، فيذهب قسم لابتياع وسائل الانتاج الاضافية ، ويذهب القسم الآخر لاستئجار يد عاملة اضافية وهـذا يؤدي إلى ان على المنتوج السنوي في الفرع ١ أن يشتمل على بعض الفائض ، بالنسبة إلى كمية وسائل الانتاج الضرورية لتجديد الانتاج البسيط . وبتعبير آخر ، ان مقدار رأس المال المتحرك ، والقيمة الزائدة في الفرع ١ ينبغي أن يفوق الرأسمال الثابت في الفرع ٢ أي ان (م + ق . ز) في الفرع ١ ينبغي أن يزيد على ث في الفرع ٢ . هذا هو الشرط الأساسي لتجديد الانتاج الرأسمالي الموسع

لنبحث شروط التحقيق في تجديد الانتاج الرأسمالي الموسع عن كثب

لنفترض ان قيمة رأس المال الثابت في الفرع ١ تساوي ٤٠٠٠ وحدة ، وقيمة كل من الرأسمال المتحرك والقيمة الزائدة تساوي ١٠٠٠ وحدة ولنفترض ان قيمة الرأسمال الثابت في الفرع ٢ تساوي ١٥٠٠ وحدة ، وقيمة كل من الرأسمال المتحرك والقيمة الزائدة ٧٥٠ وحدة ففي هذه الفرضية يشتمل المنتوج الاجتماعي السنوي على العناصر التالية

١ — ٤٠٠٠ ث + ١٠٠٠ م + ١٠٠٠ ق . ز = ٦٠٠٠

٢ — ١٥٠٠ ث + ٧٥٠ م + ٧٥٠ ق ز = ٣٠٠٠

ولنفترض انه تراكم في الفرع ١، ٥٠٠ وحدة من اصل القيمة الزائدة البالغة ١٠٠٠ وحدة . فهذا القسم المتراكم من القيمة الزائدة يتالف مما يلي استنادا الى التركيب العضوي لراسمال الفرع ١ (٤ : ١) : ٤٠٠ وحدة

لزيادة الرأسمال الثابت ، و ١٠٠ وحدة لزيادة الرأسمال المتحرك فنجد الرأسمال الثابت الاضافي (٤٠٠ وحدة) داخلا في منتوج الفرع ١ ، بشكل وسائل انتاج اما الرأسمال المتحرك الاضافي (١٠٠ وحدة) فينبغي الحصول عليه من التبادل مع الفرع ٢ ، الذي ينبغي عليه بالتالي ان يساهم في التراكم. ويعتمد رأسماليو الفرع ٢ الى مبادلة جزء من القيمة الزائدة لديهم ، يساوي ١٠٠ وحدة ، بوسائل الانتاج ، ويحولون هذه الوسائل الى رأس مال ثابت اضافي حينئذ ينبغي ان يزداد الرأسمال المتحرك في هذا الفرع مقدار ٥٠ وحدة ، تبعا للتركيب العضوي للرأسمال في الفرع ٢ (٢ ١) . وهذا يعني ان التراكم في الفرع ٢ ينبغي ان يحصل على ١٥٠ وحدة ، من اصل قيمة زائدة قدرها ٧٥٠ وحدة

ثم ان الفرع ٢ ، قياسا على ما يجري في تجديد الانتاج البسيط ، ينبغي ان يبادل الفرع ١ رأس ماله الثابت الذي يساوي ١٥٠٠ وحدة ، كما ينبغي ان يبادل الفرع ١ الفرع ٢ رأس ماله المتحرك المساوي ١٠٠٠ وحدة ، مضافا اليه الجزء الذي استهلكه الرأسماليون من القيمة الزائدة ، والذي يساوي ٥٠٠ وحدة

فعلى الفرع ١ ان يبادل اذن

قسم المنتوج الذي يجدد قيمة الرأسمال المتحرك ١٠ وحدة .

قسم القيمة الزائدة المتراكم الذي يضاف الى الرأسمال المتحرك ١ وحدة .

قسم القيمة الز ائدة الذي يستهلكه الرأسماليون ... ١٥ وحدة.

المجموع ١٦٠٠٠ وحدة

وعلى الفرع ٢ ان يبادل

الرأسمال الثابت ١٥ وحدة

القسم المتراكم من القيمة الزائدة والمضاف الى الرأسمال الثابت ١ وحدة .

المجموع ... ١٦ وحدة .

ان التبادل بين الفرعين لا يمكن حدوثه الا في حالة التساوي بين هذين المقدارين لذلك كان شرط التحقيق في تجديد الانتاج الرأسمالي الموسع هو المساواة التالية قيمة الرأسمال المتحرك + جزء القيمة الزائدة المخصص لاستهلاك الرأسماليين الشخصي + جزء القيمة الزائدة المتراكم الذي يضاف الى الرأسمال المتحرك ، في الفرع ١ ، ينبغي ان تساوي قيمة الرأسمال الثابت + جزء القيمة الزائدة المتراكم الذي يضاف الى الرأسمال الثابت ، في الفرع ٢

ان مقدار الرأسمال المتحرك ، والقيمة الزائدة في الفرع ١ ، ينبغي أن يزداد، في تجديد الانتاج الموسع ، بسرعة أكثر من زيادة الرأسمال الثابت في الفرع ٢ .

وان الرأسمال الثابت في الفرع ١ ينبغي أن ينمو أيضاً بسرعة أكثر من الرأسمال الثابت في الفرع ٢

ومهما كان النظام الاجتماعي القائم فإن تطور القوى المنتجة يعبر عنه بتزايد نصيب العمل الاجتماعي المخصص لانتــاج وسائل الانتاج ، بالنسبة للنصيب المخصص لانتاج مواد الاستهلاك . فأفضلية تفوق انتاج وسائل الانتاج على انتاج مواد الاستهلاك ، هي قانون تجديد الانتاج الموسع ونجد التعبير عن نمو وسائل الانتاج السريـع ، بالنسبة إلى انتــاج المواد الاستهلاكية ، في النظام الرأسمالي ، نجد هذا التعبير في تقــدم الرأسمال الثابت تقدماً أسرع بالنسبة إلى الرأسمال المتحرك ، أي نجد التعبير عنه في ارتفاع التركيب العضوي للرأسمال

وحين درس ماركس شروط التحقيق في تجديــد الانتاج الرأسمالي البسيط والموسع ، ترك جانباً ارتفاع التركيب العضوي للرأسمال ، بغية تسهيل التحليل. وتفترض اللوحات التي وضعها ماركس عن تجديد الانتاج ، في كتابه «رأس المال» تركيباً عضوياً للرأسمال ، غير متبدل أما لينين فقد خطا إلى أبعد من ذلك في تطوير نظرية ماركس عن تجديد الانتاج ، ووضع لوحة لتجديد الانتاج الموسع ، آخذاً بعين الاعتبار ارتفاع التركيب العضوي للرأسمال. وتبين هذه اللوحة أن:

انتاج وسائل انتاج وسائل الانتاج هو الذي ينمو بسرعة قصوى ، ثم يليه انتاج وسائل انتاج مواد الاستهلاك . وياتي في النهاية وسائل الاستهلاك وهو الانتاج الابطأ نموا (1)

ان لوحة لينين هي التعبير الحسي عن فعل قانون أفضلية نمو انتــاج وسائل الانتاج خلال تجديد الانتــاج الرأسمالي الموسع ونجد التعبير عن هذا الفعل في اختلال النسب القائمة بين فروع الانتاج اختلالاً فوضوياً ، وفي تباين تطور مختلف الفروع ، وفي تخلف استهلاك الجماهير الشعبية عن زيادة الانتاج تخلفــاً عظيماً ، وفي ارتفاع التركيب العضوي للرأسمال ، الذي يؤدي لا محالة إلى زيادة البطالة، وخفض مستوى معيشة الطبقة العاملة

(١) لينين « حول مسالة الاسواق » ، صفحة ١٤ ، المنشورات باللغات الاجنبية ، موسكو

يتبين مما تقدم ، انه لا بد ، لتحقيق المنتوج الاجتماعي، من توفر نسب معينة بين مختلف أقسام هذا المنتوج ، وبالتالي ، بين فروع الانتاج وعناصره . ولا بد لتلك النسب مــن الخضوع إلى اضطرابات متواصلة في النظام الرأسمالي ، حيث يقوم الانتاج عـــلى عاتق منتجين فرديين ينقادون إلى الركض وراء الربح ، ويعملون لسوق لا يعرفونها . فيتوسع الانتاج بشكل متفاوت ، ويؤدي ذلك إلى استمرار اضطراب النسب السابقة بين الفروع ، وإلى نشوء نسب جديدة ، عفوياً ، نتيجة انتقال رؤوس الأموال من بعض الفروع إلى بعضها الآخر لهذا كان التوازن بين مختلف الفروع مصادفة وكانت اضطرابات التوازن المستمرة هي القاعدة العامة لتجديد الانتاج الرأسمالي يقول ماركس في تحليله شروط السير الطبيعي لتجديد الانتاج الرأسمالي البسيط والموسع انها

تنقلب الى مقدار مماثل من شروط تطور شاذ غير طبيعي ، الى امكانيات نشوب الازمات، لان التوازن ذاته هو امر عرضي، اذا اخذنا الشكل المادي لهذا الانتاج بعين الاعتبار. (ماركس : راس المال ، الكتاب الثاني ، صفحة ١٤١).

ففوضى الانتاج الرأسمالي تجعل تحقيق المنتوج الاجتماعي لا يحصل إلا وسط صعوبات واضطرابات مستمرة تتكاثر مع تطور الرأسمالية

هنا تعود أهميـــة خاصة لكون توسيع الانتاج الرأسمالي ، وبالتالي ، نشوء السوق الداخلية ، يحدثان لصالح مواد الاستهلاك أقل مما يحدثان لصالح وسائل الانتاج . إلا ان انتاج وسائل الانتاج لا يمكنه أن يتطور تطوراً مستقلاً تماماًعن انتـــاج مواد الاستهلاك ، وعن أي ارتباط بها لأن المؤسسات التي تستخدم وسائل الانتاجهذه ، ترسل إلى السوق بضائع استهلاكية، كمياتها في تزايدمستمر لذلك كان استهلاك وسائل الانتاج ، في آخر تحليل مرتبطاً بالاستهلاك الشخصي الذي يتعلق بـــه على الدوام غير ان حجم الاستهلاك الشخصي لجماهير السكان الواسعة ، في المجتمع الرأسمالي ، إنما هو محدود جداً ، بتأثير القوانين الاقتصادية

للرأسمالية ، وهي قوانين تقضي بإملاق الطبقة العاملة ، ودمار طبقة الفلاحين . لهذا كان نشوء السوق الداخلية ، وتوسيعها في النظام الرأسمالي ، لا يعنيان مطلقاً توسيع استهلاك الجماهير الشعبية بل هما مرتبطتان ، على العكس ، بتفاقم بؤس الغالبية العظمى من جماهير الشغيلة .

ان طابع تجديد الانتاج الرأسمالي يحدده قانون الرأسمالية الاقتصادي الأساسي . وهذا القانون يجعل هدف الانتاج تحقيق ربح متزايد باستمرار ، ووسيلته توسيع الانتاج الذي لا بد ان يصطدم بنطاق العلاقات الرأسمالية الضيق . وبهذا المعنى كان ماركس يتحدث عن « الانتاج للانتاج » ، عن « التراكم للتراكم » ، وهذان الأمران من أخص ما يميز الرأسمالية غير ان البضائع ، في النهاية ، لا تنتج من أجل الانتاج ، بل تنتج لسد حاجات الناس ومن هنا نشأ تناقض شديد العنف ، خاص بالرأسمالية ، هو التناقض القائم بين الانتاج والاستهلاك ونجد التعبير عن هذا التناقض في تعاظم الثروة الوطنية وبؤس الجماهير معاً ، وفي تفوق نمو القوى الانتاجية في المجتمع على زيادة الاستهلاك الشعبي . هنا تستقر إحدى ظواهر التناقض الرأسمالي الأساسي ، التناقض بين الطابع الاجتماعي للانتاج ، وبين الشكل الرأسمالي الخاص للتملك .

وقد أشار لينين ، في معرض فضحه خدم البورجوازية الذين يجهدون في اخفاء تناقضات التحقيق الرأسمالي العميقة ، إلى اننا

> **حتى ولو افترضنا ان تجديد انتاج مجموع الراسمال الاجتماعي ، وتداوله ، كانا متماثلين تماما ومتناسبين ، فان التناقض بين زيادة الانتاج وحدود الاستهلاك ذاتها ، يبقى امراً لا سبيل الى اجتنابه. اضف الى هذا ان عملية التحقيق ، في الواقع لا تجري وفق نسبية متماثلة تماما ، بل تجري وسط « صعوبات » و « تقلبات » و « ازمات » (لينين « حول نظرية التحقيق » ، انظر ماركس : رأس المال ، الكتاب الثاني ، الجزء الثاني ، الملحقات صفحة ١٩٣) .**

ويجدر بنا ان نميز السوق الداخلية (تصريف البضائع داخل بلد معين) من السوق الخارجية (تصريف البضائع في الخارج)

فالسوق الداخلية تنشأ وتتسع مع ظهور الانتاج البضاعي واتساعه لا سيما

عند تطور الرأسمالية الذي يزيد في تقدم التقسيم الاجتماعي للعمل ، ويمايز بين المنتجين المباشرين فيجعل من بعضهم رأسماليين ومن بعضهم الآخر عمالا ويضاعف التقسيم الاجتماعي للعمل مرات ومرات ،فروع الانتاج ذات الاختصاص كما ان تطور بعض فروع الصناعة يوسع السوق أمام بضائع الفروع الصناعية الأخرى ، لا سيما المواد الأولية ، والآلات ، وغير ذلك من وسائل الانتاج ثم ان تمايز صغار المنتجين الطبقي ، وازدياد عدد العمال ، وارتفاع أرباح الرأسماليين كل ذلك يؤدي إلى نمو بيع مواد الاستهلاك . فدرجة تطور السوق الداخلية هي درجة تطور الرأسمالية في بلد معين .

ان اعطاء الرأسمالية للعمل صفة اجتماعية ، يظهر أول ما يظهر في القضاء على تبعثر الوحدات الاقتصادية الصغيرة الذي وجد سابقاً ، وفي اندماج الأسواق المحلية الصغيرة في سوق وطنية واسعة ، ثم في سوق عالمية

ونحن في تحليلنا لعملية تجديد انتاج مجموع الرأسمال الاجتماعي وتداوله ، نترك جانباً دور السوق الخارجية ، لأن معطياتها لا تغير شيئاً في جوهر القضية فمساهمة التجارة الخارجية ليس من شأنها سوى جعل قضية بلد معين قضية بلدان عديدة ، أما جوهر عملية التحقيق فلا يتأثر مطلقاً . وهذا لا يعني نفي الأهمية البالغة التي تعلقها البلدان الرأسمالية على السوق الخارجية . فالرأسماليون ، في ركضهم وراء الربح ، يوسعون الانتاج توسيعاً مستمراً ، ويبحثون عن خير الأسواق فائدة لهم ، وهي الأسواق الخارجية في الغالب

ان تناقضات التحقيق (التصريف) الرأسمالي تتجلى بشدة في الأزمات الاقتصادية الدورية لفيض الانتاج

الفصل الرابع عشر

الأزمات الاقتصادية

اساس ازمات فيض الانتاج الرأسمالية

منذ مطلع القرن التاسع عشر ، ومنذ ظهور الصناعة الكبرى الآلية بدأ سير تجديد الانتاج الرأسمالي الموسع ، تعتوره دورياً ازمات اقتصادية

ان الازمات الرأسمالية هي ازمات فيض انتاج . وأول ما تظهر به الأزمة هو كساد البضائع التي انتج منها اكثر مما يمكن أن يستوعبه المستهلكون الرئيسيون ، أي الجماهير الشعبية ذات المقدرة الشرائية المحدودة جداً في ظل سيطرة علاقات الانتاج الرأسمالية فيتراكم « فائض » البضائع في المستودعات. ويعمد الرأسماليون إلى الحد من الانتاج وإلى تسريح العمال فتغلق مئات المؤسسات وألوفها وتنشر البطالة انتشاراً عنيفاً ، ويصيب الخراب العديد من صغار المنتجين في المدينة والريف ويؤدي عدم بيع البضائع المنتجة إلى اضطراب التجارة وتنفصم روابط القروض. ويستشعر الرأسماليون حاجة ملحة إلى النقد بين أيديهم لوفاء ما عليهم وينتج عن هذا انهيار في البورصة فتتدهور اسعار الأسهم ، وغيرها من السندات ، انهياراً لا سبيل إلى مقاومته كما تغشى المؤسسات الصناعية والشركات التجارية والمصرفية ، موجة من الافلاسات .

وليس الفيض في انتاج البضائع ، خلال الأزمات ، شيئاً مطلقاً ، بل هو نسبي ويعني ذلك ان فائض البضائع انما يكون بالنسبة إلى الطلب المليء ، لا بالنسبة إلى حاجات المجتمع الحقيقية ففي مرحلة الازمة تعجز جماهير الشغيلة عن تحقيق ما هي بأمس الحاجة اليه ، ولا تسد حاجاتها الا بأبشع وجه عرفته ان ملايين الناس تتضور جوعاً لانها انتجت « كثيراً » من القمح ، ويلذعها قارس البرد لانها استخرجت « كثيراً » من الفحم الحجري ويحرم الشغيلة وسائل العيش لانهم انتجوا « كميات عظيمة » من هذه الوسائل هـــذا هو التناقض الصارخ في اسلوب الانتاج الرأسمالي ، عندما يلد الفقر ، في ظل المدنية ، من وفرة الانتاج نفسهـــا ، كما يقول فورييه ، الاشتراكي الفرنسي الطوباوي (فورييه « نصوص مختارة »، صفحة ١٠٥ ،سلسلةالمطبوعات الشعبية، اصدار المنشورات الاجتماعية ، باريس ، ١٩٥٣)

صحيح ان اضطرابات كانت تعم الحياة الاقتصادية ، ايضا ، في عهود اساليب الانتاج السابقة لمرحلة الراسمالية ، الا ان هذه الاضطرابات كانت تعود بأسبابها الى كوارث طبيعية او اجتماعية استثنائية من طوفان ، وقحط ، وحروب دامية ، وأوبئة كانت تكتسح كثيرا من البلدان ، احيانا ، وتترك الناس فريسة الجوع والموت بيد ان الفارق الاساسي بين تلك الاضطرابات الاقتصادية ، والازمات الراسمالية ، هو ان الجوع والبؤس في الاولى ، هما وليدا انتاج ضعيف التطور ، وجدب هائل في المنتجات اما في النظام الراسمالي ، فتتاتى الازمات عن زيادة الانتاج ، عن فيض « نسبي » في البضائع المنتجة ، بينما يهبط مستوى عيش الجماهير الشعبية الى حد البؤس .

لقد سبق ان بينا في الفصل الرابع ان الانتاج البضاعي البسيط وتداوله يتضمنان في ذاتيهما **امكانيات** الازمات غير ان الازمات لا تصبح امراً حتمياً الا في النظام الرأسمالي،حين يأخذ الانتاج طابعاً اجتماعياً،وحين يصبح نتاج العمل الاجتماعي الذي يقدمه ألوف العمال وملايينهم ، **ملكاً خاصاً للرأسماليين** . ان التناقض القائم بين الطابع الاجتماعي للانتاج وبين الشكل الرأسمالي الفردي لتملك ثمرات الانتاج،وهو تناقض الرأسمالية الأساسي،يؤلف أساس أزمات فيض الانتاج

الرأسمالية. وهكذا تكمن جذور حتمية الأزمات في النظام الاقتصادي الرأسمالي ذاته.

ويظهر تناقض الرأسمالية الأساسي في شكل تعارض بين تنظيم الانتاج في المؤسسات المنفردة، وبين فوضى الانتاج في المجتمع كله. فاذا أخذنا كل مصنع على حدة، رأينا عمل العمال منظماً، وخاضعاً لارادة واحدة هي ارادة رب العمل. أما إذا أخذنا المجتمع بمجموعه، رأينا الفوضى تسيطر على الانتاج، بسبب سيطرة التملك الفردي لوسائل الانتاج، ورأيناها تقضي على كل تطوير متناسق للاقتصاد. لذا كانت الشروط المعقدة الضرورية لتحقيق المنتوج الاجتماعي، في تجديد الانتاج الرأسمالي الموسع، تندثر اندثاراً لا سبيل إلى تلافيه وهـــذه الاضطرابات تتراكم شيئاً فشيئاً حتى تصل الأزمة التي تقع حين يعتري الخلل كلياً عملية التحقيق

وعندما يندفع الرأسماليون وراء تحقيق أعظم ربح ممكن، فانهم يوسعون الانتاج، ويحسنون التكنيك، ويدخلون آلات جديدة، ويقذفون بكميات هائلة من البضائع إلى السوق وعلى هذا النحو يسير معدل الربح في ميله المستمر إلى الهبوط، وهو ميل مشروط بتضخم التركيب العضوي للرأسمال. ان أصحاب العمل يسعون حثيثاً للتعويض عن هبوط معـــدل الربح بزيادة كميات الأرباح وذلك عن طريق توسيع حجم الانتاج وزيادة كميات البضائع المصنوعة. وهكذا نلاحظ ان الميل إلى توسيع الانتاج، وزيادة امكانيات هـــذا الانتاج زيادة عظيمة، همـــا أمران ملازمان للرأسمالية غير ان املاق الطبقة العاملة، وطبقة الفلاحين، يؤدي إلى تقلص نسبي في طلب الشغيلة المليء. لهذا كان لا بد من اصطدام توسع الانتاج الرأسمالي بالنطاق الضيق لاستهلاك الجماهير الرئيسية من السكان وينتج عن قانون الرأسمالية الاقتصادي الأساسي، ان هدف الانتاج الرأسمالي، وهو الربح المتعاظم دائماً، يتناقض مع توسيع الانتاج، وهو الوسيلة لتحقيق ذلك الهدف وليست الأزمة، إلا تلك المرحلة من سير تجديد الانتاج الرأسمالي الموسع، التي يبدو فيها ذلك التناقض بشكل حاد من أشكال فيض البضائع التي لا تجد مجالاً للتصريف

ويظهر تناقض الرأسمالية الأساسي في التناحر الطبقي القائم بين البروليتاريا والبورجوازية. والشيء البارز المميز للرأسمالية هو هذا الانقطاع بين أهم شرطين للانتاج بين وسائل الانتاج المتمركزة في أيدي الرأسماليين ، وبين المنتجين المباشرين المحرومين كل شيء إلا قوة عملهم وهو انقطاع يبرز بكل وضوح في أزمات فيض الانتاج ، حيث تدور داخل حلقة مفرغة فهنا فائض في وسائل الانتاج ، والمنتجات من جهة ، وهناك فائض في قوى العمل ، هناك جماهير العاطلين عن العمل الذين حرموا وسائل العيش ، من جهة أخرى .

ان الازمات ملازمة لأسلوب الانتاج الرأسمالي بشكل لا محيد عنه .وللقضاء على الأزمات لا بد من القضاء على الرأسمالية

الطابع الدوري لتجديد الانتاج الرأسمالي

تتجدد ازمات فيض الانتاج الرأسمالية ،خلال فترات معينة ،تتراوح بين ثماني سنوات واثنتي عشرة سنة. والقوانين الاقتصادية العامة لأسلوب الانتاج الرأسمالي هي التي تفرض حتمية الأزمات وهي قوانين تنتظم جميع البلاد التي تتبع طريقة التطور الرأسمالية ومع هذا أن سير كل أزمة ، واشكال ظواهرها ، وخصائصها تتوقف أيضاً على الشروط الملموسة لتطور كل بلد على حدة .

لقد وقعت في انكلترا ، منذ نهاية القرن الثامن عشر ، ومطلع القرن التاسع عشر ، أزمات فيض انتاج جزئية ،اصابت هذا أو ذاك من فروع الصناعة. الا أن اول ازمة قدر لها ان تشمل اقتصاد بلد بكامله ، قد اندلعت في انكلترا عام ١٨٢٥ . وفي عام ١٨٣٦ بدأت أزمة في انكلترا ، وما لبثت ان انتقلت إلى الولايات المتحدة اما ازمة عامي ١٨٤٧ – ١٨٤٨ التي اندلعت في انكلترا ، وفي عدد من بلدان القارة الأوروبية ،وفي الولايات المتحدة ، فكانت اول ازمة عالمية

من حيث الأساس ثم حدثت أزمة عام ١٨٥٧ فأصابت البلدان الرئيسية في كل من اوروبا وامريكا وما لبثت الأزمات أن توالت في اعوام ١٨٦٦ ، ١٨٧٣ ، ١٨٨٢ ، ١٨٩٠ وكانت أزمة عام ١٨٧٣ اشد تلك الازمات حدة ، وهي تشير إلى بدء الانتقال من مرحلة الرأسمالية السابقة لعهد الاحتكار إلى مرحلة الرأسمالية الاحتكارية . وقد اندلعت في القرن العشرين ، أزمات اعوام ١٩٠٠–١٩٠٣ (وقد بدأت هذه الازمة في روسيا حيث كان تأثيرها اشد عنفاً مما كان في أي بلد)، ١٩٠٧ ، ١٩٢٠ – ١٩٢١ ، ١٩٢٩ – ١٩٣٣ ، ١٩٣٧ – ١٩٣٨ ، ١٩٤٨ – ١٩٤٩ (في الولايات المتحدة .

ان الفترة القائمة بين بدء ازمتين تدعى بالدورة وهي تشتمل على أربعة مراحل الازمة ، الانحطاط ، الانتعاش ، النهوض . والمرحلة الرئيسية في الدورة هي الأزمة التي تشكل نقطة انطلاق دورة جديدة

فالأزمة هي مرحلة من مراحل الدورة ، يكتسب فيها التناقض القائم بين زيادة أمكانيات الانتاج وبين التقلص النسبي للطلب الملىء مظهراً حاداً مدمراً وهي مرحلة تتسم بطابع الفيض في انتاج البضائع التي لا تجد لها تصريفاً ، كما تتسم بطابع انهيار الاسعار انهياراً فجائياً وندرة وسائل الدفع، وانهيار البورصات الذي يجر وراءه افلاسات عديدة ، وبتقلص عنيف في الانتاج ، وتفاقم في البطالة ، وانخفاض في الاجور وان تدني أسعار البضائع والبطالة ، وتحطيم الآلات ، والتجهيزات ، وتقويض بعض المؤسسات بكاملها ، انما يشكل ذلك كله تدميراً هائلاً لقوى المجتمع الانتاجية ان الازمة بتدميرها العديد من المؤسسات وبقضائها عليها ، وبتقويضها قسماً من القوى الانتاجية في المجتمع ، انما توجد بصورة عنيفة ، تلاؤماً بين الانتاج والطلب المليء ، ولكن لمدة قصيرة جداً

« لم تكن الازمات قط غير حلول مؤقتة وعنيفة للتناقضات القائمة ، ولم تكن غير فورات جامحة تعيد التوازن المضطرب ، ولكن الى زمن يسير »
(ماركس رأس المال ، الكتاب الثالث ، الفصل الخامس عشر)

وفترة الانحطاط هي المرحلة التالية للازمة مباشرة وهي تتسم بجمود الانتاج الصناعي وهبوط اسعار البضائع ووهن التجارة ، وغزارة رؤوس الاموال النقدية وفي هذه المرحلة تنشأ شروط مرحلتي الانتعاش والنهوض التالين ، ويتلف فيها بعض المخزون المتراكم من البضائع ، ويباع بعضها بالبخس من الأسعار . ويبذل الرأسماليون ما بوسعهم لأخراج الانتاج من حالة الجمود ، بالاقلال من نفقاته. ويحاولون الوصول إلى هدفهم هذا بزيادة استثمار العمال استثماراً متواصلاً منظماً ، وبخفض الأجور ، وتشديد العمل ، وهذا اولاً ثم يعمدون ثانياً إلى اعادة تجهيز المؤسسات وتجديد الرأسمال الساكن ، وأدخال التحسينات الفنية التي تجعل الانتاج رابحاً في ظروف انخفاض الأسعار الناجم عن الأزمة ان تجديد الرأسمال الساكن يصبح حافزاً لتقدم الأنتاج في جملة من الفروع الصناعية فتتوالى الطلبيات على المؤسسات التي تصنع تجهيزات الأدوات ثم لا تلبث هذه المؤسسات ان تطلب، بدورها ، جميع انواع المواد الاولية ، واللوازم الاخرى . عندئذ يبدأ الخروج من الأزمة والانحطاط ، ويبدأ الانتقال إلى فترة الانتعاش

اما **الأنتعاش** ، فهي مرحلة من مراحل الدورة تتخلص فيها المؤسسات مما عانته من الاضطرابات ، وتشرع في توسيع الانتاج ثم لا يلبث مستوى الانتاج ان يرتفع رويداً رويداً حتى يبلغ النسب السابقة، وكذلك ترتفع الأسعار ، وتكثر الارباح . ان فترة عودة النشاط تؤدي إلى فترة النهوض الاقتصادي

أما **النهوض** ، فهو مرحلة أخرى من مراحل الدورة يتجاوز فيها الانتاج أعلى نقطة بلغها في الدورة السابقة ، قبيل نشوب الأزمة . وفي هذه تنشأ المرحلة مؤسسات صناعية جديدة ، وتمد خطوط حديدية الخ .. وترتفع الأسعار ،

ويعمد التجار إلى شراء أعظم ما يمكن من كميات البضائع ، توقعاً منهم لارتفاع مقبل في الأسعار وبذلك يدفعون الصناعيين إلى توسيع انتاجهم توسيعاً أعظم وتقبل المصارف إقراض الصناعيين والتجار عن طيبة خاطر . وهذا كله يفسح المجال رحباً أمام توسيع حجم الانتاج والتجارة توسيعاً يتجاوز طاقة الطلب المليء فتنشأ شروط أزمة جديدة من أزمات فيض الانتاج

وقبل الأزمة يبلغ الانتاج أعلى مستوياته بيد ان امكانيات التصريف تتراءى انها ما تزال أكبر مما هي عليه . ان فيض الانتاج واقع ،ولكنه في شكل كامن. وتؤدي المضاربة إلى رفع الأسعار كثيراً ، وتوسيع الطلب على البضائع توسيعاً غير محدود ويتراكم فائض البضائع . ثم أن التسليف يفرط في اخفـــاء فيض الانتاج أيضاً فتواصل المصارف فتح الاعتمادات للصناعة والتجارة داعمة بذلك اتساع الانتاج دعماً اصطناعياً . وعندما يبلغ فيض الانتاج أوجه تنشب الأزمة . ولا تلبث الدورة بكاملها ان تتكرر بعد ذلك

ان كل أزمة هي بمثابـــة حافز لتجديد الرأسمال الساكن تجديداً واسعاً فالرأسماليون الذين يصبح همهم ان يستعيدوا مؤسساتهم في نطاق هبوط الأسعار العنيف ، يعملون لادخال الآلات الجديدة ، وطرق الانتاج الجديدة ، بالإضافة إلى تشديد استثمارهم للعمال . ويتمكن كبار الرأسماليين من توظيف رؤوس الأموال من جديد ، نتيجة تشديد استثمار الطبقة العاملة .ودمار صغار المنتجين، وابتلاع العديد من المؤسسات المنافسة . وهكذا يتأتى الخلاص من الأزمة ،عن طريق القوى الداخلية لاسلوب الانتاج الرأسمالي الا انه لا بد في مرحلتي الانتعاش والنهوض من حـدوث انتهاك متواصل لشروط تجديـد الانتاج ، وحدوث حالات عـــدم الانسجام ، وتناقضات بين زيادة الانتاج وبين النطاق الضيق للطلب المليء ، فيؤدي ذلك حتماً، إلى بدء أزمة جديدة من أزمات فيض الانتاج ، بعد فترة معينة تطول أو تقصر

صحيح ان فترات توظيف الأموال هي غاية في التباين ، إلا أن الأزمة تكون

دائماً نقطــة انطلاق لتوظيف واسع . وهي تعطي ، إذا نظرنا من وجهــة نظر المجتمع بمجموعه ، أساساً ماديــاً جديداً ، ضعيفاً أو قوياً ، للدورة التالية من دورات رأس المال (ماركس رأس المال ، الكتاب الثاني ، الجزء الأول ، صفحة ١٧١)

وتعتبر الفترة المتوسطة لبقاء أهم وسائل الانتاج في فروع الصناعة الرئيسية عشر سنوات تقريباً ، مع أخذ التلف المادي والمعنوي بعين الاعتبار فضرورة تجديد الرأسمال الساكن تجديداً دورياً واسعاً ، تحدد أساس دورية الأزمات المادي ، وهي أزمات تتكرر بانتظام عبر تاريخ الرأسمالية كله

ان كل أزمة تمهد الطريق لأزمات جــديدة أعمق ، ومع تطور الرأسمالية ، تتعاظم حدة تلك الأزمات ، وقوتها التدميرية

الازمات الزراعية

لا بد لازمات فيض الانتاج الرأسمالية ،التي تسبب البطالة ، وتخفض الأجور وتحد من الطلب المليء على المنتجات الزراعيــة ، من أن تؤدي إلى فيض انتاج ، جزئي أو شامل في الزراعة .وتدعى أزمات فيض الانتاج الزراعي ، بالازمات الزراعية .

وتتأتى حتمية الأزمات الزراعيــة من تناقض الرأسماليــة الأساسي ، هذا التناقض الذي هو أساس الأزمات الصناعية ومع هذا ، للازمات الزراعية سماتها الخاصة : انها ، على العموم ، أطول مدى من الأزمات الصناعية .

بدأت الازمة الزراعية للربع الاخير من القرن التاسع عشر ، في بلدان اوروبا الغربية، وفي روسيا ، ثم في الولايات المتحدة ، حوالي عام ١٨٧٥ واستمرت بأشكال مختلفة ، حتى حوالي عام ١٨٩٥ وقد نتجت عن تدفق كميات كبرى من قمح الولايات المتحدة ، وروسيا ، والهند ، على الاسواق الاوروبية باسعار رخيصة ، وقد ساعد على هذا التدفق تطور وسائل النقل البحرية ، وشبكة الخطوط الحديدية وكان انتاج القمح في امريكا اخفض سعرا بسبب استصلاح اراض خصبة جديدة وزراعتها ، ووجود اراض شاغرة لم ينلها الريع المطلق اما روسيا والهند فكان بمقدورها تصدير القمح باسعار بخسة الى اوروبا الغربية لان الفلاحين فيها كانوا مكرهين على بيع قمحهم بابخس الاثمان تسديدا للضرائب الثقيلة التي كانت تستحقهم . فلم يكن بمقدور المزارعين الرأسماليين والفلاحين في اوروبا مقاومة تلك المزاحمة نظرا لما يتناوله كبار الملاكين العقاريين من ريع ضخم جداً وعقب الحرب العالمية الاولى نشبت ازمة زراعية عنيفة في ربيع عام ١٩٢٠ ، بسبب الضعف الهائل الذي نال من قوة الجماهير الشرائية ، فاصابت بصورة خاصة البلدان غير الاوروبية « الولايات المتحدة ، وكندا ، والارجنتين ، واستراليا »
ولم تكد الزراعة تتغلب على تلك الازمة حتى ظهرت بكل وضوح بوادر ازمة زراعية جديدة في نهاية عام ١٩٢٨ ، في كندا والولايات المتحدة ، والبرازيل واستراليا. وقد اصابت اهم البلدان التي تصدر المواد الاولية، والمنتجات الغذائية ، في العالم الرأسمالي . وامتدت حتى شملت فروع الزراعة جميعها، وتداخلت مع الازمة الصناعية لاعوام ١٩٢٩ — ١٩٣٣ ، وتطاول الزمن بها حتى مطلع الحرب العالمية الثانية ومنذ الحرب العالمية الثانية ، والبلاد التي تصدر المنتجات الزراعية كالولايات المتحدة ، وكندا ، والارجنتين ، تتمخض عن ازمة زراعية جديدة ، كما تختمر عوامل الازمة في بعض الفروع الزراعية ، في بلاد اوروبا الغربية .

ويمكن تفسير امتداد زمن الازمات الزراعية بالاسباب الرئيسية التالية

١ — لما كان الملاكون العقاريون يحتكرون الملكية الخاصة للارض ، فهم يجبرون مزارعيهم في أيام الازمة على دفع بدل المزارعة الذي حدده عقد الاستئجار قبل الازمة . وحين حدوث هبوط في أسعار المواد الزراعية ، يستوفى الريع العقاري على حساب أجور العمال الزراعيين ، وأرباح مستأجري الاراضي وعلى حساب رأسمالهم المستثمر أحياناً ففي هذه الشروط يصبح الخروج من الازمة باقتناء المعدات الحديثة والاقلال من نفقات الانتاج أمراً عسيراً جداً .

٢ – ان الزراعة ، في النظام الرأسمالي ، فرع متأخر بالنسبة إلى الصناعة فالملكية الخاصة للارض ، وبقايا العلاقات الاقطاعية ، وضرورة دفع ريع مطلق وريع تفاضلي إلى ملاكي الاراضي ، كل ذلك يعوق تدفق رؤوس الأموال على الزراعة تدفقاً حراً، ويؤخر تطور القوى الانتاجية ان التركيب العضوي للرأسمال في الزراعة هو دون تركيبه في الصناعة كما ان الرأسمال الساكن ، الذي يؤلف تجديده الواسع أساساً مادياً لدورية الازمات الصناعية يكون أثره في الزراعة أقل كثيراً بالنسبة إلى أثره في الصناعة

٣ – يبذل صغار المنتجين الفلاحين قصارى جهدهم للاحتفاظ بحجم انتاجهم السابق حتى يتمكنوا من البقاء ، بأي ثمن كان ، في اراضيهم الصغيرة التي يملكونها أو يستأجرونها . وسبيلهم إلى ذلك العمل المضني ، وقلة التغذية ، والامعان في استثمار التربة والماشية ، وهذا يؤدي إلى تعاظم فيض المنتجات الزراعية أيضاً

إذن ، امتداد الأزمات الزراعية يقوم على أساس احتكار الملكية الخاصة للأرض ، وبقايا الاقطاعية الملتصقة بها ، وتأخر زراعة البلاد الرأسمالية .

ويقع عبء الأزمات الزراعية الرئيسي على كاهل الجماهير الواسعة من الفلاحين ان الأزمة الزراعية تحطم جماهير صغار المنتجين ، وهي ، عندما تقوض علاقات الملكية الخاصة القائمة ، تزيد من سرعة تمايز طبقة الفلاحين، وتطور العلاقات الرأسمالية في الزراعة. كما انها ، في الوقت نفسه ، تجر الخراب على زراعة البلاد الرأسمالية بما تحدثه من تقلص في المساحات المزروعة ، وهبوط في مستوى التكنيك الزراعي ، ونقص في مردود المزروعات وتربية الماشية .

الأزمات وتفاقم تناقضات الرأسمالية

ان الازمات الاقتصادية التي هي عبارة عن الانفجارات العنيفة لجميع تناقضات اسلوب الانتـــاج الرأسمالي ، تؤدي ، لا محالة ، إلى تفاقم تلك التناقضات من جديد

وفي غالب الأوقات ، تكتسب أزمات فيض الانتاج الرأسمالية طابعاً عاماً. فما ان تبتدىء في فرع من فروع الانتاج حتى تنتشر سريعـاً فتشمل الإقتصاد الوطني بكامله انها تظهر في بلد أو في عدة بلدان ، ولا تلبث أن تتسع شيئاً فشيئاً حتى تشمل العالم الرأسمالي كله

وتؤدي كل أزمـــة إلى تقلص عنيف في الإنتاج ، وإلى انهيار أسعار الجملة للبضائع ، وأسعار الأسهم في البورصات ، وإلى تضاؤل حجم التجارة الداخلية والخارجية . فيعود حجم الإنتاج إلى المستوى الذي كان عليه قبل سنوات .وقد تقهقر مستوى الحياة الإقتصادية في البلدان الرأسمالية خلال أزمات القرن التاسع عشر ، بين ثلاث سنوات وخمس ، وتقهقر في القرن العشرين عشرات السنين .

لقد هبط استخراج الفحم الحجري في الولايات المتحدة ٩،١ بالمئة اثناء ازمة عام ١٨٧٣ ، و ٧،٥ بالمئة في عام ١٨٨٢ ، و ٦،٤ بالمئة في عام ١٨٩٣ ، و ١٣،٤ بالمئة في عام ١٩٠٧ ، و ٢٧،٥ بالمئة في عامي ١٩٢٠ — ١٩٢١ ، و ٤٠،٩ بالمئة في عامي ١٩٢٩ — ١٩٣٣ . كما هبط انتاج الحديد والصلب ، اثناء ازمة عام ١٨٧٣ ، ٢٧ بالمئة ، و ١٢،٥ بالمئة في عام ١٨٨٢ ، و ٢٧،٣ بالمئة في عام ١٨٩٣ ، و ٣٨،٢ بالمئة في عام ١٩٠٧ ، و ٥٤،٨ بالمئة في عامي ١٩٢٠ — ١٩٢١ ، و ٧٩،٤ بالمئة في عامي ١٩٢٩ — ١٩٣٣

وهبط حجم الانتاج الصناعي الالماني العام ، خلال ازمة عام ١٨٧٣ ٦،١ بالمئة ، و ٣،٤ بالمئة في عام ١٨٩٠ ، و ٦،٥ بالمئة في عام ١٩٠٧ ، و ٤٠،٦ بالمئة في عامي ١٩٢٩ — ١٩٣٣

اما في روسيا ، فقد تضاءل الانتاج العام للحديد الصب ، اثناء ازمة عامي ١٩٠٢ — ١٩٠٣ ، ١٧ بالمئة ، وانتاج البترول ١٠ بالمئة ، وانتاج الخطوط الحديدية ٣٠ بالمئة وانتاج السكر ١٩ بالمئة .

وقد رجعت الولايات المتحدة الى وراء ، سنتين في استخراج الفحم الحجري ، نتيجة ازمة عام ١٩٥٧ ، و ٤ سنوات في انتاج الحديد الصب ، وسنتين في الصادرات ، وثلاث سنوات في الاستيراد . كما تاخرت ، نتيجة ازمة عام ١٩٢٩ ، ٢٨ سنة في استخراج الفحم الحجري ، و٣٦ سنة في انتاج الحديد الصب ، و ٣١ سنة في انتاج الفولاذ ، و ٣٥ سنة في الصادرات، و ٣١ سنة في الاستيراد .

اما انكلترا فقد رجعت الى وراء ، اثر ازمة عام ١٩٢٩ ، ٣٥ سنة في انتاج الفحم الحجري ، و ٧٦ سنة في انتاج الحديد الصب ، و ٢٣ سنة في انتاج الفولاذ ، و ٣٦ سنة في التجارة الخارجية .

ان الأزمات الإقتصادية لتعطي برهاناً دامغاً على الصفة الوحشية للرأسمالية. فلدى كل أزمة يحكم فيها على ملايين الناس ، بالعيش في ويلات البؤس والفاقة ، وبالتضور جوعاً ، وتتلف كميــات هائلة من البضائع التي لا تجد تصريفاً لها ، من قمح ، وبطاطا ، وحليب ، وماشية ، وقطن كما تقفل أبواب معامل بكاملها ، وتعطل الورشات البحرية ، وتغلق الأفران ، العالية ، أو تحول إلى حطام من الحديد . وتتلف مزروعــات الحبوب أو النباتات الصناعيــة ، وتقطع غراس الأشجار المثمرة

لقد دمر خلال السنوات الثلاث من ازمة عام ١٩٢٩ — ١٩٣٣ ، ٩٢ فرنا عاليا في الولايات المتحدة ، و ٧٢ في انكلترا ، و ٢٨ في المانيا ، و ١٠ في فرنسا.كما بلغت حمولة البواخر التي دمرت خلال تلك السنوات، ٦ ٥٠٠ طن ويتجلى اثر الازمات الزراعية المدمر في المعطيات التالية بيع ، في الولايات المتحدة ، بين عامي ١٩٢٦ — ١٩٣٧ اكثر من مليوني مزرعة بسبب العجز عن وفاء الديون. وهبط دخل الزراعة من ٦،٨ مليارات دولار في عام ١٩٢٩،الى ٢،٤ مليار في عام ١٩٣٢ .وانخفض بيع الآلات الزراعية،والمعدات، في الفترة المذكورة ، من ٤٥٨ مليون دولار الى ٦٥ مليون دولار في السنة ، أي اقل بسبعة امثال وتضاءل استعمال السماد الكيماوي الى ما يقرب مــن النصف . واتخذت حكومة الولايات المتحدة جميــع التدابير الآيلة الى الاقلال من الانتاج الزراعي . ففي عام ١٩٣٣ اقتلعت اغراس القطن في ١٠،٤ ملايين آكر ، واشترى واتلف ٦،٤ ملايين خنزير ، واحرق القمح في مراجل القاطرات ، واتلف ، في البرازيل قرابة ٢٢ مليون كيس من القهوة ، واهلك ، في الدنيمارك ، ١٧ الف راس من الماشية .

وتسبب الأزمات آلاماً لا حصر لها تصيب الطبقة العاملة ، وجماهير الفلاحين الرئيسية ، والشغيلة جميعاً انها تسبب **البطالة الواسعة** التي تحكم على مئات ألوف الناس وملايينهم بالتوقف الاجباري عن العمل وبالبؤس والجوع . ويستغل الرأسماليون البطالة لتشديد استثمار الطبقة العاملة ، وتخفيض مستوى معيشة الشغيلة تخفيضاً محسوساً

تضاءل عدد عمال صناعة التحويل في الولايات المتحدة ، ١١،٨ بالمئة ، خلال ازمة عام ١٩٠٧ وتضاءل في ازمة عامي ١٩٢٩ — ١٩٣٣ ، ٣٨،٨ بالمئة كما هبطت مبالغ الاجور المدفوعة ٥٧،٧ بالمئة وتدل الاحصاءات الامبركية على ان البطـالة سببت ضيـاع ٤٣ مليون سنة عمل بين عامي ١٩٢٩ — ١٩٣٨

ثم ان الأزمات تزيد كثيراً من حرمانات الشغيلة ، وخوفهم من المستقبل . وعندما يخسر البروليتاريون عملهم ، خلال عـــدد من السنين ، يفقدون عملهم الموصوف . وبعد الخروج من الأزمة ، لا يتمكن الكثيرون من العودة إلى عملهم السابق ، وتتفاقم شروط سكن الشغيلةتفاقماً مراً ، ويتزايد عدد الذينلا يجدون مأوى ، ويسعون في مناكب الأرض عن الرزق أمـا الانتحارات الناجمة عن اليأس فهي في تزايد سريع خلال سنوات الأزمـــة ، ويتفاقم التسول والاجرام

ومن جهة أخرى ، تؤدي الأزمات إلى تفاقم **التناقضات الطبقية** بـــين البروليتاريا والبورجوازية ، بين جماهير الفلاحين الرئيسية والملاكين العقاريين ، والمرابين ، وأغنياء الفلاحين ، الذين يستثمرونها وتفقد الطبقة العاملة ، خلال الأزمة ، كثيراً من المكتسبات التي حصلت عليها ، نتيجة نضال طويل شاق ضد المستثمِرين والدولة البورجوازيـة . وهذا كله يكشف للعمال عن الوسيلة الوحيدة التييتغلبون بها على البؤسوالجوع ، وسيلة القضاء على العبودية الرأسمالية المأجورة . وتكتسب أوسع جماهير البروليتاريا ، التي زجتهـا الأزمات في الحرمانات الشديدة ، وعياً طبقياًوروحاً ثورية . ان عجز البورجوازية عن

إدارة دفـة قوى المجتمع الانتاجية يحطم إيمان فئات صغار البورجوازيين بديمومة النظام الرأسمالي ويؤدي كل هذا إلى تفاقم النضال الطبقي في المجتمع الرأسمالي .

وتقوم الدولة البرجوازية ، خلال الأزمات ، بمساعدة الرأسماليين بالاعانات النقدية التي تقع اعباؤها ،في نهاية الأمر ، على عاتق جماهير الشغيلة كما تستخدم جهاز القوة والاكراه لمساعدتهم في هجومهم على مستوى معيشة الطبقة العـاملة والفلاحين . كل هذا يؤدي إلى افقار جماهير الشغيلة ثم ان الأزمات ، تظهر من جهة أخرى ، عجز الدولة البرجوازية عجزاً كاملاً عن السيطرة ، ولو إلى حد ، على قوانين الرأسمالية العفوية فليست الدولة هي التي تقود الاقتصاد في البلدان الرأسمالية ، بل ان الاقتصاد الرأسمالي هو الذي يسير الدولة الخاضعة للرأسمال الضخم

وتعتبر الأزمات أعظم دليل على تجاوز القوى الانتاجية ، التي أوجدتهـا الرأسمالية ، نطاق العلاقات الانتاجية الرأسمالية ولهذا تغدو تلك العلاقات عائقاً لتطور القوى الانتاجية

تدلنا الازمة على ان المجتمع المعاصر كان باستطاعته ان يقدم انتاجا اضخم جدا لتحسين معيشة الشعب العامل ، لو ان حفنة الملاكين الخاصين ، الذين يجنون الملايين من بؤس الشعب ، لم يستولوا على الارض والمصانع والآلات ... (لينين : « عبر مستمدة من الازمة » ، المؤلفات ،الجزء الخامس، صفحة ٧٦ ، بالروسية) .

كل أزمة تقربنا من انهيار اسلوب الانتاج الرأسمالي

ولمـــا كانت الازمات هي التي تظهر ، بكل وضوح وحدّة ، تناقضات الرأسمالية ، التي لا حل لهـــا ، وتثبت حتمية مصير الرأسمالية ، لذلك يبذل الاقتصاديون البرجوازيون ما وسعهم لأخفاء الطبيعة الحقيقية للأزمات واسبابها. وهم ، سعياً وراء طمس حتمية الأزمات في النظام الرأسمالي ، يعلنون ، كالعادة،

ان الازمات تعود إلى اسباب عرضية يمكن اجتنابها مع الابقاء على النظام الرأسمالي للاقتصاد .

انهم يعلنون ، تحقيقاً لهذا الهدف ، ان أسباب الازمات تقوم بعد كل تحليل، أما في خرق التوازن بين فروع الانتاج ، أو في تأخر الاستهلاك عن الانتاج ، وخير الوسائل لأنقاذ الرأسمالية من الازمات ، هي اتخاذ بعض التدابير « الاستهلاكية » ، كالركض وراء التسلح ، وشن الحروب . اما الحقيقة فهي ان أنعدام التوازن في الانتاج ، وكذلك التناقض القائم بين الانتاج والاستهلاك ليسا مجرد عيوب عرضية لأسلوب الانتاج الرأسمالي ، بل هما الشكلان الحتميان للتعبير عن تناقض الرأسمالية الاساسي . وهو تناقض لا يستطاع القضاء عليه الا بالقضاء على الرأسمالية ويذهب بعض الاقتصاديين البورجوازيين إلى حد الادعاء بأن الازمات ليست الا نتيجة تحرك بقع شمسية لها تأثيرها على المواسم ، وبالتالي على الحياة الاقتصادية كلها .

وقد اعتاد المدافعون عن البورجوازية ان يعلنوا ، خلال الفترات التي تفصل بين الازمات بواسطة وسائل النشر الواسع ، ان الازمات انتهى أمرها وأن الرأسمالية دخلت طريق تطور خال من الازمات غير ان انفجار الأزمة من جديد لا يلبث ان يظهر خطل مثل تلك التأكيدات . ان الواقع الحي ليؤكد افلاس جميع التدابير المقترحة لشفاء الرأسمالية من الازمات .

الاتجاه التاريخي لتطور الرأسمالية – البروليتاريا حفار قبر الرأسمالية

عندما اصبحت الرأسمالية نظاماً سائداً ، خطا تجمع الملكية بين ايدي حفنة ضئيلة من الناس خطوات جبارة ويؤدي تطور الرأسمالية إلى خراب صغار المنتجين الذين ينضمون إلى صفوف جيش العمال المأجورين . وتتفاقم المزاحمة بين

الرأسماليين وتكون نتيجتها ان رأسمالياً واحداً يتفوق على كثيرين غيره كما ان تجمع رأس المال يكدس ثروات ضخمة بين ايدي جماعة اضيق فأضيق من الناس .

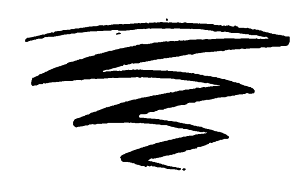
ان الرأسمالية بتطويرها لقوى الانتاج ، وجعلها الانتاج انتاجاً اجتماعياً ، تخلق الشروط المادية للأشتراكية كما تخلق ، في الوقت المناسب ، حفار قبرها المجسد في الطبقة العاملة التي تقوم بدور القائد المرشد لجماهير الشغيلة والمستثمَرين جميعاً ان تقدم الصناعة يرافقه اتساع في صفوف البروليتاريا ، وازدياد في تلاحم صفوفها ، وتطور في وعيها وتنظيمها وهذه الطبقة تنهض بحزم أشد فأشد للنضال ضد رأس المال . ويرافق تطور المجتمع الرأسمالي تفاقم التناقضات التنازعية الخاصة به ، واشتداد النضال الطبقي ،وهذا يساعد على تهيئة الشروط الضرورية لأنتصار البروليتاريا على البرجوازية

ليست الماركسية ، ليست الاشتراكية العلمية التي تعطينا مفهوماً متماسكاً ، متناسقاً عن العالم ، سوى التعبير النظري عن المصالح الحيوية للطبقة العاملة. ان الاشتراكية العلمية تعلم البروليتاريا الاتحاد في نضالها الطبقي ضد البورجوازية وتنسجم مصالح البروليتاريا الطبقية مع مصالح التطور التقدمي للمجتمع الإنساني انها تندمج مع مصالح غالبية المجتمع العظمى ، لأن ثورة البروليتاريا لا تعني تحطيم هذا الشكل أو ذاك من أشكال الاستثمار ، بل تعني تحطيم كل استثمار على العموم .

وإذا كان عدد ضئيل من المغتصبين المتمثلين باشخاص الرأسماليين والملاكين العقاريين ، قد جردوا الجماهير الشعبية من كل ما تملكه في فجر الرأسمالية ، فان تطور الرأسمالية يجعل تجريد تلك الحفنة الضئيلة مما تملكه ، على يـــد الجماهير الشعبية ، أمراً لا مفر منه ، وهي مهمة تحققها الثورة الاشتراكية التي تجعل وسائل الانتاج اجتماعية ، وتقضي على الرأسمالية مع ما يلازمها من أزمات ، وبطالة ، وبؤس .

« ان احتكار الرأسمال يصبح عائقا لأسلوب الانتاج الذي كبر وازدهر معـــه تحت رعايته فجعل العمل اجتماعيا ، ومركزة وسائل الانتاج يبلغان حدا لا يستطيعان البقاء معه ضمن النطاق الرأسمالي . ان هذا النطاق يتحطم شذر مذر لقد حلت نهاية الملكية الرأسمالية ، ويأتي دور ملكية نازعي الملكية » (كارل ماركس رأس المال ، الكتاب الاول ، الجزء الثالث ، صفحة ٢٠٥)

ذلك هو **الاتجاه التاريخي** لتطور أسلوب الانتاج الرأسمالي .



الفهرس

لكي نفهم ما هو ، في الحقيقة ، أسلوب الانتاج الرأسمالي ، ينبغي قبل كل شيء ، أن لا يغيب عنا أن النظام الرأسمالي مؤسس على الانتاج البضاعي : كل شيء فيه يتخذ شكل بضاعة ، وفي كل مكان يسود مبدأ البيع والشراء ...